

مدخل مقترح لمراجعة عمليات توريق الأصول المالية لتحسين
جودة التقارير المالية المنشورة في ضوء أساليب المحاسبة
الابتكارية
- دراسة نظرية اختبارية -

دكتور/ مجدي مليجي عبد الحكيم
مدرس بقسم المحاسبة
كلية التجارة - جامعة بنها

2011م - 1432هـ

مدخل مقترح لمراجعة عمليات توريق الأصول المالية لتحسين جودة التقارير المالية المنشورة
في ضوء أساليب المحاسبة الابتكارية دراسة نظرية اختبارية .
دكتور/ مجدي مليجي عبد الحكيم^(*)

ملخص البحث:

يتمثل الهدف الرئيسي للبحث في محاولة التوصل إلى مدخل مقترح لمراجعة عمليات توريق الأصول المالية، لتحسين جودة التقارير المالية المنشورة في ضوء ممارسات المحاسبة الابتكارية.

وقد اعتمد الباحث على اختبار مجموعة من الفروض التي تتعلق بقصور الدور الحالي لمراقب الحسابات في الحد من ممارسات المحاسبة الابتكارية لعمليات توريق الأصول المالية، ومدى تأثير إجراءات مراجعة عمليات التوريق بما يواجهه مراقب الحسابات من تحديات متمثلة في مشكلات القياس والإفصاح المحاسبي عنها، ودور الإطار المقترح لمراجعة عمليات التوريق في الحد من ممارسات المحاسبة الابتكارية وتحسين جودة التقارير المالية المنشورة.

وفي سبيل تحقيق ذلك اعتمد الباحث على كل من منهجي البحث العلمي الاستقرائي والاستنباطي مستخدماً في ذلك أسلوبَي الدراسة النظرية والاختبارية، حيث تناول الباحث نتائج الدراسات السابقة المرتبطة بمراجعة توريق الأصول المالية، فضلاً عن استقراء وتحليل القوانين والمعايير في مجال مراجعة عمليات التوريق. كما تناول الباحث دور مراقب الحسابات في الحد من ممارسات المحاسبة الابتكارية لعمليات التوريق وأثره على جودة التقارير المالية المنشورة. كما قدم الباحث مدخلاً مقترحاً لمراجعة عمليات توريق الأصول المالية يتضمن عدداً من الخطوات والإجراءات التفصيلية التي قد تساعد مراقب الحسابات في تحقيقه من كافة جوانب عمليات التوريق ابتداءً من قبول المراقب للتكليف بعملية المراجعة وحتى إصداره لرأيه بتقرير المراجعة.

كما اختبر الباحث المدخل المقترح من خلال توزيع قائمة استقصاء على عينة من مراقبي الحسابات في مصر، شركات التوريق، الهيئة العامة للرقابة المالية، أساتذة الجامعة المتخصصين.

* مدرس بقسم المحاسبة - كلية التجارة - جامعة بنها

وانتهى الباحث إلى مجموعة من النتائج من أهمها أن عدم الاستقرار في المعالجة المحاسبية لعمليات توريق الأصول المالية يعد أحد التحديات التي تواجه مراقب الحسابات عند مراجعة هذه العمليات، عدم كفاية معايير المراجعة المتاحة حالياً في توجيه وإرشاد المراجعين في هذا الشأن وحاجتها إلى تطوير للحد من ممارسات المحاسبة الابتكارية التي تفقد التقارير المالية خاصية الملاءمة والاعتمادية وبعد مراقب الحسابات مسئولاً عن اكتشافها وله دور إيجابي في الحد منها.

وقد أوصى الباحث في نهاية هذه الدراسة مراقبي الحسابات بالاسترشاد بما جاء في الإطار المقترح من خطوات وإجراءات تساعد على التحقق من عمليات التوريق، كما أوصى المنظمات المهنية الدولية والمحلية بضرورة وضع معيار لمراجعة توريق الأصول المالية بشكل مستقل، تطوير تأهيل مراقب الحسابات واعتماده على النماذج الرياضية حتى يكون قادر على اكتشاف الممارسات الابتكارية لتحسين جودة التقارير المالية المنشورة، كما يوصي الباحث بإضافة فقرة في تقرير مراقب الحسابات تظهر هذه الممارسات بالشركة محل المراجعة.

المصطلحات الأساسية:

التوريق، جودة التقارير المالية المنشورة، أساليب المحاسبة الابتكارية، مراجعة عمليات توريق الأصول المالية.

1- المبحث الأول

الإطار العام للمبحث

1/1 المقدمة:

يعد التوريق Securitization أحد أدوات الهندسة المالية المبتكرة التي تهدف إلى توفير السيولة اللازمة لسد احتياجات المقرضين في أسواق المال (هندي، 2001، ص 14)، كما تساهم في سرعة تدوير الاستثمارات المالية من خلال تسليمها وانتقالها من مالك لآخر، مما ينعكس إيجابياً على تنشيط سوق الأوراق المالية.

ولقد زاد الاهتمام بالتوريق في الفكر المحاسبي خاصة بعد أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية عام 2006، والتي تفاقمت بسبب التوسع في منح القروض للأفراد ذوي المقدرة الائتمانية الضعيفة، حيث بدأ تأثيرها ينتقل من المستوى القومي إلى المستوى العالمي. ومع عدم وجود معالجة محاسبية مستقرة للتوريق في الفكر المحاسبي وتزايد المخاطر المصاحبة له، تزايدت المشكلات المحاسبية المتعلقة بعمليات التوريق ومن أهمها: مشكلة الاعتراف المحاسبي بالأصول والالتزامات المترتبة عليها، مشكلة القياس والإفصاح المحاسبي عنها في القوائم المالية، مشكلة الاعتراف بالمكاسب والخسائر المترتبة على عليها، ولاشك أن ذلك سوف يؤدي إلى زيادة العبء على مراقب الحسابات عند مراجعة عمليات التوريق؛ نظراً لحدوثها في البيئة المصرية وتعدد مشكلاتها المحاسبية والقانونية والإدارية والفنية وهو ما ينتج عنه زيادة مخاطر مراجعة تلك العمليات ويتطلب تأهيل المراقب تأهيلاً خاصاً ومعرفة ودراية بطبيعة أنشطة التوريق، خاصة في ظل:

١ - اتجاه الإدارة إلى استخدام أساليب الغش والخداع والمحاسبة الابتكارية عند المحاسبة عن عمليات التوريق.

٢ - اتجاه بعض الشركات إلى عدم الاعتراف بأنشطة التوريق في التقارير المالية، مما ترتب عليه عدم ثقة المستثمرين في تلك التقارير وفي النظام المحاسبي للشركة بصفة عامة.

ومع تعدد المشكلات التي تواجه مراقب الحسابات عند مراجعة عمليات التوريق، وعدم وجود معايير مصرية لمراجعتها حتى الآن، فقد كان من الطبيعي أن يلفت ذلك وجهة نظر الباحث، ويدفعه لإثارة العديد من التساؤلات والتي من أهمها ما يلي:

١ - ما هو الإطار الذي يمكن من خلاله أن يقوم مراقب الحسابات بمراجعة عمليات التوريق على أساس علمي وواقعي؟

٢ - ما هو أثر امتداد دور مراقب الحسابات لمراجعة عمليات التوريق على جودة التقارير المالية المنشورة؟

٣ - كيف يمكن لمراقب الحسابات الحد من أساليب المحاسبة الابتكارية التي تستخدمها الإدارة للتلاعب بعمليات التوريق، في ظل عدم استقرار المعالجة المحاسبية للتوريق، في الفكر المحاسبي؟

٤ - ما هي مسئولية مراقب الحسابات عن عمليات التوريق في ضوء معايير المراجعة والقوانين المعمول بها في البيئة المصرية؟

وسوف يحاول الباحث الإجابة عن التساؤلات السابقة من خلال تحليل

العلاقة ثلاثية التأثير بين ما يلي:

١ - المدخل المقترح لمراجعة عمليات التوريق.

٢ - جودة التقارير المالية المنشورة.

٣ - أساليب المحاسبة الابتكارية.

2/1 طبيعة المشكلة:

أشارت دراسة (Joseph R. Mason, et. al., 2009, P. 6) إلى أن التوريق

ينطوي على العديد من المخاطر Securitization is Associated with

Increased Systematic Risk وأن عدم الانتباه لتلك المخاطر قد يؤدي إلى

تعرض الشركات والمؤسسات المالية المتعاملة في عمليات التوريق إلى الانهيار، ومن أهم المخاطر المرتبطة بعمليات التوريق ما يلي (عبد الوهاب، 2008، ص 212):

- ١ - مخاطر التلاعب بالأرباح والخسائر المتعلقة بتلك العمليات.
 - ٢ - مخاطر قياس القيمة العادلة للأصول والالتزامات الناشئة عن تلك العمليات.
 - ٣ - مخاطر عدم الوفاء بالالتزامات ذات الصلة.
 - ٤ - مخاطر عدم الاعتراف غير السليم بعمليات التوريق لتحقيق مكاسب خاصة.
 - ٥ - مخاطر عدم الشفافية والإفصاح السليم.
- وقد أكدت الأزمات المالية التي تعرضت لها بعض الشركات والمؤسسات المالية التي يتعلق نشاطها بالتوريق، في الفترة الأخيرة على أن معظم أسباب الانهيار قد ترجع إلى اتجاه الإدارة للتلاعب في التقارير المالية من خلال أساليب المحاسبة الابتكارية، واستغلال المرونة المتاحة في المعايير المحاسبية، وتعدد بدائل السياسات المحاسبية، مما أثار الشكوك حول جودة التقارير المالية المنشورة لهذه الشركات، خاصة وأن الكثير منها يخضع للمراجعة من قبل كبرى مكاتب المراجعة في العالم، مما ترتب عليه بالتبعية تعرض تلك المكاتب لهجوم شديد، وتزايد عدد القضايا المرفوعة عليها من قبل المستثمرين.

وفي ظل عدم وجود معايير كافية لمراجعة عمليات التوريق، وتزايد المخاطر المصاحبة لها، وتنوع الممارسات المحاسبية الابتكارية أصبحت المسؤولية الملقاة على عاتق مراقبي الحسابات في مصر لاكتشاف التلاعب الذي قد تمارسه الإدارة- بهدف تضليل مستخدمي التقارير المالية-، ومحاولة وجود إطار فكري يمكن من خلاله مراجعة عمليات التوريق من أكثر القضايا جدلاً في الفكر المحاسبي خاصة بعد تعديل بعض أحكام قانون سوق رأس المال رقم 95 لسنة 1992 من خلال إصدار القانون رقم 143 لسنة 2004 الذي تضمن إضافة فصل جديد إلى الباب الثالث في قانون سوق رأس المال بعنوان "شركات التوريق"، كما صدر قرار وزير الاستثمار رقم 46 لسنة 2004 بإضافة باب جديد إلى اللائحة التنفيذية لقانون

سوق المال بعنوان "الباب العاشر : نشاط التوريق"؛ ولأن عمليات التوريق إذا ما أحسن استخدامها قد تحقق العديد من المزايا للشركات المتعاملة فيها، فسوف يقوم الباحث بدراسة وضع عمليات التوريق في البيئة المصرية ودوافع التعامل فيها ومحاولة وضع مدخل مقترح لمراجعتها لتحسين جودة التقارير المالية المنشورة من خلال الحد من الممارسات المحاسبية الابتكارية، وذلك من خلال تناول الخطوات والإجراءات التفصيلية التي يجب أن يتبعها مراقب الحسابات في مراحل المراجعة المختلفة بداية من قبول عملية المراجعة، وحتى إصدار تقرير المراجعة، وذلك بما يساعد على تحسين أداء مراقبي الحسابات ومواجهة التحديات التي تواجههم في هذا الشأن، بالإضافة إلى اختبار تطبيق المدخل المقترح من خلال دراسة اختبارية معتمدة على قائمة استقصاء- موزعة على عينة من مراقبي الحسابات بمصر، شركات التوريق، الهيئة العامة للرقابة المالية، أساتذة الجامعة-تستطلع آراءهم بشأن قبولهم للمدخل المقترح في الممارسة العملية لمراجعة عمليات التوريق.

وفي ضوء ما سبق يمكن للباحث إظهار مشكلة البحث من خلال طرح التساؤلات التالية، ومحاولة الإجابة عنها لتكون بمثابة المدخل المقترح لمراجعة عمليات توريق الأصول المالية:

- ١ - هل التقارير المالية المنشورة للشركات المتعاملة في التوريق تحظى بثقة المستثمرين؟ وما هو دور مراقب الحسابات تجاه تحسين جودة تلك التقارير؟ وما هي معايير الحكم على جودتها؟
- ٢ - هل يؤثر عدم الاستقرار في المعالجة المحاسبية لعمليات التوريق وما تنطوي عليه من مشاكل في القياس والإفصاح المحاسبي على إجراءات مراجعتها والتحقق من أرصدها في القوائم المالية؟
- ٣ - هل تقدم معايير مراجعة التوريق إرشادات كافية لمراقبي الحسابات تساعد على الحد من الممارسات المحاسبية الابتكارية، والوفاء بمسئولياتهم تجاه إجراءات مراجعة عمليات التوريق، وهل يحتاج المراقبون إلى إرشادات أكثر إيضاحاً مما تقدمه المعايير الحالية؟

٤ -هل يمكن للباحث أن يقدم مدخلاً مقترحاً يوضح الخطوات والمراحل والإجراءات التفصيلية لمراجعة عمليات التوريد، بما يساعد مراقبي الحسابات في أداء دورهم والوفاء بمسئولياتهم؟ وما هو مدى قبول هذا المدخل في واقع الممارسة العملية؟ وما هو تأثيره على جودة التقارير المالية المنشورة؟

3/1 أهداف البحث:

يتمثل الهدف الرئيسي للبحث في محاولة التوصل إلى مدخل مقترح لمراجعة عمليات توريد الأصول المالية لتحسين جودة التقارير المالية المنشورة في ضوء الممارسات المحاسبية الابتكارية.

ويتحقق هذا الهدف الرئيسي من خلال الأهداف الفرعية التالية:

- ١ -التعرف على الإطار الفكري لعمليات التوريد من حيث المفهوم، الأطراف المشاركة فيها، الأساليب والأنواع والمخاطر المرتبطة بها، وأثر مراجعة هذه العمليات على جودة التقارير المالية المنشورة.
- ٢ -التعرف على مشاكل القياس والإفصاح المحاسبي عن عمليات التوريد باعتبارها تمثل إحدى التحديات التي تواجه مراقب الحسابات عند مراجعتها والتحقق من أرصدها بالقوائم المالية.
- ٣ -التعرف على الخطوات والإجراءات التي يتبعها مراقب الحسابات عند مراجعة عمليات التوريد في ضوء المعايير المتعلقة بها، ودورها في مساعدة مراقبي الحسابات على الحد من الممارسات المحاسبية الابتكارية.
- ٤ -اختبار مدى قبول عينة البحث المتمثلة في مراقبي الحسابات، شركات التوريد، الهيئة العامة للرقابة المالية، أساتذة الجامعة للمدخل المقترح لمراجعة عمليات التوريد في الممارسة العملية من خلال استطلاع آرائهم بشأن مدى قبولهم للخطوات والإجراءات الواردة بهذا المدخل.

4/1 منهج البحث:

في محاولة من الباحث لوضع حلول عملية لمشكلة البحث من خلال الإجابة عن التساؤلات البحثية التي تمثل جوهر المشكلة، وتحقيقاً لأهداف البحث، فإن الباحث سوف يعتمد في إعداد هذه الدراسة على كل من المنهج الاستقرائي والاستنباطي، حيث قام الباحث بدراسة بعض معايير المحاسبة عن عمليات التوريق، وكذلك ما يتعلق بها من معايير مراجعة والتي تحدد الاعتبارات الأساسية التي يجب أن يأخذها مراقبو الحسابات في الاعتبار عند مراجعة عمليات التوريق، كما تناول الباحث الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع البحث واستخلص منها بعض النتائج المنطقية والتي حاول الباحث في ضوئها وضع مدخل مقترح لمراجعة عمليات التوريق، مبنياً على مراحل وخطوات وإجراءات تفصيلية. كما قام الباحث باختبار قبول عينة البحث لهذا المدخل في واقع الممارسة العملية لاختبار صحة أو خطأ الفروض التي يقوم عليها البحث.

5/1 أهمية البحث:

تتضح أهمية البحث من خلال الآتي:

1/5/1 الأهمية العلمية:

يستمد البحث أهميته العلمية من خلال العناصر التالية:

١ - عمليات التوريق مازالت محل جدل ونقاش في أدبيات المحاسبة والمراجعة، نظراً لما تنسم به من تعقد وتنوع وتداخل، لذلك يحاول الباحث وضع مدخلاً متكاملًا يحدد المراحل والخطوات التفصيلية لمراجعة عمليات التوريق ومسئولية مراجع الحسابات عنها في ضوء معايير المراجعة المتعلقة بها.

٢ - مع تزايد المشكلات المحاسبية المرتبطة بالقياس والإفصاح المحاسبي عن عمليات التوريق، وتعدد المخاطر المصاحبة لها، زادت أهمية مراجعتها في ظل تعدد الممارسات الابتكارية من جانب الإدارة لاستعادة ثقة المستثمرين في التقارير المالية المنشورة.

2/5/1 الأهمية العملية:

يستمد البحث أهميته العملية من خلال العناصر التالية:

1- بالنسبة لاتجاهات الفكر المحاسبي المعاصر:

يساير هذا البحث التطورات والاتجاهات الحديثة في الفكر المحاسبي، حيث اتجه في الفترة الأخيرة للإجابة عن التساؤل الذي أثير بشأن دور المراجعة في الحد من الممارسات المحاسبية الابتكارية المرتبطة بعمليات التوريق، فضلاً عن دورها في جذب ثقة المستثمرين خاصة بعد الانهيارات المالية التي شهدتها العديد من الشركات العالمية وعدم ثقة المستثمرين في مكاتب المحاسبة والمراجعة.

2- بالنسبة للمستثمرين الحاليين والمرتقبين:

تساهم مراجعة التوريق في إضفاء الثقة على المعلومات المالية التي تقدم للمستثمرين الحاليين والمرتقبين، مما يمكنهم من الاعتماد عليها في اتخاذ قرارات الاستثمار، حيث توفر لهم المعلومات المناسبة، فضلاً عن اعتبارها بمثابة ضامنٍ للحد من الممارسات المحاسبية الابتكارية التي تقوم بها الإدارة.

3- بالنسبة لمراقبي الحسابات:

تزايد الاهتمام بعمليات التوريق من جانب العديد من الجهات المعنية مثل الهيئة العامة للرقابة المالية، ووزارة الاستثمار فقد صدر قرار وزير الاستثمار رقم (46) لسنة 2004 في المادة رقم (312) أنه "مع عدم الإخلال بأية التزامات أخرى بالإفصاح منصوص عليها في القانون أو اللائحة التنفيذية يعد أمين الحفظ تقريراً شهرياً بشأن محفظة القروض، وعليه إخطار الهيئة وحملة سندات التوريق أو من يمثلهم بالتقرير وذلك بعد اعتماده من مراقب الحسابات"، وقد أدى ذلك إلى تزايد مسئوليات مراقب الحسابات خاصة في ظل عدم كفاية معايير المراجعة ذات الصلة، مما يتطلب ضرورة وجود مدخلاً متكاملًا لمراجعة عمليات التوريق يوضح الخطوات التفصيلية والإرشادات اللازمة التي تمكن مراقب الحسابات من أداء دوره المنوط به.

شركات التوريق (SPV):

تزداد أهمية مراجعة عمليات التوريق في ظل حداثة التعامل فيها بالبيئة المصرية، وتعدد المخاطر التي تواجه شركات التوريق، سواء أكانت مخاطر تسويقية،

تشغيلية، أم استراتيجية فضلاً عن عزوف بعض المستثمرين عن تلك الشركات بسبب عدم ثقتهم فيما تقدمه من تقارير مالية نتيجة ما تعرضت له من أزمات مالية في الفترة الأخيرة، والتي كان من أهم أسبابها عدم فرض رقابة على عمليات التوريد وعدم حسن إدارتها، لذلك تتبع أهمية البحث من خلال وضع مدخل مقترح يوضح إرشادات وإجراءات مراجعة عمليات التوريد، وبيان مسؤولية مراقب الحسابات عن الممارسات الابتكارية من جانب الإدارة لتوفير المعلومات الموثوق فيها للمستثمرين والتي تمكنهم من اختيار أفضل أنواع الأصول التي يرغبون الاستثمار فيها.

6/1 حدود البحث:

تتمثل حدود البحث فيما يلي:

- ١ - تقتصر الدراسة على تناول دور مراقب الحسابات تجاه مراجعة عمليات التوريد وكيفية تحقيق هذا الدور، دون أن تتطرق لدور المراجع الداخلي.
- ٢ - تقتصر الدراسة على تناول الممارسات المحاسبية الابتكارية لعمليات التوريد في شركات التوريد ودور المدخل المقترح في الحد منها دون التطرق لغيرها من الشركات.

7/1 تنظيم البحث:

لتحقيق أهداف البحث ومعالجته مشكلته بصورة علمية ومنطقية، اشتمل البحث على المباحث التالية:

1- المبحث الأول: إطار البحث.

- | | |
|-----|----------------|
| 1/1 | المقدمة. |
| 2/1 | طبيعة المشكلة. |
| 3/1 | أهداف البحث. |
| 4/1 | أهمية البحث. |
| 5/1 | منهج البحث. |
| 6/1 | حدود البحث. |

7/1 تنظيم البحث.

2- المبحث الثاني: استقراء وتحليل الدراسات السابقة والقوانين

والمعايير في مجال مراجعة عمليات توريق الأصول المالية:

1/2 استقراء وتحليل الدراسات السابقة:

أ) الدراسات السابقة التي اهتمت بمشكلات القياس والإفصاح المحاسبي عن

عمليات توريق الأصول المالية باعتبارها تحديات تواجه مراقبي الحسابات.

ب) الدراسات السابقة التي اهتمت بمراجعة عمليات توريق الأصول المالية

وأثرها على جودة التقارير المالية المنشورة.

ج) الدراسات السابقة التي اهتمت بدور مراقب الحسابات تجاه الممارسات

المحاسبية الابتكارية المرتبطة بعمليات توريق الأصول المالية.

2/2 استقراء وتحليل القوانين المرتبطة بعمليات توريق الأصول المالية.

3/2 استقراء وتحليل المعايير في مجال مراجعة عمليات توريق الأصول المالية.

3- المبحث الثالث: دور مراقب الحسابات في الحد من ممارسات

المحاسبية الابتكارية لعمليات توريق الأصول المالية وأثره على

جودة التقارير المالية المنشورة:

1/3 الجوانب الفكرية لعمليات توريق الأصول المالية.

2/3 دور مراقب الحسابات تجاه مشكلات القياس والإفصاح المحاسبي عن

عمليات توريق الأصول المالية.

3/3 طبيعة ممارسات المحاسبة الابتكارية لعمليات توريق الأصول المالية

ودور مراقب الحسابات في الحد منها.

4/3 أثر الحد من ممارسات المحاسبة الابتكارية لعمليات توريق الأصول

المالية على جودة التقارير المالية المنشورة.

4- المبحث الرابع: المدخل المقترح لمراجعة عمليات توريق الأصول

المالية.

- 1/4 الهدف من المدخل المقترح لمراجعة عمليات توريق الأصول المالية.
- 2/4 مقومات المدخل المقترح لمراجعة عمليات توريق الأصول المالية.
- 5- المبحث الخامس: الدراسة الاختبارية لاختبار فروض البحث.
- 6- الخلاصة والنتائج والتوصيات.
- 7- دراسات مستقبلية مقترحة.
- 8- مراجع البحث.
- 9- ملاحق البحث.

2- المبحث الثاني

استقراء وتحليل الدراسات السابقة والقوانين والمعايير

في مجال مراجعة عمليات توريق الأصول المالية

يحاول الباحث من خلال هذا المبحث تبويب وعرض نتائج أهم الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع البحث للوقوف على ما توصلت إليه من نتائج، والاستفادة منها في استكمال جوانب الدراسة في هذا الموضوع، وكذلك تناول أهم التشريعات والمعايير ذات الصلة بموضوع البحث والتي تمثل إطاراً استرشادياً لمراقب الحسابات عند مراجعة عمليات التوريق، والاستفادة منها في وضع المدخل المقترح.

1/2 استقراء وتحليل الدراسات السابقة:

نظراً لتعدد الدراسات السابقة المرتبطة بعمليات التوريق واختلاف طبيعتها وهدفها فسوف يتناولها الباحث كما يلي:

أولاً: الدراسات السابقة التي اهتمت بمشكلات القياس والإفصاح

المحاسبي عن عمليات توريق الأصول المالية باعتبارها تحديات تواجه مراجعي الحسابات:

1- (دراسة العوام، 1997، ص ص 247 - 282):

استهدفت الدراسة تقييم قواعد المحاسبة عن التحويلات طبقاً لتقرير لجنة معايير المحاسبة المالية، وتقديم إطار مقترح للمحاسبة عن التحويلات وأثرها على نتائج الأعمال وهياكل التمويل.

وقد توصلت الدراسة إلى مقترح يتضمن دراسة القواعد المحاسبية عن

التحويلات والتي تم تبويبها إلى تحويلات الأصول المقدمة كضمان مع عدم إعطاء

المحول إليه حق البيع أو الرهن في تاريخ الاستحقاق، وتحويلات الأصول المالية

المقدمة كضمان مع إعطاء المحول إليه حق الرهن بمجرد تقديم القرض، كما توصلت

الدراسة إلى أن أساس القيمة العادلة هو الأساس المناسب لتقييم الأصول المحولة.

2- (دراسة إبراهيم، 2004، ص ص 27 - 33):

استهدفت هذه الدراسة وضع مدخل مقترح للمشكلات المحاسبية المتعلقة بالقياس والإفصاح المحاسبي عن عمليات التوريق في البنوك التجارية العاملة في بيئة الأعمال المصرية والمقيدة في بورصة الأوراق المالية من خلال التفقة بين:

(أ) حالة التنازل الكامل (البيع الكامل):

- ١ - الاعتراف والإفصاح والتقرير عن المكاسب أو الخسائر الناتجة من عملية التحويل بدفاتر المحول.
- ٢ - انتقال ملكية الأصول المحولة للشركة ذات الغرض الخاص، وهو ما ينعكس على ميزانيتها مع ضرورة تقدير التدفقات النقدية للأصول المحولة.
- ٣ - تحويل الالتزامات إلى دفاتر الشركة ذات الغرض الخاص واستبعادها من دفاتر المؤسسة البادئة بالتوريق بشرط وجود ضمانات قانونية لصالح أصحاب الالتزامات.

(ب) حالة التنازل الجزئي:

يتم تحويل الأصول المورقة إلى الشركة ذات الغرض الخاص مع استمرار بقائها في ميزانية المؤسسة البائعة ضمن قائمة الأصول في بند خاص، ولا يتم الإفصاح عن المكاسب أو الخسائر الناتجة عن عمليات البيع.

وقد توصلت الدراسة إلى اتفاق عينة البحث المتمثلة في البنوك التجارية وهيئة سوق المال على استخدام مدخل التكلفة التاريخية كأساس للقياس المحاسبي للأصول المالية محل التوريق، بالإضافة إلى القيمة السوقية بشرط وجود أسواق مال نشطة، بينما اختلفوا حول مدى استخدام مدخل القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي لهذه الأصول المحولة.

3- (دراسة Mills & Neuberry, 2005, PP. 251- 281):

استهدفت هذه الدراسة تحليل العلاقة بين قيام الشركة بأنشطة التمويل من خارج الميزانية والمزايا الضريبية التي تحصل عليها، وفي إطار تحقيق هذا الهدف قامت الدراسة بمقارنة الوفورات الضريبية لعينة من 375 شركة تقوم بالعديد من

الأنشطة خارج الميزانية منها عمليات التوريق، والمشتقات المالية، وذلك خلال الفترة من 1989 إلى عام 2001، وقد تم استخدام العديد من النماذج الإحصائية مثل نموذج الانحدار المتعدد المتغيرات لاختبار أثر العديد من المتغيرات المستقلة على الوفورات الضريبية كمتغير تابع.

وقد توصلت الدراسة إلى أن ممارسة الشركة لأنشطة خارج الميزانية مثل التوريق والمشتقات المالية يعد أحد الدوافع الأساسية للحصول على مزايا ضريبية.
4- (دراسة خطاب، 2007، ص ص 28 - 90):

استهدفت هذه الدراسة إجراء تحليل للقضايا الأساسية المتصلة باستخدام القيمة العادلة بالتقارير المالية من خلال دراسة تأثير أركان ومتطلبات عمليات التوريق على المخاطر الائتمانية في ضوء مقررات اتفاقية (2) Basel مع تحديد موقف القطاع المصرفي المصري من متطلبات تلك الاتفاقية.

وقد توصلت الدراسة إلى ما يلي:

- (أ) أنشطة التوريق تساعد على التخلص من الأنشطة المعرّقة للتحويل من جهة، وتحد من مخاطر الإفلاس من جهة أخرى، حيث تسمح برفع كفاءة الدورة الإنتاجية ومعدل دورانها كنتيجة تسهيل الديون حتى يسهل إعادة توظيفها مرة أخرى، مما ينعكس في شكل توسيع حجم النشاط دون الحاجة إلى زيادة رأس المال.
- (ب) نجاح عملية التوريق يعد رهناً لتوافر الإطار المؤسسي الكفاء الذي يشتمل على وجود بورصة نشطة في مجال السندات، شركات متخصصة في تداول السندات لتشجيع الاستثمار وتنشيط السوق وضرورة توافر منظومة متكاملة من شركات التمويل العقاري.
- (ج) يعد تقييم الأصول والالتزامات باستخدام القيمة العادلة من أهم أساليب التقييم التي تساعد على الحد من المشاكل التي يواجهها البنك.

5- دراسة (Adhikari, and Betancourt, 2008, PP. 73- 105):

استهدفت هذه الدراسة بيان المعالجة المحاسبية لعمليات التوريق وفقاً لما جاء في المعيار الأمريكي رقم (140)، والمعيار الدولي رقم (39) وتحديد أوجه الاتفاق والاختلاف فيما بينهم بشأن مدخل الاعتراف بعمليات التوريق وأسس القياس والإفصاح المحاسبي عنها.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها ما يلي:

- أ) عند الاعتراف بعمليات التوريق يتم الاعتماد على مدخلين هما مدخل المكونات المالية ومدخل المخاطر والمنافع، حيث يشير المدخل الأول والذي يتم التعبير عنه من خلال مفهوم السيطرة على الأصول المحولة إلى إمكانية تجزئة الأصول المالية إلى مجموعة متنوعة من المكونات، وفي حالة قيام المحول عند تحويل الأصول المالية بالاحتفاظ بجزء من التدفقات النقدية الكامنة فيها وبيع ما تبقى من حقوق إلى وحدة ذات غرض خاص فإنه يعترف بالأصول المحتفظ بها بالميزانية ويستبعد الأصول المحولة، في حين يشير مدخل المخاطر والمنافع إلى أنه في حالة احتفاظ المحول بكل أو معظم المخاطر والمنافع الناتجة عن ملكية الأصل فإن عملية التوريق تعالج كافتراض بضمان تلك الأصول، أما إذا كانت غالبية مخاطر ومنافع ملكية الأصول قد تم تحويلها إلى المحول إليه فتعالج عملية التوريق باعتبارها عملية بيع وبالتالي يتم استبعاد الأصول المحولة من الميزانية.
- ب) الاعتراف وفقاً للمعيار الدولي رقم (39) يعد أكثر شمولاً من المعيار الأمريكي رقم (140)، حيث يجمع المعيار الدولي رقم (39) بين مدخلي المكونات المالية والمخاطر والمنافع المرتبطة بالأصول المالية عند الاعتراف بعمليات التوريق.

6- (دراسة عامر، 2008، ص ص 37 - 99):

استهدفت هذه الدراسة عرض وتحليل المشكلات المحاسبية المتعلقة بقياس وتقييم الأصول المالية المحولة، واقتراح الحلول المناسبة لهذه المشكلات في شركات التمويل العقاري، وكذلك عرض وتحليل مشكلات الإفصاح المحاسبي المتعلقة بأنشطة توريق الديون في شركات التوريق، واقتراح الإفصاح المناسب الذي يوفر المعلومات المحاسبية الكافية عن هذه المعاملات بهدف ترشيد قرارات مستخدمي القوائم المالية.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها:

(أ) عملية تحويل الأصول المالية وتوريق الديون، تعتمد على مجموعة من المحددات التي تلعب دورًا هامًا في نجاح هذه العملية واعتبارها مصدرًا أساسيًا للتمويل ومن هذه المحددات:

- يجب أن تكون الأصول المحولة من المحيل إلى المحال إليه أصول مؤهلة للتوريق، ويقصد بذلك أن تتمثل هذه الأصول في قروض مصرفية جيدة منتظمة السداد.
- يجب تحقيق التوافق الزمني لعملية تحصيل قيمة الأصول المالية المحولة وفوائدها.

(ب) يجب أن يشتمل الإفصاح المحاسبي عن محفظة التوريق الإفصاح عن مشتملات عقد حوالة الأصول المالية المحولة، والقيمة الإجمالية لمحفظة التوريق، القيمة الاسمية للسندات المصدرة وغيرها.

7- (دراسة شحاته، 2008، ص ص 247 - 304):

استهدفت هذه الدراسة تطوير إطار للمحاسبة عن عمليات توريق الأصول المالية في مصر، يأخذ تداعيات الأزمة المالية العالمية في الحسبان، على أن يراعى هذا الإطار معايير المحاسبة الدولية والمصرية وسمات البيئة والقوانين واللوائح ذات الصلة، ويساهم بصورة إيجابية في دعم دور المحاسبة المالية في شركات الرهن العقاري خاصة في ظل تداعيات الأزمة المالية.

ومن أهم ما توصلت إليه من نتائج ما يلي:

- (أ) القياس الأولي للأصول المالية يجب أن يتم على أساس القيمة العادلة المتحفظة، وأن أنسب تقدير للقيمة العادلة هو القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة الحصول عليها باستخدام معدل خصم مناسب يأخذ في الاعتبار علاوة خطر بسبب ما يواجهه سوق الائتمان من مشاكل ناتجة عن الأزمة المالية العالمية.
- (ب) تفضيل معالجة التوريق كعملية بيع للأصول عنه كافتراض بضمان تلك الأصول والإفصاح عن عمليات التوريق في صلب الميزانية مع ضرورة الإفصاح عن السياسات المحاسبية اللازمة لقياس القيمة العادلة.
- (ج) الإفصاح عن عمليات التوريق يهدف إلى تقديم معلومات مفيدة لمستخدمي القوائم المالية لتحديد المخاطر المرتبطة بتلك العمليات، لذلك يجب الإفصاح عن تلك العمليات سواء كانت تعالج كعمليات بيع أم افتراض بضمان.

8- (دراسة Tim Krumiede, et. al, 2008, PP. 1-9):

استهدفت هذه الدراسة بيان المعالجة المحاسبية للأوراق المالية المضمونة بالرهن العقاري باستخدام القيمة العادلة من خلال تناول إصدارات FASB مثل المعيار المحاسبي الأمريكي رقم (157) بعنوان قياس القيمة العادلة، والمعيار المحاسبي الأمريكي رقم (159) بعنوان القيمة العادلة للأصول المالية والالتزامات المالية، كما تناولت الدراسة أوجه القصور في معيار المحاسبة الأمريكي رقم (115).

وقد توصلت الدراسة إلى أن القيمة العادلة هي الأسلوب الأنسب لتحديد قيمة الأوراق المالية المضمونة بالرهن العقاري، خاصة وأن الأحكام المهنية قد يرتبط بها العديد من المخاطر وهو ما أكدته مستويات الانخفاض الكبير في معدلات التداول، وحدث العديد من الأزمات المالية في الآونة الأخيرة.

9- (دراسة Cagin Pabuccu, 2010, PP. 24-65):

استهدفت هذه الدراسة دراسة وتحليل الدعاوى القضائية المتعلقة بعمليات التوريق من خلال تحليل عينة من الأوراق المالية ذات المخاطر العالية لحوالي 30 شركة خاصة بعد زيادة عدد المطالبات القضائية المرفوعة على الشركات، والتي كانت سبباً في حدوث أزمة الرهن العقاري.

وقد توصلت الدراسة إلى أن مواجهة تلك الدعاوى تتطلب ضرورة وضع الاستعدادات اللازمة وصياغة النظريات التي يمكن من خلالها تصنيف عمليات التوريق وتحديد ما يرتبط بها من مخاطر.

ثانياً: الدراسات السابقة التي اهتمت بمراجعة عمليات توريق الأصول وأثرها على جودة التقارير المالية المنشورة:

1- (دراسة C. E Rabin, 2005, PP. 67- 88):

استهدفت هذه الدراسة تحليل الارتباط بين سلوك المراجع تجاه المحاسبة الابتكارية من جهة، وتقييمه لجودة التقارير المالية وتأثره بالعوامل التي تساعد معدي القوائم المالية على استخدام أساليب المحاسبة التعسفية من جهة أخرى.

وقد توصلت الدراسة إلى أن الحكم الأخلاقي للمراجع لا يؤثر على سلوكه تجاه الممارسات الابتكارية، كما أن هناك مجموعة من العوامل التي تساهم في حدوث الممارسات الابتكارية من أهمها ضعف الحوكمة المطبقة بالشركات والرغبة في تحقيق توقعات المحللين وزيادة المكافآت والحوافز للمديرين، كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين خبرة المراجع وسلوكه تجاه الممارسات الابتكارية، أي أنه كلما زادت خبرة المراجع كلما زادت قدرته على الحد من ممارسات المحاسبة الابتكارية.

2- (دراسة Chokshi M., 2007, PP. 215 –219):

استهدفت هذه الدراسة بيان دور مراقب الحسابات تجاه مراجعة الاستثمارات وعمليات التوريق من خلال توضيح إجراءات فحص نظام الرقابة الداخلية ومدى الالتزام بها من جانب كافة مستويات المنشأة.

وقد توصلت الدراسة إلى أن اعتماد مراقب الحسابات على نظام الرقابة الداخلية يتطلب منه ضرورة التحقق مما يلي:

١ -التحقق من وجود السياسات والإجراءات بالممارسة الفعلية وأن هناك فحصاً دورياً لها للتحقق من مدى ملاءمتها باستمرار.

٢ -التحقق من وجوده وكفاءة نظام المراجعة الداخلية على عمليات التوريد.

٣ -التحقق من الحقوق والالتزامات الناشئة عن كل عملية توريد والمعلومات المالية الأساسية.

٤ -التحقق من وجود فصل بين الاختصاصات المختلفة ومتابعة المخاطر ووجود سياسات وإجراءات لضمان الوفاء بأهداف الرقابة.

3- (دراسة عبد الوهاب، 2008، ص ص 210 - 257):

استهدفت هذه الدراسة صياغة إطار لمعيار مقترح لمراجعة عمليات التوريد، والتحقق من جوانبها المختلفة من خلال وضع إطار لمراجعة تلك العمليات يكون أساساً لهذا المعيار.

وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك أهمية كبيرة لتأسيس دور واضح لمراجع الحسابات تجاه عمليات التوريد كأحد الدعائم الأساسية لضمان نجاح تلك العمليات ومنع أي تلاعب يؤثر على مصالح الأطراف ذات الصلة. كما أن هناك مسئولية كبيرة لمراجع الحسابات تجاه التحقق من عمليات التوريد سواء في إطار ارتباط المراجعة العادي أو إطار المراجعة الخاص.

4- (دراسة القرنشاوي، 2009، ص ص 1 - 201):

استهدفت هذه الدراسة تأسيس مدخل مقترح لمراجعة عمليات توريد الحقوق المالية في ضوء المعايير الدولية ذات الصلة، وذلك بغرض تفعيل دور مراقب الحسابات عند مراجعة القوائم المالية المتضمنة عمليات توريد والتقرير عنها أم عند مراجعة تلك العمليات بصورة منفصلة عن القوائم المالية.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن وضع مدخل مقترح لمراجعة عمليات توريد الحقوق المالية يحد من المخاطر المرتبطة بها ويضيف الثقة على التقارير المالية للشركات المتعاملة فيها، ويستند هذا المدخل على:

- تحديد دوافع وأهداف مراجعة عمليات التوريد.
- تخطيط عملية مراجعة عمليات التوريد.
- إجراءات التحقق من عمليات التوريد.
- تقرير المراجعة.

ثالثاً: الدراسات السابقة التي اهتمت بدور مراقب الحسابات تجاه الممارسات المحاسبية الابتكارية المرتبطة بعمليات توريد الأصول المالية:

1- (دراسة Jay Lorche, 2002, P.3):

استهدف هذا الدراسة التعرف على أساليب المحاسبة الابتكارية وإيجاد طرق للحد منها، ولقد توصلت الدراسة إلى أن المراجع له دور أساسي في كشف التلاعب في القوائم المالية، ولذلك يجب أن يتم تغيير المراجعين باستمرار حتى لا تنشأ بينهم وبين الإدارة أية علاقات قد تؤدي إلى عرقلة سير عملهم.

2- (دراسة Nelson, et. al, 2002, PP. 175- 202):

استهدفت هذه الدراسة التعرف على دور مراقبي الحسابات تجاه ممارسات إدارة الريج من خلال استقصاء آراء 253 مراقب حسابات من أحد المكاتب الخمس الكبرى، وقد قدموا (515) محاولة شاهدها لإدارة الأرباح.

وقد توصلت الدراسة إلى بعض النتائج منها ما يلي:

- ١ - يتوقف موقف المراجع من ممارسات إدارة الريج على مدخل الإدارة ودقة الأرباح، وكذلك اتباع عمليات غير مهيكلة في ظل معايير مرنة.

٢ -تزداد طلبات المراجعين بتعديل ممارسات إدارة الربح إذا كانت المحاولات جوهرية، وبصفة خاصة إذا كان العميل أقل حجماً بالنسبة لمكتب المراجعة.

3- (دراسة Benston & Hartgraves, 2002, PP. 105- 127):

استهدفت هذه الدراسة تحليل ما حدث لشركة Enron وبيان أهم الدروس المستفادة من إفلاسها المفاجئ، وقد أشارت الدراسة إلى أن الشركة حاولت الحصول على العديد من المزايا المحاسبية والضريبية والتلاعب في التقارير المالية، وذلك من خلال العناصر التالية:

١ -إبرام عقود مشتقات مالية وعمليات توريق مع البنوك والوحدات ذات الهدف الخاص وتحقيق أرباح غير عادية تستخدمها الشركة في تمويل الاستثمارات مع هذه الوحدات.

٢ -المحاسبة عن القيمة العادلة وإعادة تقييم الاستثمارات بطريقة غير سليمة، فضلاً عن اعتمادها على أرقام غير مؤكدة وجهات غير موثوق فيها.

٣ -التوسع في تأسيس العديد من الوحدات ذات الهدف الخاص ووجود العديد من الالتزامات غير المعترف بها خارج الميزانية مثل عمليات التوريق، حيث أصبحت أصول هذه الشركة غير كافية لتغطية كافة الديون.

وقد توصلت الدراسة إلى عدم كفاءة أداء كل من رؤساء مجلس الإدارة ولجان المراجعة والمراجعين وبورصة الأوراق المالية، بالإضافة إلى عدم التزام الشركة بتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة المتعارف عليها، فضلاً عن مسؤولية كل من FASB، SEC، AICPA عما حدث في شركة أنرون نتيجة عدم إصدار قواعد وقوانين ملزمة للاعتراف بالديون وعمليات التوريق وغيرها من الأنشطة خارج الميزانية.

4- (دراسة العبادي، 2008، ص ص 67 - 113):

استهدفت هذه الدراسة تحديد مسؤولية مراجع الحسابات عن تحريفات القوائم المالية الناتجة عن ممارسات إدارة الربح، وذلك من خلال الربط بين نطاق

مسئوليته المحدد بمعايير المراجعة ومخاطر التحريفات التي قد تنتج عن عمليات إدارة الأرباح بالقوائم المالية.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها ما يلي:

- ١ - أن حدود مسؤولية مراجعي الحسابات عن تحريفات القوائم المالية الناتجة عن ممارسات الإدارة لعمليات إدارة الأرباح تقتصر على التحريفات الجوهرية فقط وأن مجال هذه المسؤولية يتحدد في تخفيض مخاطر هذه التحريفات إلى أدنى حد مقبول.
- ٢ - مراجع الحسابات مسئول عن تحقيق استجابة مناسبة لتخفيض مخاطر التحريفات الجوهرية بالقوائم المالية الناتجة عن ممارسات إدارة الأرباح من خلال تغيير السياسات المحاسبية، تعديل التقديرات المحاسبية بالقوائم المالية أو تعديل الإفصاح المحاسبي.

5- (دراسة أبو جبل، 2009، ص ص 263-323):

استهدفت هذه الدراسة اختبار دور المراجعة في الحد من إدارة الربح باستخدام التوريق المالي، وفي إطار تحقيق هذا الهدف تضمنت الدراسة إطاراً نظرياً تناول تحليل ودراسة مفهوم، أهداف التوريق، تحليل ودراسة دوافع إدارة الربح ومداخل قياسها، وتقييم الوضع الحالي للتوريق في مصر وكذلك الإطار العملي الذي تمثل في الاختبار الميداني لدور مراقب الحسابات في الحد من ممارسات إدارة الربح باستخدام التوريق المالي في مصر.

وقد توصلت الدراسة من الإطار النظري إلى أن دور مراقب الحسابات في الحد من ممارسات إدارة الربح بالشركات يتطلب قيام مراقب الحسابات بتوسيع اختبارات المراجعة للمنشآت التي تتعامل في نشاط التوريق لتشمل اختبارات التحوط، كما أشارت الدراسة لنجاح عملية التوريق يجب توافر الإطار المؤسسي الكفاء والذي يضمن بورصة نشطة في مجال السندات ووجود شركات متخصصة في تداول السندات لتشجيع السوق، وتوافر منظومة متكاملة من المؤسسات. كما توصلت الدراسة من الاختبار الميداني إلى أن السياسات المحاسبية المنشورة للشركات بها قصور شديد وغير كافية ولا تفصح عن

السياسات المحاسبية التي تتعلق بنشاط التوريق، كما أن تقارير مراقب الحسابات لا تقصح عن تحفظات قيام إدارة الشركات بعمليات التوريق وممارسات إدارة الربح، وذلك بسبب رغبة مراقبي الحسابات في الاحتفاظ بالعميل.

6- (دراسة فرج، 2009، ص ص 1 - 32):

استهدفت تلك الدراسة مواجهة خطر ممارسات المحاسبة الإبداعية لتعزيز مصداقية المعلومات المحاسبية، وبما يساهم في تضيق فجوة المصداقية والثقة في مهنة المراجعة.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها ما يلي:

١ - الواقع العملي للممارسة المهنية يؤكد فشل المراجع في مواجهة خطر ممارسة المحاسبة الإبداعية نظرًا لعدم إدراك آثارها وتحليل محدداتها ودوافعها وآليات اكتشافها والتقرير عنها.

٢ - معايير المراجعة بصفة عامة تتصف بالشمول والعمومية وتترك قدرًا من المرونة للمراجع يتم تفسيره طبقًا لتقديره وحكمه الشخصي، مما أدى إلى اختلاف الأحكام الشخصية للمراجعين.

٣ - جوانب الضعف في المعايير المحاسبية يترتب عليها مخاطر عديدة والمرونة المتاحة في المعايير المتعلقة بإعداد القوائم المالية واستخدام الحكم الشخصي يؤدي إلى إضعاف موقف المراجع في مواجهة خطر ممارسة المحاسبة الإبداعية وتمثل أحد الأسباب الرئيسي في إخفاقات المراجعة.

في ضوء العرض السابق للدراسات السابقة وما توصلت إليه من نتائج

يشير الباحث إلى الملاحظات التالية:

١ - تعدد الدراسات التي تناولت الجوانب المحاسبية لعمليات التوريق من قياس وإفصاح ومعالجة ضريبية وبيان دور المعايير المحاسبية من تنظيم معالجة عمليات التوريق مثل المعيار المحاسبي الأمريكي رقم (125)، والمعيار المحاسبي الأمريكي (140) الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB)، وكذلك معايير المحاسبة الدولية رقم 32 ، 39

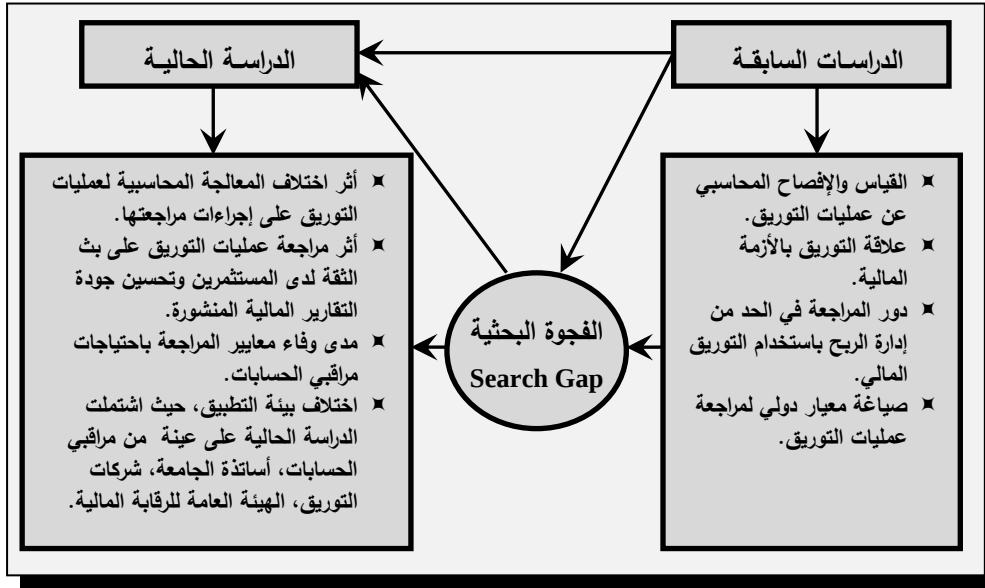
الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) وهو ما أشارت إليه دراسة (العوام، إبراهيم، Mills & Neuberry، خطاب، Tim Krumiede)، وبالرغم من ذلك إلا أن هذه الدراسات لم تتطرق حتى لو بالإشارة إلى تأثير الاختلاف في المعالجة المحاسبية لعمليات التوريق على إجراءات مراجعتها والتحقق من أرصدها باعتبارها إحدى التحديات التي تواجه مراقب الحسابات عند مراجعته لعمليات التوريق.

٢ - لم تتعرض الدراسات السابقة إلى بعض المتغيرات التي يتوقع الباحث أن يكون لها تأثير على مراجعة عمليات التوريق مثل درجة تأهيل مراقب الحسابات وتدريبه وخبرته، ومدى كفاية معايير المراجعة وتقديمها للإرشادات اللازمة لمراقب الحسابات، وما هي حدود مسؤوليته عن عمليات التوريق، حيث اقتصرت الدراسات على جوانب جزئية لمراجعة عمليات التوريق، مثل دراسة (أبو جبل) التي اقتصر على دور المراجعة في الحد من إدارة الربح باستخدام التوريق المالي، ودراسة (عبدالوهاب) التي ركزت على صياغة معيار لمراجعة عمليات التوريق. وبالتالي فتلك الدراسات لم تقدم مدخلاً متكاملًا لمراقب الحسابات يمكنه من أداء دوره والوفاء بمسؤولياته تجاه مراجعة عمليات التوريق.

٣ - أشارت الدراسات السابقة إلى أن هناك عدم ثقة من المستثمرين في جودة المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية المنشورة لشركات التوريق، خاصة بعد ما شهده العالم في الآونة الأخيرة من انهيار العديد من الشركات الكبرى وعدم قدرة مراقب الحسابات على التنبؤ بتلك الأزمات واكتشاف الممارسات المحاسبية الابتكارية المرتبطة بعمليات التوريق، وهو ما دعا البعض إلى الاعتقاد بأن التوريق لا يستخدم إلا في أغراض التلاعب وهو ما أشارت إليه دراسة (شحاته، و Cagin Pabuccu)، فضلاً عن أن هذه الدراسات لم تشر إلى دور مراقب الحسابات كوكيل عن المساهمين في تحسين جودة

التقارير المالية المنشورة لشركات التوريق، وما هي محددات تلك الجودة، ومدخل الاستدلال عليها.

ويخلص الباحث من الملاحظات السابقة على الدراسات السابقة أن هناك فجوة بحثية للدراسة يمكن توضيحها من خلال الشكل التالي:



شكل رقم (1) يوضح الفجوة البحثية للدراسة

2/2 استقراء وتحليل القوانين المرتبطة بعمليات توريق الأصول المالية:

يتناول هذا الجزء القوانين والقرارات التي اهتمت بعمليات التوريق بهدف تشخيص الوضع الراهن لهذه العمليات في مصر، والاستفادة منها في وضع المدخل المقترح لمراجعة عمليات التوريق، وذلك كما يلي:

1/2/2 التوريق وقانون التمويل العقاري رقم (148) لسنة 2001:

نصت المادة (11) من القانون رقم 148 لسنة 2001 على أنه "مع مراعاة حكم المادة (307) من القانون المدني يجوز للممول أن يحيل حقوقه الناشئة عن

اتفاق التمويل إلى إحدى الجهات التي تباشر نشاط التوريق والتي يصدر بها قرار من وزير الاقتصاد بعد موافقة مجلس إدارة هيئة سوق رأس المال وفقًا لأحكام سوق رأس المال الصادر بالقانون رقم (95) لسنة 1992 والقرارات الصادرة تنفيذاً له".

كما تضمنت اللائحة التنفيذية من القانون الصادرة في ديسمبر 2001 ثلاث مواد تتعلق بالتوريق وهي المواد (14 ، 15 ، 16) من اللائحة، فالمادة (14) أشارت إلى العناصر التي يجب أن يتضمنها اتفاق حوالة الحقوق الناشئة عن اتفاق التمويل العقاري إلى الجهة المرخص لها بمزاولة نشاط التوريق، كما أشارت المادة (15) إلى أنه مع عدم الإخلال بضمان الممول للوفاء بالحقوق الناشئة عن الأوراق يجوز الاتفاق على ضمان الغير للوفاء بالحقوق الناشئة عن الأوراق المالية التي تصدرها الجهة التي تباشر نشاط التوريق بشرط ألا يقل تصنيفها الائتماني عن المستوى الذي تحدده الهيئة العامة لسوق المال. كما أن المادة (16) أشارت إلى أنه "على الممول أن يفصح للمحال له عن أسماء المستثمرين المدنيين بالحقوق التي تمت حوالتها وبالضمانات المقدمة منها، وبما قاموا بوفائه من أقساط ومواعيد الوفاء وحالات الامتناع عنه".

وبالرغم من أن القانون (148) لسنة 2001 هو بداية الظهور الفعلي لنشاط التوريق في مصر، إلا أنه لم يتطرق من وجهة نظر الباحث إلى مشكلات المحاسبة عن التوريق، وآليات الحماية من أية أزمات مالية مستقبلية.

2/2/2 التوريق وقانون سوق رأس المال ولائحته التنفيذية:

١ - صدر قرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم (697) لسنة 2001 بإضافة نشاط توريق الحقوق المالية إلى أنشطة الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية: حيث نصت المادة (41) مكرر من القانون على أن "شركات التوريق هي التي تزاول نشاط إصدار سندات قابلة للتداول في حدود ما يحال إليها من حقوق مالية ومستحقات آجلة الدفع بالضمانات المقررة لها"، كما أشارت المادة (41) مكرر (2) على أنه "يتم الوفاء بالقيمة الاسمية للسندات التي تصدرها

شركة التوريد والعائد عليها من حصيلة محفظة التوريد ويجوز أن يكون الوفاء مضموناً بضمانات أخرى اتفاقية يتم الوفاء منها بالإضافة إلى تلك الحصيلة". كما نصت المادة (290) من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال "على ضرورة الحصول على شهادة من مراقب الحسابات بأن النظام المحاسبي المطبق يكفل تحقيق الالتزام بمتطلبات النشاط المطلوب مزاولته"، كما أشارت المادة (301) الخاصة بالترخيص لشركات التوريد على ضرورة حصول شركات التوريد على شهادة من مراقب الحسابات بتوافر النظام المحاسبي ونظام الدورة المستندية اللازمين لإدارة عمليات التوريد.

٢ - صدور قرار وزير الاستثمار رقم (46) لسنة 2004 بإضافة باب جديد لللائحة التنفيذية للقانون رقم (95) لسنة 1992 بعنوان الباب العاشر: نشاط التوريد وقد تضمن ما يلي:

"الفصل الأول: تناول تعريف شركات التوريد والشروط الواجب توافرها للحصول على ترخيص من الهيئة لمزاولة نشاط التوريد.

الفصل الثاني: تناول البيانات الواجب توافرها في نشرة الاكتتاب في سندات التوريد والخاصة بحالة المحفظة".

الفصل الثالث : تناول المستندات التي يجب أن تقوم شركة التوريد بإيداعها لدى أمين الحفظ والالتزامات الخاصة بأمين الحفظ في استخدام حصيلة الحقوق المحالة في سداد مستحقات بخلاف مستحقات حملة سندات التوريد.

الفصل الرابع واجبات أمين الحفظ وتحديد الحسابات والدفاتر والسجلات الخاصة بعملية التوريد"

كما أشارت المادة (312) إلى أنه "يجب على أمين الحفظ أن يعد تقريراً شهرياً بشأن محفظة التوريد وعليه إخطار الهيئة وحملة سندات التوريد أو من يمثلهم بالتقرير، وذلك بعد اعتماده من مراقب الحسابات".

٣ - صدور قرار وزير الاستثمار رقم 139 لسنة 2006 بإدخال بعض التعديلات على بنود القرار رقم (46) لسنة 2004 ومن أهمها "يجوز لمجلس إدارة الهيئة

إعفاء شركة التوريد من القيد الخاص بألا تزيد نسبة مساهمة المحول في شركة التوريد على 20% من رأس مالها وفقاً لأسباب يتم تقديرها بواسطة الهيئة".
وفي ضوء العرض السابق للقوانين والقرارات المرتبطة بعمليات التوريد يستخلص الباحث ما يلي:

- ١ - أتاح قانون سوق رأس المال للشركات المساهمة إصدار سندات التوريد بذاتها، وأن تخصص لسدادها محفظة مستقلة من الحقوق المالية المملوكة لها دون تحويل تلك المحفظة إلى شركة التوريد وهو ما يعرف بـ "التوريد الداخلي".
- ٢ - بالرغم من أن قانون سوق رأس المال ولائحته التنفيذية لم يتطرق إلى أسس قياس عمليات التوريد، إلا أنه أشار إلى ضرورة أن يقوم أمين الحفظ بإسكاف مجموعة من الحسابات والسجلات الخاصة بالمحاسبة عن التوريد.
- ٣ - حدد قانون سوق رأس المال ولائحته التنفيذية متطلبات الإفصاح التي يلتزم بها أمين الحفظ، إلا أنه لم يتناول أسس قياس الأصول والالتزامات المترتبة على عمليات التوريد، سواء في دفاتر المحول أم في دفاتر المحول إليه.

3/2 استقراء وتحليل المعايير في مجال مراجعة عمليات توريد الأصول المالية:

بالرغم من أن عمليات التوريد قد تم تناولها في بعض معايير المحاسبة، سواء المصرية أم الدولية أم الأمريكية إلا أنه حتى الآن لا يوجد معيار مراجعة سواء على المستوى المحلي أم الدولي يتناول إجراءات مراجعة عمليات التوريد، باستثناء بعض الإرشادات التي يمكن الاستفادة منها ضمن معيار المراجعة الدولي (1012) بعنوان "مراجعة الأدوات المالية المشتقة"، وكذلك معيار المراجعة الدولي رقم (545) بعنوان "مراجعة قياسات وإفصاحات القيمة العادلة"، وحيث إن المعايير تمثل المبادئ الأساسية والإجراءات التي يجب أن يلتزم بها مراقب الحسابات، لذلك سوف يتناول الباحث بعض معايير المراجعة المصرية وما يقابلها من معايير المراجعة الدولية، والتي يمكن الاستفادة منها في مراجعة عمليات التوريد كما يلي:

1- معيار المراجعة المصري رقم (250) بعنوان مراعاة القوانين واللوائح عند مراجعة قوائم مالية المقابل لمعيار المراجعة الدولي رقم (250) بعنوان: دراسة القوانين واللوائح عند أداء عملية المراجعة للقوائم المالية:

يهدف هذا المعيار إلى وضع أسس وتوفير إرشادات تتعلق بمسؤولية مراقب الحسابات عن مراعاة القوانين والأنظمة عند مراجعة القوائم المالية، ويرى الباحث أن مراقب الحسابات قد يستفيد من هذا المعيار عند مراجعة عمليات التوريق في الآتي:

- أ) عند تخطيط وتنفيذ مراجعة عمليات التوريق فإن على مراقب الحسابات أن يدرك أن عدم الالتزام بالقوانين واللوائح المرتبطة بالتوريق من قبل إدارة المنشأة قد يؤثر بشكل أساسي على القوائم المالية المنشورة، ومدى ثقة المستثمرين فيها ويعكس ما بها من ممارسات محاسبية ابتكارية.
- ب) يمكن لمراقب الحسابات أن يتحقق من مدى التزام المنشأة بتطبيق القوانين واللوائح المرتبطة بعمليات التوريق من خلال:
- فحص النظام المحاسبي والدورة المستندية.
 - فحص المعاملات غير المسجلة بشكل مناسب.
 - الدعاوى القضائية المرفوعة على الشركة والتحقيقات من قبل الجهات الحكومية... وغيرها.

2- معيار المراجعة المصري رقم (240) بعنوان مسؤولية المراقب بشأن الغش والتدليس عندمراجعة قوائم مالية المقابل لمعيار المراجعة الدولي رقم (240) بعنوان: "مسؤولية المراجع عن الغش والأخطاء عند مراجعة القوائم المالية":

يهدف هذا المعيار إلى وضع معايير وتوفير إرشادات تتعلق بمسؤولية مراقب الحسابات بشأن الغش والتدليس في مراجعة القوائم المالية، ويرى الباحث أن مراقب الحسابات قد يستفيد من هذا المعيار عند مراجعة عمليات التوريق في الآتي:

(أ) يجب أن يستند مراقب الحسابات على أسلوب الشك المهني وأن يدرك إمكانية حدوث تحريفات هامة ومؤثرة ناتجة عن الغش والتدليس في عمليات التوريق وأن يحدد ويقيم مخاطر هذه التحريفات على القوائم المالية المنشورة.

ب) يجب على مراقب الحسابات إبلاغ المسؤولين عن الحوكمة إما بطريقة شفوية أو تحريرية بأية عمليات غش أو ممارسات ابتكارية من جانب الإدارة تكون مرتبطة بعمليات التوريق.

3- معيار المراجعة المصري رقم (300) بعنوان تخطيط عملية مراجعة قوائم مالية المقابل لمعيار المراجعة الدولي رقم (300) بعنوان التخطيط لمراجعة القوائم المالية:

يهدف هذا المعيار إلى وضع معايير وتوفير إرشادات تتعلق بالتخطيط لمراجعة القوائم المالية وينظم هذا المعيار عملية التخطيط لحالات المراجعة المتكررة، ويرى الباحث أن مراقب الحسابات قد يستفيد من هذا المعيار عند مراجعة توريق الأصول المالية في أن يضع عند التخطيط لمراجعة التوريق استراتيجية مراجعة عامة فضلاً عن وضع خطة مراجعة لتخفيض المخاطر الملازمة لمراجعتها عند مستوى منخفض أو مقبولاً نسبياً.

4- معيار المراجعة المصري رقم (315) بعنوان تفهم المنشأة وبيئتها وتقييم مخاطر التحريف الهام المقابل لمعيار المراجعة الدولي رقم (315) بعنوان فهم المنشأة وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية:

يستفيد مراقب الحسابات من هذا المعيار عند مراجعة عمليات التوريق في أن تفهم المنشأة وبيئتها بما في ذلك نظام الرقابة الداخلية سوف يساعد في تحديد وتقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر على مراجعة القوائم المالية، سواء كان ذلك راجعاً إلى أعمال الغش والتدليس أم الخطأ، ويتطلب ذلك من مراقب الحسابات أن يفهم جوانب محددة عن المنشأة التي تتعامل في التوريق مثل طبيعة المنشأة بما في ذلك اختيارها وتطبيقها للسياسات المحاسبية، نظام

الرقابة الداخلية ومدى تطبيق المنشأة للقيمة العادلة في القياس المحاسبي
لعمليات التوريق.

**5- معيار المراجعة المصري رقم (500) بعنوان أدلة المراجعة المقابل لمعيار
المراجعة الدولي رقم (500) بعنوان أدلة المراجعة:**

يستفيد مراقب الحسابات من هذا المعيار عند مراجعة عمليات التوريق في
جمع أدلة المراجعة الكافية والملائمة عن هذه العمليات حتى يتوصل إلى استنتاجات
معقولة تمكنه من بناء رأيه في دقة القياس والإفصاح المحاسبي عنها، وتتأثر
مصادقية أدلة المراجعة بمصدر الحصول عليها وطبيعتها.

**6- معيار المراجعة المصري رقم (520) بعنوان الإجراءات التحليلية المقابل
لمعيار المراجعة الدولي رقم (520) بعنوان الإجراءات التحليلية:**

يستفيد مراقب الحسابات من هذا المعيار عند مراجعة عمليات التوريق في
استخدام الإجراءات التحليلية كإجراءات لتقييم الخطر المرتبط بعمليات التوريق
للتوصل إلى فهم المنشأة وبيئتها وطبيعتها أعمالها، وكذلك كإجراءات للتحقق خاصة
عندما يكون استخدامها أكثر فعالية أو كفاءة من استخدام اختبارات التفاصيل في
تخفيض خطر التحريف إلى مستوى منخفض ومقبول.

**7- معيار المراجعة المصري رقم (545) بعنوان مراجعة قياس القيمة العادلة
والإفصاح عنها المقابل لمعيار المراجعة الدولي رقم (545) بعنوان مراجعة
قياسات وإفصاحات القيمة العادلة:**

يستفيد مراقب الحسابات من هذا المعيار عند مراجعة عمليات التوريق في
تقييم ما إذا كانت قياسات وإفصاحات القيمة العادلة عن عمليات التوريق في القوائم
المالية متسقة مع إطار إعداد التقارير المالية المطبق في المنشأة، وذلك من خلال
دراسة مراقب الحسابات لأنشطة الرقابة ذات الصلة بعمليات التوريق لتحديد قياس
القيمة العادلة، وكذلك مدى خبرة الأشخاص الذين يحددون قياسات القيمة العادلة
لعمليات التوريق فضلاً عن دراسته لافتراضات الإدارة الهامة المستخدمة في تحديد
القيمة العادلة.

8- معيار المراجعة المصري رقم (610) بعنوان دراسة عمل المراجعة الداخلية المقابل

لمعيار المراجعة الدولي رقم (610) بعنوان دراسة عمل المراجعة الداخلية:

يستفيد مراقب الحسابات من تفهم أنشطة المراجعة الداخلية عند مراجعة عمليات التوريق في تحديد مخاطر التحريفات الهامة والمؤثرة في القوائم المالية وتقييمها وتصميم وأداء مزيد من إجراءات المراجعة، وغالبًا ما تؤدي أعمال المراجعة الداخلية الفعالة إلى إجراء تعديل في طبيعة وتوقيت عملية المراجعة والإقلال من مدى إجراءات المراجعة التي يقوم مراقب الحسابات بأدائها.

في ضوء ما سبق وفي نهاية هذا المبحث يشير الباحث إلى الملاحظات التالية:

- ١ - لم تحدد معايير المراجعة المصرية والدولية الإجراءات الخاصة بمراجعة عمليات توريق الأصول المالية، مثل الاختبارات التفصيلية للمعاملات والأرصدة، أدلة الإثبات، فحص السجلات المحاسبية وغيرها من الإجراءات.
- ٢ - لم تحدد تلك المعايير مسئولية مراقب الحسابات عن عملية التوريق وكيفية الإفصاح عنها في تقرير المراجعة.
- ٣ - لم تحدد تلك المعايير دور مراقب الحسابات في الحد من الممارسات المحاسبية الابتكارية المرتبطة بعمليات التوريق واختبارات المراجعة التي قد تمكنه من الحد من هذه الممارسات.

ولذلك يتضح للباحث قصور معايير المراجعة المصرية والدولية وعدم

اتساع نطاقها لإصدار معيار خاص بعمليات التوريق، وهو ما أدى إلى استغلال الشركات للمعالجة البديلة بالمعايير المحاسبية في الإفصاح عن عمليات التوريق خارج القوائم المالية، مما أثار العديد من المشكلات المحاسبية سواء أكانت المتعلقة بالقياس أمبالإفصاح المحاسبي عن عمليات التوريق فضلاً عن تزايد الممارسات المحاسبية الابتكارية من جانب الإدارة، مما يؤثر على جودة التقارير المالية المنشورة، وهذا هو موضوع المبحث التالي - إن شاء الله-.

3- المبحث الثالث

دور مراقب الحسابات في الحد من ممارسات المحاسبة الابتكارية لعمليات التوريق، وأثره على جودة التقارير المالية المنشورة

اتضح من المبحث السابق تعدد الدراسات والأبحاث وكذلك المعايير المحاسبية سواء على المستوى المحلي أم الدولي التي تناولت عمليات التوريق، مما يشير إلى تزايد التعامل فيها، ودورها في توفير السيولة اللازمة للشركات وما قد يرتبط بها من مشكلات في القياس والافصاح المحاسبي وممارسات محاسبية ابتكارية من جانب الإدارة مما يؤثر على جودة التقارير المالية، لذلك يستلزم الأمر ضرورة التعرف مع الجوانب الفكرية والفلسفية المختلفة المتعلقة بها:

1/3 الجوانب الفكرية لعمليات التوريق:

1/1/3 ماهية التوريق والأطراف المشاركة فيه:

تعددت الدراسات التي تنازلت ماهية التوريق من زوايا مختلفة طبقاً لاهتمامات القائمين على تحديد مفهوم التوريق فقد ركزت بعض الدراسات على مزاي التوريق، مخاطرة الائتمانية، أطرافه الائتمانية، أطرافه، كما ركزت دراسات أخرى على الضمانات التي تستند إليها عمليات التوريق، ونوعيه الأصول القابلة للتوريق. وسوف يحاول الباحث الإشارة إلى أهم هذه الدراسات.

■ لاستخلاص مفهوم شامل لعمليات توريق الأصول المالية يمكن الاستناد

إليه في المدخل المقترح لمراجعة عمليات التوريق، كما يلي:

عرف المعيار الدولي رقم (39) التوريق كما ورد في الفترة رقم (10) بأنه عبارة عن "عملية الأصول المالية إلى أوراق مالية".

"Securitization Is The Place By Which Financial Asset Are Trannbormed In To Secretion"

ويتفق هذا المفهوم مع ما ورد في المعايير الأمريكية رقم (140)، ورقم (156) حيث أشارت هذه المعايير إلى أن التوريق هو مجموعة الطرف التي من خلالها يمكن تحويل الأصول المالية إلى أوراق مالية قابلة للتواصل في سوق الأوراق المالية.

كما أشار (الشافعي، 2010، ص 550) إلى أن التوريق أو التسنييد "يشير إلى الحصول على الأموال استناداً إلى الديون القائمة عن طريق ابتكار أصول مالية جديدة، ويتضمن تحويل الموجودات الحالية المرتبطة بالقرض الأصلي إلى الآخرين والذي يتم غالباً من خلال الشركات المالية والشركات ذات الأغراض الخاصة (S p v) أو من خلال مصارف متمرسة في هذا المجال ويهدف إلى الديون الأصلية بالأوراق المالية المباشرة من خلال تجميع الديون الأصلية بالأوراق المالية المباشرة من خلال تجميع الديون في شكل محفظة".

كما اتفقت دراسة كل من (Landsman et. al., 2006, PP. 1251- 1272, Patiricia M., et. al., 2010, P. 2, Jane D., 2010, PP. 18-20, Gorton & Nicholas, 2005, P. 3) على أن التوريق هو آلية يتم بمقتضاها تحويل أصل أو مجموعة من أصول الشركة المنشئة إلى شركة أخرى ذات غرض خاص تسمى شركات التوريق، والتي تصدر سندات يتم تداولها في سوق الأوراق المالية بضمن تلك الأصول بهدف توفير السيولة ونقل المخاطر". هذا وقد عرفت دراسة (الشحات، 2007، ص 274) التوريق بأنه من أحد الأنشطة المالية المستحدثة التي يمكن عن طريقها لإحدى المؤسسات المالية المعرفية أو غير المعرفية أن تقوم بتحويل الحقوق المالية (غير القابلة للتداول والمضمونة بأصول) إلى منشأة متخصصة ذات غرض خاص تسمى شركة التوريق بهدف إصدار أوراق مالية جديدة في مقابل هذه الحقوق المالية تكون قابلة للتداول في سوق الأوراق المالية".

وفي ضوء ما سبق يرى الباحث ضرورة الإشارة إلى الملاحظات التالية:

- ١ -تعدد المفاهيم والمصطلحات المستخدمة في الفكر الحاسبي للتعبير عن التوريق حيث قد يعبر عنه بمصطلح التسنييد أو التحويل كما قد تتعدد أنواعه لتشمل

توريق الديون Debt Securitization، توريق الأصول Assets Securitization، توريق الخصوم Liabilities Securitization، وتوريق الرهن العقاري Legal Mortgage

وغيرها فضلاً عن تعدد أهدافه فلم تعد تقتصر على هدف السيولة فقط بل تمتد لتشمل الربحية، تقليل وتوزيع المخاطر ورفع كفاءة الدورة العالية والانتاجية من خلال إعادة تدوير الأموال المستثمرة.

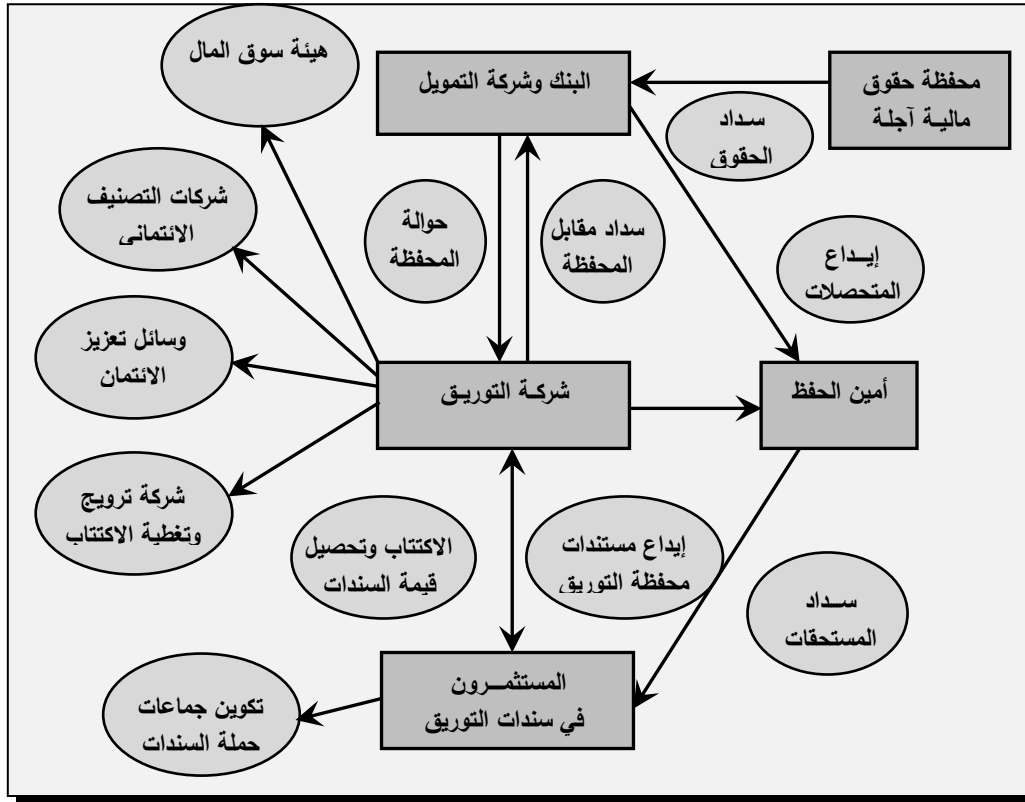
٢ - التوريق هو أحد أدوات التمويل غير التقليدية التي تتطوي على تحويل الأصول المالية إلى وحدة ذات غرض خاص تقوم بإصدار أوراق مالية في صورة سندات قابلة للتداول في سوق الأوراق المالية، وعادة ما يكون لها كيان مستقل بذاته وفي حالة عدم توافر هذا النوع من الوحدات يتولى المقرض الأصلي إنشاء هذه الوحدات وتكون تابعة له، ولكن ذات ذمة مالية مستقلة.

٣ - يعرف توريق الأصول المالية من وجهة نظر الباحث بأنه "أحد أدوات التمويل التي يتم من خلالها بيع أو تحويل أو برهن الأصول المالية المملوكة الشركة ما بعد تحديد درجة تصنيفها وجدارتها الائتمانية من قبل إحدى مؤسسات التصنيف الائتمان Credit Rating Agency إلى شركة يقتصر نشاطها على ممارسة نشاط التوريق يطلق عليها شركة التوريق أو الشركة ذات الخاص Special Purpose بحيث تتولى الشركة المحال إليها إصدار أوراق وتستند إلى ضمانات عينة أو مالية ذات تدفقات نقدية متوقعة وهو ما يطلق عليه Asset- Backed Securities مما يضمن التدفق المستمر للسيولة النقدية للمنشأة معد من المخاطر".

ويلاحظ على هذا التعريف العمومية والشمول حيث يستند إلى العناصر التالية:

- أ) الهدف من التوريق: السيولة، تقليل وتوزيع المخاطر والتمويل.
- ب) ضمانات التوريق: ضمانات مالية أو عينة.
- ج) آلية التوريق: المنشئ - شركة التوريق - شركة ذات غرض خاص - وكالات التصنيف الائتماني.

أما فيما يتعلق بأطراف التوريق فهناك العديد من الاطراف المشاركة فيها
ويؤدي كل منها دور في إتمام عملية التوريق ويمكن توضيح هذه الاطراف من خلال
الشكل التالي: (الهيئة العامة لسوق المال، 2006، ص26):



شكل رقم (2) يوضح الأطراف المشاركة في عملية التوريق

وفي ضوء الشكل السابق يشير الباحث إلى أهم الأطراف الرئيسية المشاركة في

عملية التوريق (الهيئة العامة لسوق المال 2006، ص ص 10-13، عويس، 2008،

ص ص 190-191، Mei Cheng, Dan S. Dhaliwal et. al, 2011, PP.

541- 568) للتعرف على دور كل طرف في تنفيذ عملية التوريق.

1- الشركة المنشئة لمحفظة التوريق The Originator:

قد يكون المنشئ بنك أو شركة تمويل نشاط معين مثل قروض العقارات والسيارات، وتعد هذه الشركة هي نقطة البداية في عملية التوريق وتتولى بيع محفظة التوريق إلى شركة ذات غرض خاص بهدف توفير السيولة وتخفيض المخاطر، وذلك بعد إجراء تقييم عادل للأصل محل التوريق بواسطة إحدى وكالات التصنيف الائتمانية.

2- الوحدات ذات الغرض الخاص (شركة التوريق) Special Purpose Enterprise:

هي شركات مساهمة متخصصة يقتصر نشاطها على توريق الحقوق المالية الآجلة بعد الحصول على ترخيص من الهيئة العامة لسوق المال، ويجب ألا يقل رأس مالها المدفوع عن خمسة ملايين جنيه، ولا يجوز لشركة التوريق أن تقبل بحوالة محفظة توريق من أحد مساهميها إذا كان هذا المساهم تزيد مساهمته على 20% من رأس مالها، وتلتزم شركة التوريق بتقديم شهادة بالتصنيف الائتماني لمحفظة التوريق التي تصدر السندات في مقابلها.. والذي ينبغي ألا تقل درجته عن المستوى الدال على القدرة على الوفاء بالتزامات وفقاً للقواعد التي يحددها مجلس إدارة الهيئة العامة لسوق المال، كما تلتزم تجاه المستثمرين بالوفاء بحقوقهم الناشئة عن توريق الأصول المالية.

3- المستثمرون في الأوراق المالية Investors:

المستثمرون هم المكتتبون في الأوراق المالية من أفراد، بنوك، وصناديق استثمار وشركات تأمين، وهم أساس نجاح عملية توريق الأصول، وعادة ما تصدر الأوراق المالية في شكل سندات طويلة الأجل وبقيمة اسمية مرتفعة ولا توجد قيود مفروضة على المستثمرين في شراء كمية معينة من السندات.

4- أمين الحفظ The Trustee:

قد يكون أمين الحفظ بنكاً أو شركة من الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية ويحصل على ترخيص من الهيئة العامة لسوق المال ويقوم بالعديد من المهام والتي من أهمها:

- إصدار تقرير دوري للمستثمرين حول الوضع المالي والائتماني لمحفظه التوريق.
- الاحتفاظ بالمستندات المؤيدة لمحفظه التوريق.
- التأكد من فاعلية عملية التحصيل ومتابعتها وتقديم تقارير دورية عنها للهيئة العامة لسوق المال وحملة السندات.
- استثمار فائض المبالغ المودعة لديه في أدون خزانة أو ودائع لدى البنوك بعد الحصول على موافقة الشركة المصدرة للسندات.

5- وكالات التصنيف الائتماني Rating Agencies:

تسعى وكالات التصنيف الائتماني إلى تقييم الجدارة الائتمانية للأطراف الرئيسية في عملية التوريق مثل المنشئ، المدينين الأصليين والوحدات ذات الغرض الخاص والمصدرة للأوراق المالية، وتشتترط الهيئة العامة لسوق المال على إصدار سندات للتوريق لا يقل تصنيفها الائتماني عن المستوى الدال على القدرة على الوفاء بالالتزامات (BBB-) وفي حالة ما إذا كان التصنيف الائتماني أقل من هذا المستوى يمكن للوحدة المصدرة تحسين الجدارة الائتمانية للسندات من خلال تقديم دعائم ائتمانية Credit Enhancement مثل الحصول على ضمان من بنك أو مؤسسة مالية.

6- شركة خدمة الدين Service:

تتولى شركة خدمة الدين استلام المتحصلات الناشئة عن الحقوق المالية من المدينين الأصليين (المقرضين) في تواريخ استحقاقها وتسليمها إلى أمين الحفظ لسداد مستحقات المستثمرين في مواعيدها المحددة، وقد تقوم شركة التوريق بعملية التحصيل بنفسها أو تسند هذه المهمة لوحدة متخصصة.

2/1/3 أساليب وأنواع التوريق:

أكدت العديد من الدراسات (إبراهيم، 2004، ص ص 22- 24، عبد الخالق، 2006، ص 18، PP. 129- 207, Martin, 2009) على أن تحويل الأصول المالية من الشركة المنشئة إلى الشركة مصدرة سندات التوريق قد يتم من خلال الأساليب التالية:

جدول رقم (1)

يوضح أهم جوانب الاختلاف بين أساليب التوريق

المشاركة الجزئية Sub-Participation	التنازل Assignment	استبدال الأصل (الدين) Novation	الأسلوب جوانب الاختلاف
يقتضي هذا الأسلوب بيع الديون من قبل الدائن الأصلي إلى بنك متخصص في شراء هذه الديون ولا يتحمل البائع أية مسئولية إذا عجز المدين عن السداد.	يقتضي هذا الأسلوب بيع الأصول إلى المشتري مصدر سندات التوريق مع التزام المنشئ بسداد قيمة الأصول إذا عجز المدين الأصلي عن السداد.	يعتمد هذا الأسلوب على استبدال الأصول والالتزامات المالية بأخرى جديدة، مما يترتب عليه انقضاء تلك الأصول من جانب الشركة المنشئة وظهور حق جديد لمصدر التوريق.	المفهوم وآلية التطبيق
بمجرد انتقال الأصول محل التوريق من الجهة المنشئة إلى المصدر ينعدم حقه في الرجوع على الجهة المنشئة للتوريق، مما	انتقال الدين بكل ضماناته إلى المصدر وبالتالي يتمتع المصدر بحقوق المالك الأصلي.	انتقال الالتزامات بكل توابعها من الشركة المنشئة إلى الشركة المصدرة لسندات التوريق.	النتائج المترتبة على كل أسلوب

المشاركة الجزئية Sub-Participation	التنازل Assignment	استبدال الأصل (الدين) Novation	الأسلوب جوانب الاختلاف
يتطلب ضرورة التأكد من الجدارة الائتمانية للمدين.			
أ) عدم وجود علاقة تعاقدية بين المصدر للتوريد والمدين، مما يؤدي إلى عدم إمكانية مطالبة المصدر للتوريد للمدين بقيمة الالتزامات المستحقة عند تأخر المدين عن السداد في الموعد المحدد.	أ) حق المدين والجهة المنشئة للتوريد في تعديل الشروط المرتبطة بالأصول محل التوريد دون الاهتمام بالرجوع للمصدر للتوريد. ب) حق المدين في إمكانية عدم الوفاء بالتزاماته لمصدر التوريد بعد حصول المصدر على سندات حق الانتفاع من المنشئ للتوريد.	أ) صعوبة الحصول على موافقة من جميع الأطراف (مثل المنشئ- الشركة المصدرة للتوريد.. وغيرها) لتحويل القروض إلى ورقة مالية قابلة للتداول. ب) صعوبة تحديد قيمة القرض القابل للتحويل للشركة المصدرة للتوريد.	صعوبات ومشاكل التطبيق

وفي ظل تعدد أساليب التوريد ظهرت في الفترة الأخيرة عدة أنواع من عمليات وأنشطة التوريد، باعتبارها إحدى الأدوات المالية الحديثة التي توفر السيولة وتقلل من المخاطر وهو ما أكدته دراسة (الصايغ، 2009، ص ص 19- 21، مركز

البحوث والدراسات التجارية والإحصائية، 2006، ص ص 23-25، Howell, (2010, PP. 1- 15).

وسوف يحاول الباحث فيما يلي الإشارة إلى أهم هذه الأنواع لتحديد إجراءات المراجعة الملائمة لها، ومسئولية مراجع الحسابات تجاهها:

1- توريق الأصول Asset Securitization:

يشير إلى تحويل حسابات المدينين وأوراق القبض إلى أوراق مالية (سندات) كما يشمل توريق الأصول أيضاً التدفقات النقدية المتوقعة من التأجير التمويلي للمعدات، وكذلك متحصلات بطاقات الائتمان وغيرها، وتتطلب عملية توريق الأصول المالية ضرورة توافر شروط معينة مثل تجانس الأصول الضامنة من حيث طبيعتها والاحتفاظ بها لدى مؤسسة تأمينية أو ائتمانية فضلاً عن عدم وجود نزاع أو قيود على التصرف في هذه الأصول.

2- توريق الديون Debt Securitization:

من أهم أنشطة البنوك هو تمويل الشركات والأفراد بالقروض، ومع ازدياد حجم هذه القروض بدأت البنوك تتجه إلى توريق ديونها من خلال طرحها في صورة أوراق مالية (سندات) في أسواق المال، مع مراعاة أن تتسم الديون بالانتظام في السداد حتى لا يوجد تعثر خلال فترة التوريق.

3- توريق الخصوم Liabilities Securitization:

قد تلجأ الوحدة الحكومية إلى الاقتراض من تجار التجزئة ودافعي الضرائب ومقدمي السلع والخدمات، وفي حالة عدم قدرة الوحدة الحكومية على السداد قد تلجأ إلى توريق الخصوم من خلال تحويل الديون إلى سندات أو أسهم في الوحدات التابعة للحكومة.

4- توريق الرهن العقاري Legal Mortgage Securitization:

استهدف توريق عقود الرهن العقاري في مصر تنشيط سوق العقارات ويعد ما أصابه من ركود في أواخر التسعينات، وهو ما أثر على عدت قطاعات أخرى

مثل القطاع المصرفي الذي واجه ارتفاعاً في الديون المتعثرة نتيجة عدم قدرة الشركات العقارية على الوفاء بالتزاماتها تجاه البنوك، ويشمل سوق التمويل العقاري على:

(أ) **السوق الأولى** : وهو السوق الذي يتم فيه إبرام العقد التمويلي بين أطرافه من بائع وممول ومشتري.

(ب) **السوق الثانوي** : وهي السوق الذي يجوز للممول أن يحيل حقوقه المالية ومستحقاته آجلة الدفع من الضمانات المقررة لها والناشئة عن اتفاق التمويل وفقاً لأحكام القانون رقم 95 لسنة 1992.

5- **توريق التأمين Unusual Securitization**:

يعد هذا النوع أحد التطورات الحديثة في أنشطة التوريق حيث اتسع نطاقها ليشمل توريق تذاكر دور العرض، والغرامات المالية المترتبة على مخالفات المرور، توريق نفقات عقد الزوجة المطلقة، امتيازات أفلام العرض، براءات الاختراع، حقوق الملكية الفكرية، وتذاكر وسائل النقل، ويتم توريق هذه الأنشطة بشكل فعال في السوق الأمريكي وهو ما يظهر حاجته لموارد مالية لإعادة استثمارها، وتوفير السيولة اللازمة.

وفي ظل هذا التنوع والتباين في أنواع عمليات التوريق، وما يرتبط بها من مشكلات محاسبية تظهر أهمية مراجعتها للحد من أية ممارسات ابتكارية من جانب الإدارة عند إجراء التقديرات المحاسبية أو عند إثبات المكاسب أو الخسائر المترتبة على عمليات التوريق - ولاشك أن ذلك سوف يضيف المصداقية على التقارير المالية المنشورة لشركات التوريق.

2/3 **دور مراقب الحسابات تجاه مشكلات القياس والإفصاح**

المحاسبي عن عمليات توريق الأصول المالية:

مع حداثة عمليات توريق الأصول المالية في السوق المصري، وعدم استقرار المعالجة المحاسبية لها في الفكر المحاسبي، بدأ يرتبط بها العديد من المشكلات

المحاسبية مثل مشكلة الاعتراف بالنتائج المالية المترتبة عليها داخل أم خارج القوائم المالية، ومشكلة تحديد الأساس المناسب لقياس قيمتها، ومشكلة الإفصاح عنها، فضلاً عن ارتباط عمليات توريق الأصول ببعض المشكلات الأخرى مثل المشكلات الضريبية، القانونية والرقابية، ونظرًا لأهمية المحاسبة عن عمليات التوريق، فسوف يتناول الباحث دور مراقب الحسابات تجاه المشكلات المحاسبية الناتجة عنها تمهيداً لوضع الإطار المقترح لمراجعة عمليات توريق الأصول المالية كما يلي:

1/2/3 مشكلة الاعتراف المحاسبي بعمليات التوريق وموقف مراقب الحسابات منها:

تبدأ المحاسبة عن توريق الأصول المالية بتحديد أساس الاعتراف بالنتائج المالية المترتبة عليها، وما إذا كان سيتم الاعتراف بها في صلب القوائم المالية أو خارجها، والاعتراف المحاسبي كما أشار مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB, 1984, Par. 6) هو "تلك العملية الأساسية التي يتم بمقتضاه تسجيل أو إدخال البند في القوائم المالية للوحدة الاقتصادية كأصول أو خصوم أو إيراد أو مصروف أو ما شابه.

"Recognition is the process of formally recording or incorporating an item as an asset liability revenue, expense, or the like".

ويمكن للباحث توضيح دور مراقب الحسابات تجاه أسس الاعتراف بالآثار

المالية المترتبة على عمليات توريق الأصول المالية كما يلي:

أولاً: أساس الاعتراف بعملية التوريق خارج الميزانية:

يهدف هذا الأساس إلى عدم الاعتراف بالأصول والالتزامات الناتجة عن توريق الأصول المالية في صلب الميزانية ومعالجتها كتمويل خارج الميزانية، وبالتالي لا يعترف هذا الأساس بأية آثار مالية مترتبة على عمليات التوريق كبند من بنود الميزانية. وتفضل بعض المؤسسات المالية هذا الأساس لدوره في زيادة قدرة الشركة

على الاقتراض وتخفيض تكلفته بسبب استبعاد الديون من ميزانية الشركة، إذا اعترفت بهذه الديون صراحة في الميزانية (أبو الخير، 2003، ص ص 1-38). وفي ضوء ما سبق يمكن للباحث تحديد دور مراقب الحسابات كما يلي:

- ١ -التحقق من مدى التزام الوحدة الاقتصادية بتطبيق المعايير المحاسبية التي تقضي بالاعتراف بالآثار المالية المترتبة على عمليات توريق الأصول طالما كانت الوحدة طرف في هذه العمليات، وترتب عليها تدفقات نقدية مستقبلية ويمكن قياس قيمتها بدقة.
 - ٢ -التحقق من أية ممارسات محاسبية ابتكارية قد تهدف إليها الإدارة من عدم الاعتراف بالأصول والالتزامات الناتجة عن عمليات التوريق في صلب القوائم المالية مثل تخفيض نسبة المديونية إلى الملكية لزيادة قدرة الشركة في الحصول على تمويل سواء بالملكية أم الاقتراض.
 - ٣ -إبداء الرأي في مدى مصداقية القوائم المالية ومدى تعبيرها بأمانة وعدالة عن الواقع الاقتصادي مما يساعد المستثمرين على اتخاذ القرار.
- ثانياً: أساس الاعتراف بعملية التوريق داخل الميزانية:

يهدف هذا الأسلوب إلى إدراج الأصول والالتزامات الناتجة عن عمليات التوريق في صلب الميزانية، حيث أشار المعيار الدولي رقم (39)، IAS 39, 2004, P. 1- 14 إلى أنه "يجب على المنشأة الاعتراف بالأصل المالي أو الالتزام المالي في ميزانيتها العمومية، عندما تصبح المنشأة طرفاً في العقد - عملية التوريق - كما أكد المعيار الأمريكي رقم (78, Par. 140, 2000, FASB) على أنه "كل الأصول المالية التي تم الحصول عليها أو المحتفظ بها والالتزامات التي حدثت نتيجة عملية التوريق يجب على المحيل لعملية التوريق إدراجها في ميزانيته".

وفي ضوء ما سبق يمكن للباحث تحديد دور مراقب الحسابات كما يلي:

- ١ -بذل العناية المهنية اللازمة للتحقق من أرصدة الأصول والالتزامات المترتبة على توريق الأصول المالية، وما قد يرتبط بها من تحريفات جوهرية بالقوائم المالية.

٢ -التحقق من صحة واكتمال الإفصاح المحاسبي عن توريق الأصول المالية وهو ما ينعكس على ثقة المستثمرين في المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية ويجعلها أكثر فائدة.

٣ -التحقق من حجم المخاطر المصاحبة لتوريق الأصول المالية مثل المخاطر التسويقية، التشغيلية، القانونية، الائتمانية ومخاطر الضمانات وغيرها ومدى كفاية الإفصاح عنها ودرجة تأثيرها على مستخدمي القوائم المالية.

كما يرى الباحث في ظل تعدد طرق الاعتراف بتوريق الأصول المالية كما أشار لذلك معيار المحاسبة الأمريكي رقم (140) يجب على مراقب الحسابات التحقق من مدى توافر الشروط اللازمة في كل طريقة والآثار المالية المترتبة عليها (FASB, 140, Par 48, 49, PP. 25-30)، ومن هذه الشروط ما يلي:

أولاً: شروط الاعتراف بتوريق الأصول المالية كعملية بيع:

١ - عزل الأصول المحولة بحيث لا تصبح في يد المحول أو أي من الشركات التابعة له.

٢ - أن يتمتع المحول بالشروط الواجب توافرها في الوحدة ذات الغرض الخاص سواء بالنسبة للمساهمين أم حملة السندات ومنها:

- أن تكون وحدة قانونية مستقلة.
- مخصصة لعمليات التوريق.

٣ - عدم احتفاظ المحول بالسيطرة على الأصول المحولة، سواء عن طريق الاتفاقيات أم إعادة شراء الأوراق المالية الخاصة بالوحدات ذات الغرض الخاص.

ثانياً: في حالة عدم توافر الشروط السابقة يتم المحاسبة عن توريق الأصول المالية كعملية تحويل (اقتراض).

2/2/3 مشكلة القياس المحاسبي لتوريق الأصول المالية وموقف مراقب الحسابات منها:

تتمثل المشكلة التي يواجهها مراقب الحسابات عند تحققه من القياس المحاسبي لتوريق الأصول المالية في تعدد العناصر التي يتم قياسها سواء عند القياس الأولي أم القياس اللاحق، مما يتطلب ضرورة تحققه من دقة الأسلوب المستخدم في القياس المحاسبي ومدى توافقه مع المعايير المحاسبية ذات الصلة حتى تكون نتائج القياس موضوعية، ويمكن للباحث توضيح دور مراقب الحسابات تجاه القياس المحاسبي لتوريق الأصول المالية من خلال المراحل التالية:

المرحلة الأولى: دور مراقب الحسابات في مرحلة القياس المبدئي لتوريق الأصول المالية:

(شحاته، 2008، ص ص 281- 288، Patricia M. Dechow،
(Catherine Shakespeare, 2009, PP. 99- 132

- ١ -يتحقق مراقب الحسابات من أن الأصول المالية المحولة والتي لم يبيعها لشركة التوريق قد تم قياسها على أساس القيمة العادلة والتي يتم تقديرها عن طريق خصم التدفقات النقدية المتوقع الحصول عليها من تلك الأصول بمعامل خصم مناسب.
- ٢ -يتحقق مراقب الحسابات من أن الأصول المالية المحولة قد تم استبعادها من ميزانية المحول وتم إثباتها بقيمتها العادلة في ميزانية شركة التوريق.
- ٣ -بالنسبة للأصول التي مازالت تحت رقابة وسيطرة المحول ولا تعد جزءاً من الأصول المباعة كأن يتنازل المحول عن جزء من الأصول إلى الوحدات ذات الغرض الخاص والاحتفاظ لنفسه بجزء آخر منها فيتبعن على مراقب الحسابات التحقق من قياس قيمتها بالقيمة الدفترية الموزعة بين الجزء المباع والجزء المحتفظ به بنسبة القيمة العادلة لكل منها، كما يتحقق مراقب الحسابات من أنه في حالة عدم إمكانية تحديد القيمة العادلة للجزء من الأصل المالي المحتفظ به فيتم تقديرها بمقدار (صفر)، وبالتالي يتم تحميل القيمة الدفترية بالكامل للأصل المالي المحول.

المرحلة الثانية: دور مراقب الحسابات في مرحلة القياس اللاحق لتوريق الأصول المالية:

- ١ -التحقق من أن الأصول المحولة في دفاتر شركة التوريق قد تم تقييمها بالقيمة العادلة مع مراعاة مخاطر الائتمان للوصول إلى قيمة عادلة تحقق موضوعية القياس المحاسبي في تاريخ الميزانية.
- ٢ -التحقق من أن الأصول المالية المحتفظ بها في دفاتر المحول قد تم إثبات قيمتها الدفترية المثبتة عند القياس الأولى مطروحاً منها التسديدات الرئيسية وأي تخفيض وهو ما يطلق عليه (التكلفة المستهلكة).

المرحلة الثالثة: دور مراقب الحسابات في مرحلة المكاسب والخسائر الناتجة عن توريق الأصول المالية:

- ١ -عند قيام المحول بتحويل أصل مالي إلى شركة التوريق مقابل الحصول على مبالغ نقدية يتعين على مراقب الحسابات التحقق من أن المكاسب أو الخسائر الناتجة عن الفرق بين القيمة العادلة للأصول المباعة وصافي القيمة الدفترية الموزعة بنسبة القيمة العادلة للأصل المباع تم الاعتراف بها في قائمة الدخل.
- ٢ -في حالة قيام شركة التوريق بإصدار سندات بضمنان الأصول المالية المحولة إليها بمعدل فائدة ثابت يجب على مراقب الحسابات التحقق من أنه تم الاعتراف بالمكاسب والخسائر الناتجة عن الفرق بين الفائدة المحصلة على الأصول المالية والفائدة المدفوعة على السندات المصدرة في قائمة الدخل.

3/2/3 مشكلة الإفصاح المحاسبي عن توريق الأصول المالية وموقف مراقب الحسابات منها:

يساهم الإفصاح المحاسبي عن توريق الأصول المالية في توفير المعلومات التي يحتاجها المستثمرون، والتي تمكنهم من فهم طبيعة تلك العمليات، كما يساهم

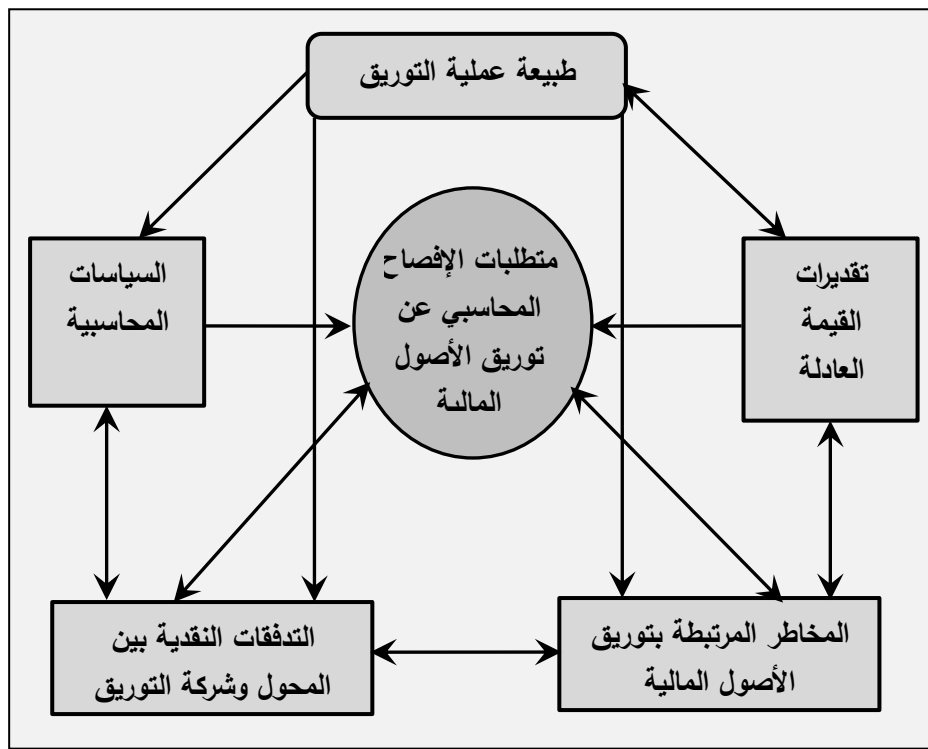
في تحديد مقدار ودرجة عدم التأكد المرتبطة بالتدفقات النقدية المتوقعة لعمليات
توريق الأصول المالية.

لذلك يجب أن يتسم الإفصاح المحاسبي عن توريق الأصول المالية بما يلي:
(محمد، 2008، ص ص 9-10).

١ - أن يكون إفصاح متعدد: بمعنى تقديم المعلومات لمتخذي القرارات بالشكل الذي
يفيدهم في صنع واتخاذ القرار المطلوب.

٢ - أن يكون إفصاح مستمر: عدم الاختصار على القوائم والتقارير المالية السنوية
والاتجاه لتقديم المعلومات خلال فترة زمنية قصيرة توضح أداء الوحدة
الاقتصادية بصورة واقعية.

ويتحدد دور مراقب الحسابات تجاه الإفصاح المحاسبي عن عمليات توريق
الأصول في ضوء متطلبات الإفصاح التي حددتها المعايير المحاسبية مثل المعيار
الدولي رقم (32)، فقرة 53، 63، 73. والمعيار رقم (140) الفقرة رقم (170)
ويمكن للباحث توضيح هذه المتطلبات من خلال الشكل التالي:



شكل رقم (3)

يوضح متطلبات الإفصاح المحاسبي عن توريق الأصول المالية

وفي ضوء الشكل السابق يمكن للباحث إبراز دور مراقب الحسابات تجاه عمليات توريق الأصول المالية كما يلي: (شحاته، ص ص 288-289، Jacquelyn Lumb, 2010, P. 8).

1- دور مراقب الحسابات تجاه الإفصاح المحاسبي عن طبيعة توريق الأصول المالية:

يتحقق مراقب الحسابات من أن المحول قام بالإفصاح عن طبيعة عمليات التوريق، سواء أكان ذلك بيعاً أم اقتراضاً بضمان تلك الأصول، وكذلك تحققه من طبيعة العلاقة بين المحول وشركة التوريق، والأصول المحولة والتي تؤثر على التدفقات النقدية المتوقعة للمحول.

2- دور مراقب الحسابات تجاه الإفصاح المحاسبي عن السياسات المحاسبية المستخدمة:

يتحقق مراقب الحسابات من السياسات المحاسبية المستخدمة في تحديد توقيت الاعتراف بإيرادات التوريق في القوائم المالية، الأسلوب المستخدم في قياس قيمة توريق الأصول المالية، سواء عند القياس الأولى أم القياس اللاحق، مدخل المحاسبة عن الأصول والالتزامات الناتجة عن عمليات التوريق.

3- دور مراقب الحسابات تجاه الإفصاح عن التدفقات النقدية من عمليات توريق الأصول المالية:

يتحقق مراقب الحسابات من الإفصاح عن التدفقات النقدية من توريق الأصول المالية في قائمة التدفقات النقدية ضمن الأنشطة الاستثمارية وذلك في دفاتر المحول.

4- دور مراقب الحسابات تجاه الإفصاح عن مخاطر توريق الأصول المالية:

يرتبط بتوريق الأصول المالية عدة مخاطر مثل المخاطر التسويقية، التشغيلية القانونية، الائتمانية وغيرها. ويتعين على مراقب الحسابات التحقق من حجم هذه المخاطر والإفصاح عنها ودرجة تأثيرها على التدفقات النقدية المتوقعة من عمليات التوريق، والسياسات التي اتبعتها الإدارة للحد من هذه المخاطر.

5- دور مراقب الحسابات تجاه الإفصاح عن تقديرات القيمة العادلة لتوريق الأصول المالية:

يتحقق مراقب الحسابات من صحة الأساليب والافتراضات الهامة المستخدمة في تقدير القيمة العادلة للأصول المرهونة، وأية تغيرات تؤثر على قيمتها كما يتحقق من الإفصاح في الإيضاحات المتممة للقوائم المالية عن سعر الفائدة المستخدم في تحديد القيمة العادلة للأصول.

3/3 أثر الحد من ممارسات المحاسبة الابتكارية لعمليات

التوريق على جودة التقارير المالية المنشورة:

ارتبط توريق الأصول المالية ببعض الممارسات المحاسبية الابتكارية السلبية، والتي أدت إلى عدم ملائمة المعلومات المالية الواردة بالتقارير المالية المنشورة لاتخاذ القرارات المختلفة من قبل المستخدمين والتقارير، ولذلك يجب على مراقب الحسابات أن يكون على دراية بهذه الممارسات حتى يمكنه اكتشافها وإبداء

رأي فني محايد في مدى عدالة تعبير القوائم المالية عن حقيقة معاملات توريق الأصول المالية.

وسوف يتناول الباحث تأثير ممارسات المحاسبة الابتكارية على جودة التقارير المالية المنشورة ومسئولية مراقب الحسابات عنها من خلال العناصر التالية:

1/3/3 دوافع الإدارة من ممارسات المحاسبة الابتكارية لعمليات توريق الأصول المالية:

تهدف الإدارة من الممارسات المحاسبية الابتكارية Creative Accounting Practices لعمليات توريق الأصول المالية إلى إعطاء صورة مضللة عن نتيجة هذه العمليات من خلال آثارها على القوائم المالية بشكل يخدع المستخدمين لهذه القوائم، وذلك من خلال استغلال الإدارة لما قد يوجد من ثغرات في القواعد المحاسبية، واختيار أسس معينة من القياس ووسائل الإفصاح عن عمليات توريق الأصول المالية بغرض إعداد هذه القوائم وفقاً لرغبة معديها وقد أشارت (دراسة خليل، العدد الأول، 2005، ص ص 234 - 235)، Jurgenvon (Hagen, Guntram B. Wolff, 2006, P. 3259) إلى أن من أهم دوافع الإدارة للقيام بممارسات المحاسبة الابتكارية ما يلي:

- ١ - إخفاء حقيقة تعاملات الشركة وإظهارها بشكل مخالف للواقع عن طريق التلاعب في آثارها المالية بالقوائم المالية.
- ٢ - مساعدة الإدارة في الحصول على قروض أكبر وتقليل تكاليف الاقتراض وذلك من خلال تحسين الأداء والوضع المالي للشركة.
- ٣ - التأثير على أسعار الأسهم حيث تؤثر الأرباح الفعلية والمتوقعة للشركة بشكل إيجابي على أسعار الأسهم المتداولة بالسوق.
- ٤ - حصول الإدارة على حوافز ومكافآت خاصة إذا كانت هذه الحوافز مرتبطة بالأرباح.

2/3/3 الأساليب المستخدمة في القيام بممارسات المحاسبة الابتكارية لعمليات توريق الأصول المالية:

تظهر ممارسات المحاسبة الابتكارية في عمليات توريق الأصول المالية عند تحديد الغرض من تحويل الأصول المالية فإذا كان الغرض من تحويل الأصول بيعاً حقيقياً لهذه الأصول ينظر للجهة التي قامت بالتحويل كبائع وتتم المحاسبة عن عمليات توريق الأصول بزيادة النقدية الناتجة عن البيع وحساب أرباح وخسائر البيع. أما إذا كان الغرض من تحويل الأصول هو بمثابة الحصول على تمويل فإن المحول ينظر إليه كمقترض وفي هذه الحالة لا يتم إزالة الأصول المحولة من القوائم المالية للمحول، كما لا يتم الاعتراف بأية أرباح أو خسائر نظراً لعدم بيع الأصل المحول.

ويرى الباحث أن العديد من الشركات قد ترغب في الاعتراف بتوريق الأصول المالية كعملية بيع بالرغم من عدم تحقق شروط البيع الحقيقي، مما يؤدي إلى الاعتراف ببعض بنود الميزانية كأشطة خارج الميزانية، فضلاً عن الاعتماد على التقدير في تحديد قيمة الأصول المالية وهو ما يتيح للشركة القيام ببعض الممارسات المحاسبية الابتكارية. مما يستوجب من مراقب الحسابات بذل العناية المهنية في الكشف عن هذه الممارسات.

ومن أهم الأساليب التي قد تلجأ إليها الإدارة للقيام بممارسات المحاسبة الابتكارية لعمليات توريق الأصول المالية ما يلي:

(Spyros Baralexis, 2004, PP. 440- 460، حماد، 2003، ص 423)

1- التلاعب في التقديرات المحاسبية لعمليات توريق الأصول المالية:

تتضمن عمليات توريق الأصول المالية بعض التقديرات والحكم الشخصي من جانب المحاسبين وهو ما قد يتيح للإدارة التلاعب في هذه التقديرات بهدف تحقيق منافعها الذاتية ومن جوانب هذه التقديرات ما يلي:

- التقدير المحاسبي لتحديد قيمة الأصول باستخدام القيمة العادلة.

■ تقدير حجم ودرجة الالتزامات المتوقعة نتيجة تحويل الأصول المالية، أو التزامات قضائية، ضريبية وغيرها.

■ التدخل في تحديد توقيت الاعتراف بالمصروفات والإيرادات.

2- حرية الاختيار بين الطرق المحاسبية لإثبات عمليات توريق الأصول المالية:

قد تتم الممارسات الابتكارية من خلال استغلال الشركة المرونة المتاحة لها في المعايير المحاسبية في حرية الاختيار بين البدائل المحاسبية المختلفة، مما يترتب عليه اختيار الشركة للطرق المحاسبية والتي تتلاءم مع تحقيق منافعها الذاتية ويضمن تحقيق أفضل صورة لأداء الشركة.

3- توقيت تنفيذ عمليات توريق الأصول المالية:

تدخل الإدارة في توقيت وتنفيذ بعض العمليات قد يؤدي إلى تحريك عناصر الإيرادات والمصروفات التي تتم خلال فترة مالية ما بين الفترات المختلفة، وهو ما يؤدي إلى إظهار الأرباح أو الخسائر المترتبة على ذلك وفقاً للهدف الذي أعدت من أجله.

4- التلاعب في طريقة الإفصاح عن عمليات توريق الأصول المالية بالقوائم المالية:

يتم ذلك من خلال إعادة تويب عناصر قائمة الدخل، وقائمة المركز المالي بطريقة ما لإظهار عناصر معينة أو إخفاء عناصر أخرى، وقد لا يتعارض ذلك مع المعايير المحاسبية المستخدمة، ويعد هذا الأسلوب أحد الأساليب الشكلية للممارسات المحاسبية الابتكارية.

3/3/3 العلاقة بين ممارسات المحاسبة الابتكارية لعمليات توريق

الأصول المالية وجودة التقارير المالية المنشورة وحدود

مسئولية مراقب الحسابات عنها:

من خلال تناول الباحث لدوافع وأساليب الممارسات الابتكارية لعمليات توريق الأصول يتضح أنها تنعكس بشكل مباشر وسليبي على البيانات والمعلومات المحاسبية

التي تتضمنها التقارير المالية المنشورة، وبذلك يصعب تحقيق المفهوم الشامل لجودة التقارير المالية والذي يركز على المعايير الفنية المتمثلة في خصائص المعلومات الواردة بها مثل الملاءمة، إمكانية الاعتماد عليها وغيرها وكذلك المعايير القانونية، الرقابية، والمهنية (خليل، 2005، ص 747).

وبالتالي تتأثر جودة التقارير المالية باستغلال الإدارة للمرونة المتاحة في السياسات والمبادئ المحاسبية في معالجة البنود الواردة بها، وبذلك قد تتغير نتيجة نشاط الشركة من ربح إلى خسارة أو العكس نتيجة اتباع سياسة ما دون الأخرى. ومن ثم فإن تطبيق ممارسات المحاسبية الابتكارية يؤدي إلى انخفاض ملاءمة المعلومات الواردة بالتقارير المالية، وضعف الاعتماد عليها مما يجعلها تعطي صورة غير صادقة عن حقيقة المركز المالي ونتائج الأعمال.

هذا وقد أكدت دراسة (Thomas R. Robinson, et. al., 2004, PP. 2 - 14) على أن أهم ممارسات المحاسبة الابتكارية التي تؤثر بشكل إيجابي على تخفيض جودة التقارير المالية ما يلي:

- ١ - التلاعب في التقديرات المحاسبية وعدم دقتها وملاءمتها.
- ٢ - استغلال الإدارة للمرونة المتاحة في الاختيار بين المبادئ المحاسبية.
- ٣ - اختيار الإدارة لسياسات محاسبية بذاتها لتحريف التقارير المالية وإظهار منافعها الذاتية بها.

وتتحدد مسئولية مراقب الحسابات تجاه ممارسات المحاسبة الابتكارية

لعمليات توريق الأصول المالية في الآتي:

- ١ - تقدير الأهمية النسبية لممارسات المحاسبة الابتكارية المرتبطة بعمليات توريق الأصول المالية والتي تطبقها الشركة، وفي ضوء ذلك يحدد نوعية الرأي في تقريره، فقد يترتب على الممارسات الابتكارية تأثير جوهري على التقارير المالية مما يجعلها مضللة ولا تظهر حقيقة النشاط، مما يتطلب أن يلفت مراقب الحسابات نظر الإدارة، وضرورة إجرائها للتعديلات التي حددها، فإن لم تقم الإدارة بذلك يجب على مراقب الحسابات إخلاء

مسئوليته بالإشارة في تقريره إلى أن هذه التقارير قد أعدت في ضوء ممارسات ابتكارية من جانب الإدارة، ولأشك أن ذلك يؤثر على ملاءمة المعلومات الواردة بهذه التقارير ومن ثم انخفاض جودتها.

٢ - الاطلاع على كافة المعلومات التي تتيح لمراقب الحسابات التعرف على دوافع الإدارة بشأن اختيار أو تغيير الطرق والمبادئ المحاسبية، حيث قد تلجأ الشركة لإخفاء مشاكل معينة في الأداء أو تحسين صورة الشركة لدى المساهمين. وفهم مراقب الحسابات لدوافع الإدارة قد يمكنه من التخطيط السليم لإجراءات المراجعة وينعكس على جودة التقارير المالية.

٣ - بذل العناية المهنية في دراسة وتحليل كافة التقارير المالية والإيضاحات المتممة وتقارير مجلس الإدارة للتعرف على أية مؤشرات أو إشارات أنذرية تشير إلى تطبيق الشركة لممارسات ابتكارية لعمليات توريق الأصول المالية ودرجة تأثيرها على مدى استمرارية الشركة.

4/3/3 إطار متكامل للحد من ممارسات المحاسبة الابتكارية لعمليات توريق الأصول المالية لتحسين جودة التقارير المالية المنشورة:

اختلفت الآراء حول مدلول جودة التقارير المالية المنشورة، حيث يؤكد البعض (Nashwa, 2003, PP. 6-9، الصباغ، 2003، ص 2) على أن الجودة مسألة نسبية، وتمثل الوجه الشفاف للتقارير المالية والذي يعكس طبيعة المنشأة وأن أساس الجودة هو التوقيت المناسب الذي تتاح فيه المعلومات لمستخدمي التقارير المالية.

كما أكد FASB على أن جودة التقارير المالية المنشورة تتطلب توافر شروط ومواصفات محددة في المعلومات الواردة بها مثل صدق المعلومات، وإمكانية الاعتماد عليها ومدى الالتزام بمعايير المحاسبة في إعدادها (صليب، 2004، ص 116-117).

وفي إطار تحليل الباحث للدراسات التي اهتمت بجودة التقارير المالية يحاول الباحث من خلال الجدول التالي وضع مجموعة من الإجراءات التي تمثل فيما بينها

إطاراً متكاملًا يمكن من خلاله الحد من ممارسات المحاسبة الابتكارية وتحسين جودة التقارير المالية المنشورة:

جدول رقم (2) يوضح إجراءات الحد من ممارسات المحاسبة الابتكارية وتحسين جودة التقارير المالية المنشورة

يساعد تفعيل لجان المراجعة على تحقيق الرقابة والمتابعة على العمليات المحاسبية والتحقق من تطبيق المبادئ والمعايير المحاسبية والحد من أية خلاقات تنشأ بين إدارة الشركة ومراقب الحسابات، وقد أكدت دراسة (Zain& Goodwin, 2000, PP. 1- 43)، دراسة Carcell& Torry, 2003, PP. 289- 299، خليل، 2006، ص ص 167 – 168) على أن توافر الأعضاء المستقلين في لجنة المراجعة يساعد على زيادة الثقة والمصداقية في التقارير المالية وتحسين جودتها.	1- تفعيل لجان المراجعة.
يساعد تطبيق حوكمة الشركات في تحقيق الرقابة على كافة تعاملات الشركة في توريق الأصول المالية، ويؤكد على ضرورة التزام الشركة بالقواعد الأخلاقية والقوانين المنظمة لأعمالها ويحقق التوازن بين أصحاب المصالح المختلفة، كما يحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية (محمد، 2008، ص ص 9-10) مما يرشد من قرارات المستثمرين في سوق الأوراق المالية فضلاً عن دورها في الحد من الأزمات المالية (حسن، 2009، ص 809) كما أكدت دراسة (كساب، الرزين، 2009، ص 225، أحمد، 2009، ص 349) على أن المنشأة التي تتسم بجودة تقاريرها المالية هي التي تطبق آليات الحوكمة.	2- تطبيق مبادئ حوكمة الشركات.
يساعد الإفصاح والشفافية عن غرض الشركة من التعامل في توريق الأصول المالية كعملية بيع أم تمويل، وكذلك الإفصاح عن حقيقة المركز المالي للشركة من خلال معلومات ملائمة وموثوق فيها في تحسين جودة التقارير المالية وزيادة ثقة المستثمرين فيها (الأبياري، 2009، ص ص 331-339).	3- الإفصاح والشفافية.

4- تفعيل دور المراجع الخارجي والداخلي	يساعد تفعيل دور المراجع الخارجي وتمتعه بالاستقلال الكافي وقدرته في التعبير عن رأيه بدون ضغوط من جانب الإدارة وإفصاحه عن أية ممارسات ابتكارية مرتبطة بتوريق الأصول المالية في تحسين جودة القوائم المالية المنشورة، كما يُمكن تفعيل دور المراجع الداخلي من إحكام الرقابة على معاملات التوريق وتحسن من ثقة المستثمرين في المعلومات الواردة بالتقارير المالية.
5- تفعيل دور المساهمين	يساعد تفعيل دور المساهمين في الرقابة على أداء الإدارة والحد من ممارسات المحاسبة الابتكارية التي تقوم بها مما ينعكس على جودة التقارير المالية المنشورة (خليل، 2005، ص 245).

وفي ضوء الجدول السابق يتضح للباحث أن الإجراءات السابقة توفر الثقة فيما توفره التقارير المالية من معلومات، وتحد من الممارسات الابتكارية التي تقوم بها الإدارة بهدف تضليل المساهمين مما ينعكس على جودة التقارير المالية المنشورة لشركات التوريق. في نهاية هذا المبحث يلخص الباحث إلى أن المعالجة المحاسبية لعمليات توريق الأصول المالية يكتنفها العديد من المشكلات المحاسبية سواء أكانت تتعلق بالإعتراف بها أم القياس والإفصاح المحاسبى عنها في القوائم المالية وإرتباطها بممارسات محاسبية إبتكارية مما يؤدي إلى تعقد إجراءات مراجعتها وحاجتها إلى مدخل متكامل يوضح الخطوات التفصيلية لهذه الإجراءات وهو ما سيتناوله الباحث في المبحث التالي.

4- المبحث الرابع

المدخل المقترح لمراجعة عمليات توريق الأصول المالية

يحاول الباحث في هذا المبحث وضع مدخل مقترح لمراجعة عمليات توريق الأصول المالية ليساعد مراقب الحسابات في مراجعة عمليات التوريق سواءً تم ذلك في إطار مراجعة القوائم المالية ككل أم عند مراجعتها لأغراض خاصة، ويتناول الباحث هذا المدخل من خلال مجموعة من الخطوات والإجراءات التي تم إعدادها

في ضوء معايير المراجعة ذات الصلة، لتساعد مراقب الحسابات في إبداء رأيه في مدى عدالة القوائم المالية.

1/4 الهدف من المدخل المقترح لمراجعة عمليات توريق الأصول المالية:

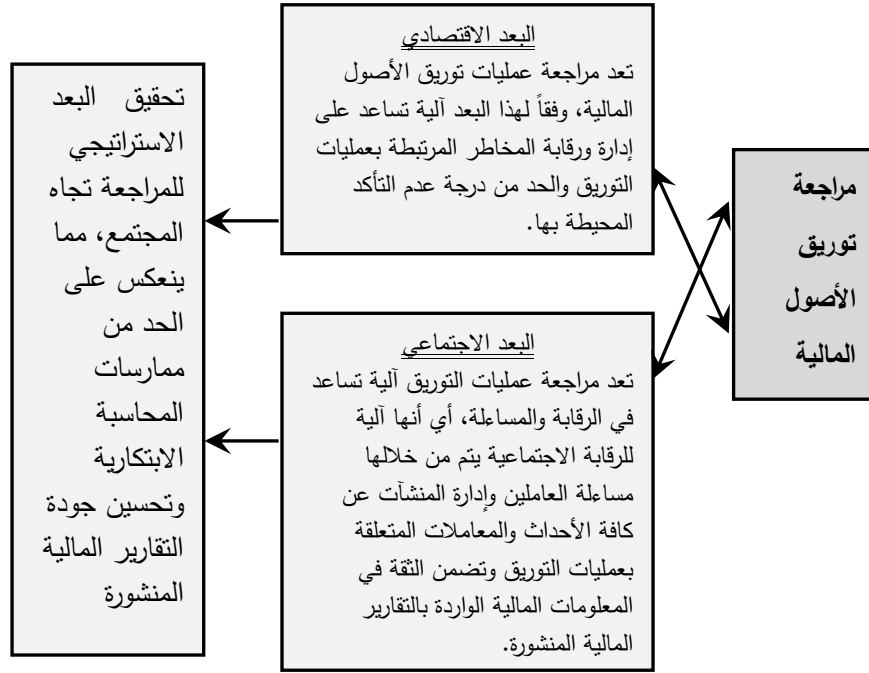
يهدف الباحث من المدخل المقترح للوصول إلى مجموعة من الخطوات والإجراءات المتكاملة والتي تساعد مراقب الحسابات في القيام بمراجعة عمليات توريق الأصول المالية، وإبداء رأيه فيها، كما يهدف المدخل المقترح إلى تحسين جودة التقارير المالية المنشورة ومحاولة استعادة ثقة المستثمرين في مصداقية هذه التقارير من خلال الحد من ممارسات المحاسبة الابتكارية التي قد تمارسها الإدارة، بهدف إعطاء مستخدمي القوائم المالية صورة مضللة عن حقيقة الحالة المالية للشركة.

2/4 مقومات المدخل المقترح لمراجعة عمليات توريق الأصول المالية:

- مراجعة توريق الأصول المالية** هي عملية فحص منظم وتقييم موضوعي لجمع وتقييم أدلة الإثبات للتحقق من الأحداث والمعاملات الخاصة بعمليات توريق الأصول المالية، والتي قد تتمثل في الآتي:
- التحقق من الأصول والالتزامات المالية الحالية والمحتملة المترتبة على التعامل في توريق الأصول المالية، سواء تم إدراجها داخل أم خارج الميزانية.
 - التحقق من صحة وملاءمة الأساليب المتبعة في تحديد القيمة العادلة لعمليات توريق الأصول المالية وما قد يترتب على ذلك من أرباح أو خسائر.
 - التحقق من سلامة المعالجة المحاسبية لعمليات توريق الأصول المالية وكفاية الإفصاح عنها في القوائم المالية، وأنه تم عرضها في إطار معايير المحاسبة- وذلك بهدف إبداء الرأي لكافة الأطراف المعنية في مدى عدالة القوائم المالية ونتيجة النشاط.

وفي إطار الاهتمام بالبعد الاستراتيجي للمراجعة وما تضيفه للمجتمع من ثقة ومصادقية في القوائم المالية والاطمئنان إلى حسن استغلال الموارد المتاحة، يرى الباحث ضرورة اتساع نطاق المراجعة بحيث لا يقتصر دورها على مجرد إبداء الرأي في القوائم المالية، بل يجب أن يمتد هذه الدور بشكل أكثر إيجابية لخدمة المجتمع من خلال التركيز على البعد الاقتصادي والاجتماعي (عطية، 1998، ص 796).

وفي ضوء ذلك يمكن للباحث توضيح مفهوم مراجعة توريق الأصول المالية بشكل أكثر اتساعاً من خلال البعدين السابقين من خلال الشكل التالي:



شكل رقم (4) يوضح المفهوم الشامل لمراجعة عمليات توريق الأصول المالية اعتماداً على البعد الاقتصادي والاجتماعي

وفي ضوء ما سبق يمكن للباحث تحديد مقومات المدخل المقترح لمراجعة توريق الأصول المالية في الآتي:

1/2/4 دوافع مراجعة توريق الأصول المالية:

تمثل الدوافع الخطوة الأولى لتحديد مدى الحاجة إلى مراجعة توريق

الأصول المالية، ومن أهم هذه الدوافع ما يلي:

١ -تزايد ممارسات المحاسبة الابتكارية من جانب الإدارة في عمليات توريق

الأصول المالية نتيجة استغلالها للمرونة المتاحة في المعايير

المحاسبية ذات الصلة وهو ما أدى إلى حدوث الأزمات المالية التي

تعرضت لها العديد من الشركات والمؤسسات المالية في مناطق مختلفة من

العالم (حسن، 2010، ص ص5-7، القطوانة، والعبادي، 2010، ص

ص 220 - 222).

٢ -عدم كفاية معايير المحاسبية والمراجعة المصرية التي تتناول المعالجة المحاسبية وإجراءات مراجعة عمليات التوريق ومسئولية مراقب الحسابات عنها. فمعايير المحاسبة المصرية لم تتناول توريق الأصول المالية في معيار مستقل، ولكنها تم التعرض لها ضمن معيار المحاسبة المصري رقم (26) الصادر بقرار وزير الاستثمار رقم (243) عن هيئة سوق المال في عام 2006 بعنوان "الأدوات المالية: الاعتراف والقياس" ومعيار المحاسبة رقم (25) بعنوان "الأدوات المالية: الإفصاح والعرض"، كما لم يصدر حتى الآن معيار مراجعة دولي أو مصري خاص بمراجعة عمليات توريق الأصول المالية.

٣ -استعادة ثقة المستثمرين في المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية المنشورة لشركات التوريق فبعد الأزمات المالية الأخيرة واجهت الممارسة المهنية لعملية المراجعة أزمة في المصداقية وفقدان الثقة بالشكل الذي بدأ معه المستثمرون يتساءلون عن دور المراجعين وعدم إعطائهم إشارات تحذيرية بخصوص الحالة المالية المتوقعة للشركة (حسن، 2010، ص 7).

٤ -الحد من المخاطر المصاحبة لمراجعة توريق الأصول المالية والتي تؤثر على إجراءات مراجعتها وجودة التقارير المالية المنشورة لشركات التوريق.

٥ -الحد من الدعاوى القضائية المرفوعة ضد مراقبي حسابات شركات التوريق تجاه عمليات التوريق حيث يعتقد بعض المستثمرين بأنه هو الذي يعد القوائم المالية ويراجع جميع المستندات والمعاملات كما يحمله المستثمرون المسؤولية الكبرى في التقرير عن الحالة المالية المتوقعة للشركة في المستقبل من خلال اكتشافه للممارسات المحاسبية الابتكارية من جانب الإدارة وأية تصرفات غير قانونية.

- ٦ -التأكيد على ضرورة توفير الإفصاح المحاسبي الكافي عن عمليات
توريق الأصول المالية، وما يرتبط بها من مكاسب أو خسائر بالتقارير
المالية المنشورة (Laura Phillips and Richard L. Brezorec ,
1998, PP. 47 - 56).
- ٧ -تساع نطاق استخدام عمليات توريق الأصول المالية بالبيئة المصرية من
جانب المؤسسات المالية وغير المالية فضلاً عن زيادة حجم التدفقات
النقدية المرتبطة بها.
- ٨ -تعقد طبيعة العلاقة بين أطراف التوريق المتعددة وضخامة حجم الأموال
المستثمرة فيها.

2/2/4 الأهداف المنشودة من مراجعة توريق الأصول المالية:

تحدد أهداف مراجعة توريق الأصول المالية في ضوء المفهوم الواسع
للمراجعة والذي يركز على الدور الاقتصادي والاجتماعي للمراجعة، ومن أهم هذه
ما يلي:

- ١ -إرساء حدود مسئولية مراقب الحسابات تجاه مراجعة توريق الأصول
المالية.
- ٢ -التأكيد على إضفاء الثقة والمصداقية في التقارير المالية باعتبار مراقب
الحسابات وكيل عن المساهمين في التحقق من صحة المحتوى المعلوماتي
للتقارير المالية.
- ٣ -التعرف على الممارسات المحاسبية الابتكارية المرتبطة بعمليات التوريق
وما قد تلجأ إليه الإدارة من غش واستغلال للمرونة في المعايير المحاسبية
ودور مراقب الحسابات في الحد منها والتحقق من إفصاحه عن هذه
الممارسات من خلال تقريره.
- ٤ -التحقق من الإجراءات الإدارية القانونية والفنية لعمليات التوريق وأنها تنفذ
في الحدود المسموح بها دون أية تجاوزات.

- ٥ -التحقق من دقة قياس قيمة الأصول المحولة والضامنة باستخدام القيمة العادلة، فضلاً عن التحقق من الإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة عند تقدير هذه القيمة نظراً لما يتيح القيمة العادلة من دقة في الأرقام المحاسبية وملاءمة المعلومات لاتخاذ القرارات (أبو الخير، 2009، ص ص 216 - 217).
- ٦ -التحقق من صحة قياس المكاسب والخسائر الناتجة عن توريق الأصول المالية والإفصاح عنها بشكل مناسب في القوائم المالية.
- ٧ -التحقق من شفافية التقارير المالية لشركات التوريق وفقاً لمبدأ الأهمية النسبية.

٨ -التحقق من شروط الاعتراف بتوريق الأصول المالية وفقاً للمدخل المتبع.

3/2/4 قبول وتخطيط مراجعة عمليات توريق الأصول المالية:

تعتمد هذه المرحلة على عدة خطوات من أهمها ما يلي:

1/3/2/4 خطاب الارتباط بعملية المراجعة:

يتم الاتفاق بين مراقب الحسابات والعميل على شروط المهمة وتوثيقها من خلال إعداد خطاب الارتباط بالمراجعة، ولا يوجد شكل ومحتوى ثابت لخطاب الارتباط في عمليات التوريق ولكن قد يتضمن العديد من العناصر من أهمها الهدف من مراجعة توريق الأصول المالية، مسؤولية الإدارة عن إعداد القوائم المالية، نطاق المراجعة، المخاطر التي لا يمكن تجنبها وتحيط بمراجعة توريق الأصول المالية (ISA, 210, Par6- 8)، الترتيبات الخاصة بتخطيط عملية المراجعة، وكذلك الترتيبات المتعلقة باشتراك مراقبين أو خبراء آخرين في بعض أجزاء من المراجعة. ويرى الباحث ضرورة أن يتضمن خطاب الارتباط الإشارة إلى مستوى المخاطر المحيطة بالمنشأة عند قبوله مراجعة توريق الأصول المالية والتأكيد على أن مهمته هي التحقق من صحة المعالجة المحاسبية لعمليات التوريق والإفصاح عن أية ممارسات ابتكارية من جانب الإدارة قد يكون لها تأثير على التدفقات النقدية المتوقعة في المستقبل من خلال إبداء رأي فني محايد بتقريره.

2/3/2/4 تفهم المنشأة وبيئتها وتقييم مخاطر التحريفات الجوهرية المحتملة

بالقوائم المالية:

يعتبر تفهم مراقب الحسابات لشركة التوريد وبيئتها أمراً أساسياً لأداء عملية المراجعة طبقاً لمعايير المراجعة المصرية (معيان المراجعة المصري رقم 31، 2009، ص2)، حيث يمثل هذا التفهم إطاراً مرجعياً يقوم من خلاله مراقب الحسابات بالتخطيط لعملية مراجعة توريد الأصول المالية، وتقييم مخاطر التحريفات الهامة والتي قد تؤثر على القوائم المالية، ويجب أن يشمل فهم مراقب الحسابات على عدة جوانب من أهمها ما يلي:

- ١ - تحديد الأهمية النسبية وتقييم درجة الحكم الشخصي في تقدير قيمة الأصول المورقة.
- ٢ - تقييم مدى كفاية وملاءمة أدلة الإثبات التي حصل عليها مراقب الحسابات، والتي يعتمد عليها في إبداء رأيه المحايد في القوائم المالية.
- ٣ - تصميم وأداء إجراءات مراجعة إضافية لتخفيض مخاطر مراجعة توريد الأصول المالية لمستوى منخفض ومقبول نسبياً.
- ٤ - دراسة مدى ملاءمة تطبيق السياسات المحاسبية المتعلقة بالقياس والإفصاح عنها في القوائم المالية.
- ٥ - فهم بيئة الرقابة بما تشمله من وظائف الحوكمة والإدارة واتجاهاتها أو علمها بالأمور وأفعال المسؤولين عن الحوكمة والإدارة فيما يتعلق بالرقابة الداخلية وأهميتها في المنشأة.
- ٦ - يجب على مراقب الحسابات تقييم مخاطر التحريفات الهامة والمؤثرة على القوائم المالية والمتعلقة بالقياس والإفصاح المحاسبي عن عمليات التوريد في ضوء ما تمارسه الإدارة من ممارسات احتيالية ويساعد هذا التقييم المراقب في تحديد طبيعة وتوقيت إجراءات المراجعة (ISA 240, Par 34).

3/3/2/4 تقدير مراقب الحسابات لمخاطر المراجعة الملازمة لتوريق الأصول

المالية وتحديد أسبابها حيث قد تحدث هذه المخاطر من خلال الآتي:

- ١ - استخدام بيانات غير ملائمة عن توريق الأصول المالية.
 - ٢ - عوامل خطر مرتبطة بعدم كفاية معايير المحاسبة المصرية والدولية عن توريق الأصول المالية وكذلك عدم وجود معايير مراجعة مصرية أو دولية خاصة بها حتى الآن.
 - ٣ - عوامل الخطر المرتبطة بطبيعة وخصائص التوريق نتيجة لتعدد أطرافها واختلاف معالجتها المحاسبية باختلاف الهدف من التعامل فيها فضلاً عن ارتباطها ببعض المخاطر التشغيلية، السوقية، والائتمانية وغيرها.
 - ٤ - تطبيق سياسات محاسبية متعمدة بهدف التلاعب والغش في القوائم المالية فالمرونة المتاحة في المعايير المحاسبية الدولية والمصرية تتيح للإدارة هذا التلاعب وغيرها من ممارسات ابتكارية.
 - ٥ - عوامل الخطر المرتبطة بظروف السوق.
 - ٦ - تعديل الافتراضات الهامة المستخدمة في القياس المحاسبي لقيمة الأصول المورقة.
 - ٧ - إخفاء أو عدم الإفصاح عن الحقائق التي تؤثر على المكاسب أو الخسائر للأصول المورقة.
 - ٨ - عوامل الخطر المرتبطة بعدم توافر المهارة والخبرة الكافية لدى القائمين على تحديد القيمة العادلة للأصول المورقة.
- 4/3/2/4 الشك المهني (معيان المراجعة المصري رقم 24، 2008، فقرة 23، ص7):
- يجب على مراقب الحسابات عند مراجعته لعمليات توريق الأصول المالية الحفاظ على أسلوب الشك المهني طوال مراجعته وأن يدرك أن يكون هناك تحريف هام ومؤثر ناتج عن ممارسات ابتكارية من جانب الإدارة.

وقد تزداد حالة الشك - لدى المراقب - المرتبطة بدقة قياس القيمة العادلة لعمليات توريق الأصول المالية بناء على عدة عوامل من أهمها ما يلي: (ISA 545, Par 35)

- ١ - طول فترة التقرير .
- ٢ - عدد الافتراضات التي يبني عليها التقدير في قياس قيمة توريق الأصول المالية.
- ٣ - عدم توافر البيانات الموضوعية المستخدمة في التقدير بدرجة كافية وتزايد الاعتماد على الحكم الشخصي.

5/3/2/4 وضع استراتيجية مراجعة عامة وخطة تفصيلية يمكن من خلالها تخفيض خطر مراجعة توريق الأصول المالية لمستوى مقبول نسبياً (معيان المراجعة المصري رقم 300)، 2008، ص ص 2-5، فقرة (8، 16).

تحدد استراتيجية المراجعة نطاق وتوقيت وتوجيه عملية المراجعة وعند وضع مراقب الحسابات لاستراتيجية مراجعة عمليات التوريق، ينبغي أن يحدد المناطق التي يمكن أن تزيد بها مخاطر التحريف الهام والمؤثر وتحديد مبدئي للمكونات وأرصدة الحسابات، كما يجب أن يحدد مراقب الحسابات خصائص المهمة التي تحدد نطاقها والهدف من إعداد التقارير بالمهمة.

كما ينبغي على مراقب الحسابات وضع خطة مراجعة لعمليات توريق الأصول المالية بحيث تشمل وصف لطبيعة وتوقيت ومدى إجراءات تقييم الخطر التي تم التخطيط لها، وإجراءات المراجعة الأخرى الإضافية للتحقق من الالتزام بتطبيق معايير المراجعة المصرية المرتبطة بتوريق الأصول المالية.

4/2/4 الإجراءات الملائمة لمراجعة توريق الأصول المالية:

تشمل هذه الإجراءات عدة خطوات من أهمها ما يلي:

1/4/2/4 فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية عن عمليات توريق الأصول المالية:

أشار معيار المراجعة المصري رقم (315) فقرة (42) بأن الرقابة الداخلية هي عملية يتم تنفيذها بواسطة المسؤولين عن الحوكمة والإدارة والأفراد الآخرين، وذلك لإعطاء درجة تأكد معقولة عن تحقيق أهداف المنشأة فيما يخص مصداقية إعداد التقارير المالية وفعالية وكفاءة العمليات والالتزام بالقوانين والنظم المطبقة، ويتكون نظام الرقابة الداخلية من العناصر التالية (معيار المراجعة الدولي رقم (315 ISA ، فقرة 43 ، 2008)، معيار المراجعة المصري رقم (315) فقرة 243).

أ) بيئة الرقابة.

ب) عملية تقييم المخاطر في المنشأة.

ج) نظام المعلومات ويشمل عمليات النشاط المرتبطة به والمتعلقة بأعمال إعداد التقارير المالية ونشرها.

د) أنشطة الرقابة.

هـ) متابعة أنظمة الرقابة.

وعند فحص مراقب الحسابات لنظام الرقابة الداخلية يجب عليه التحقق من الجوانب التالية فيما يتعلق بعمليات توريق الأصول المالية:

(عبد الوهاب، 2008، ص ص 234 - 235 ، Chokshi M., 2007, PP. 215- 219، القرنشاي، 2009، ص ص 157 - 158).

أ) وجود وكفاية السياسات والإجراءات الرقابية المتعلقة بما يلي:

أ) الرقابة على تواريخ استحقاق الديون.

ب) الإفصاح عن الإيرادات المحققة من عمليات التوريق.

ج) خضوع عمليات التوريق للمراجعة والفحص المستمر والمنتظم من قبل إدارة المراجعة الداخلية.

د) التوافق مع شروط الاتفاقات المبرمة.

- ٢) التحقق من المعالجة المحاسبية السليمة للأصول والالتزامات المالية المترتبة على عمليات توريق الأصول المالية.
- ٣) التحقق من توثيق كافة البيانات المتعلقة بتوريق الأصول المالية والتأكد من صحة ودقة هذه البيانات.
- ٤) التحقق من أن سجلات الصفقات الأولية للمنشأة تحدد بوضوح طبيعة عمليات التوريق، وما قد يترتب عليها من حقوق والتزامات.
- ٥) التحقق من فعالية وكفاءة إجراءات المراجعة الداخلية على عمليات توريق الأصول المالية.
- ٦) التحقق من تحديد الاختصاصات بوضع ومتابعة إدارة المخاطر وتوافر السياسات والإجراءات اللازمة لضمان الوفاء بأهداف الرقابة بالمنشأة.
- ٧) التحقق من وجود والالتزامات بالسياسات والإجراءات المتعلقة بالجوانب التالية:
- أ) الاعتراف بتوريق الأصول المالية سواء كانت بيعاً أم تمويلاً.
- ب) إعلام كافة الأطراف المرتبطة بالتوريق ولها علاقة بالمنشأة بالسياسات والإجراءات المتعلقة بتوريق الأصول المالية.
- ج) السياسات والإجراءات المتعلقة بمحفظه الديون وتصنيفها.
- ٨) التحقق من الالتزام بتطبيق السياسات والإجراءات المتعلقة بتوريق الأصول المالية بالممارسة الفعلية والفحص الدوري لها للتحقق من استمرار ملاءمتها.
- ٩) التحقق من السياسات والإجراءات المتعلقة باتفاقيات عمليات التوريق مع تحقيق الفصل الكامل بين من يقوم بصياغة الاتفاقيات وجهة الرقابة والاعتماد.
- ١٠) التحقق من وجود قواعد بيانات دقيقة لعمليات توريق الأصول المالية.
- ١١) التحقق من وجود نظام تقرير جيد سواء أكان داخلياً عن طريق تصميم نظم تقارير داخلية أكان خارجياً عن طريق معرفة كافة المتطلبات واحتياجات الأطراف والمتطلبات المحاسبية.
- 2/4/2/4 التحقق من المحاسبة عن عمليات توريق الأصول المالية:

يتحقق مراقب الحسابات من ملاءمة المحاسبة عن عمليات التوريق من خلال ثلاث مراحل هي كما يلي من وجهة نظر الباحث:

المرحلة الأولى: تحقق مراقب الحسابات من جوانب الاعتراف بتوريق الأصول المالية:

تتعدد طرق الاعتراف بتوريق الأصول المالية فقد يتم الاعتراف بها كعملية بيع حقيقي أو عملية تمويل أو خليط منهما، ونظراً لاختلاف تأثير كل طريقة على التقارير المالية لذلك يتعين على مراقب الحسابات تحديد الطريقة المتبعة بالشركة ومدى تحقق شروطها ويمكن توضيح دور مراقب الحسابات تجاه كل طريقة من خلال الجدول التالي:

(إبراهيم، 2004، ص ص 25-27، FASB No. 315، 2000، عبد الوهاب، 2008، ص 238، حماد، 2003، ص ص 195-197).

جدول رقم (3)

يوضح دور مراقب الحسابات تجاه طرق الاعتراف بتوريق الأصول المالية

دور مراقب الحسابات عند الاعتراف بتوريق الأصول المالية كعملية تمويل	دور مراقب الحسابات عند الاعتراف بتوريق الأصول المالية كعملية بيع حقيقي
١ - إذا لم تتوفر شروط الاعتراف بتوريق الأصول المالية كعملية بيع يتحقق مراقب الحسابات من الاعتراف بها كعملية تمويل. ٢ - التحقق من الاعتراف بالأصول المحولة داخل ميزانية المحول. ٣ - التحقق من عدم الاعتراف بالمكاسب والخسائر على الأصول المحولة. ٤ - التحقق من الاعتراف بالفوائد المستلمة أو المسددة على الأصول المحولة أو الالتزامات عليها كبند إجمالي بقائمة الدخل. ٥ - التحقق من ضرورة توحيد القوائم المالية لكل من المحول والمحول له وخاصة في حالة	١ - يتحقق مراقب الحسابات من توافر شروط الاعتراف بتوريق الأصول المالية كعملية بيع حقيقي والمحددة في المعيار (FASB No. 140, 2000, PP. 3-4) والسابق الإشارة إليها في المبحث السابق. ٢ - التحقق من عزل الأصول المحولة بالقوائم المالية للمحول واستبعادها من الميزانية مقابل الاعتراف بالنقدية التي تم الحصول عليها والمكاسب أو الخسائر المترتبة عليها. ٣ - التحقق من الاعتراف بالمكاسب أو الخسائر الناتجة عن توريق الأصول

دور مراقب الحسابات عند الاعتراف بتوريق الأصول المالية كعملية تمويل	دور مراقب الحسابات عند الاعتراف بتوريق الأصول المالية كعملية بيع حقيقي
حصول المحول على مكاسب متبقية على الأصول المحولة وتطبيق المحاسبة عن التوريق خارج الميزانية. ٦ - التحقق من أنه تم الاعتراف بسندات التفويض على الأصول كبند من بنود الالتزامات داخل ميزانية المحول.	المالية في قائمة الدخل للمحول. ٤ - التحقق من الاعتراف بالتسويات وأية تغيرات قد تطرأ على القيمة العادلة للأصول المالية المحولة. ٥ - التحقق من ملاءمة الجدارة الائتمانية للمدين. ٦ - التحقق من توزيع القيمة الدفترية للأصول المالية المحولة وغير المحولة بنسبة القيمة العادلة لكل منهما بعد استبعاد أية مخصصات للخسائر المحتملة. ٧ - التحقق من تكوين الشركة لمخصصات ومدى كفايتها لمواجهة حالات عدم الوفاء بالدين. ٨ - التحقق من أن الأرباح والخسائر عن الجزء المحول قد تم حسابها من خلال الفرق بين القيمة العادلة للأصول المحولة والقيمة الدفترية لتلك الأصول.

المرحلة الثانية: تحقق مراقب الحسابات من جوانب قياس قيمة توريق الأصول المالية:

قد يواجه مراقب الحسابات بعض التحديات عند تحققه من قياس قيمة توريق الأصول المالية، حيث قد تبنى على تقديرات محاسبية، مما قد يدفع مراقب الحسابات إلى الاستعانة بعمل خبير متخصص في تقييم تقديرات القيم العادلة لعمليات توريق الأصول المالية.

وسوف يحاول الباحث الإشارة إلى دور مراقب الحسابات تجاه تحديات قياس قيمة توريق الأصول المالية كالآتي:

التحدي الأول: دور مراقب الحسابات في التحقق من صحة تقديرات القيمة العادلة لتوريق الأصول المالية:

تطلب معيار المراجعة المصري رقم (545) في الفقرة رقم (3)، ضرورة حصول مراقب الحسابات على أدلة مراجعة كافية وملائمة للتأكد من أن قياسات وإفصاحات القيمة العادلة تتمشى مع إطار إعداد التقارير المالية المطبق في المنشأة، وحتى يستطيع مراقب الحسابات أن يتفهم إجراءات المنشأة لتحديد قياس القيمة العادلة لتوريق الأصول المالية فيجب عليه الإلمام بما يلي: (معيار المراجعة المصري رقم 545- فقرة 12، ص ص 3-4).

- ١ -أنشطة الرقابة على عمليات توريق الأصول المالية بما في ذلك من أنظمة الرقابة على البيانات وفصل الاختصاصات بين من يقوم باتفاقيات التوريق والمسؤولين عن التقييم.
- ٢ -كفاءة وخبرة الأشخاص المسؤولين عن تحديد القيمة العادلة لتوريق الأصول المالية.
- ٣ -درجة استخدام التكنولوجيا في تحديد القيمة العادلة لعمليات توريق الأصول المالية.
- ٤ -تحديد طبيعة عمليات التوريق التي يتم تحديد قيمتها العادلة من حيث كونها معاملات روتينية، متكررة، غير روتينية.
- ٥ -مدى استعانة المنشأة بخبراء متخصصين لتحديد قياس القيمة العادلة لعمليات توريق الأصول المالية.
- ٦ -افتراضات الإدارة الهامة المستخدمة في تحديد القيمة العادلة لعمليات توريق الأصول المالية.
- ٧ -المستندات التي تؤيد افتراضات الإدارة.
- ٨ -الأساليب المستخدمة لمتابعة التغيرات في افتراضات تحديد القيمة العادلة لتوريق الأصول المالية.

٩ -أنظمة الرقابة على اتساق وتوقيتات ومصادقية المعلومات المستخدمة في تحديد القيمة العادلة لتوريق الأصول المالية بعد تفهم مراقب الحسابات لإجراءات المنشأة لتحديد قياسات وإفصاحات القيمة العادلة، ينبغي عليه تحديد تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر على مستوى التأكيد المرتبط بقياسات وإفصاحات القيمة العادلة في القوائم المالية لتحديد طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات المراجعة الإضافية.

عند تحقق مراقب الحسابات من تقدير القيمة العادلة لعمليات توريق الأصول المالية ينبغي التفرقة بين الحالات التالية هي: (العبا0120، ص ص54-55، حماد، ص ص462-464).

الحالة الأولى: إذا كانت الأصول المورقة لها سوق نشطة:

يتم تحديد القيمة العادلة للأصول المورقة بناء على أسعار السوق والتي يتم التوصل إليها من خلال النشرات المالية بالبورصات، التجار الوسطاء، التعاملات بنظام التسعير الإلكتروني، شاشات عرض الأسعار بالأسواق المالية. ويرى الباحث أن تحقق مراقب الحسابات من قياس القيمة العادلة لتوريق الأصول المالية بناء على السعر المعلن يعد دليل إثبات على صحة قياس القيمة العادلة وتتمثل أهم الإجراءات التي يتبناها مراقب الحسابات للتحقق من دقة قياس القيمة العادلة في هذه الحالة فيما يلي:

- ١ -التحقق من الأسعار التي استخدمت في تقدير القيمة العادلة.
- ٢ -التحقق من تأثير أية متغيرات قد تطرأ على الأسعار المعلنة.
- ٣ -مقارنة السعر المعلن المستخدم في تقدير قيمة توريق الأصول المالية مع نظيره من الأسعار التي تعلنها الجهات الأخرى الرسمية.

الحالة الثانية: إذا كانت الأصول المورقة ليس لها سوق نشطة:

في حالة عدم وجود سوق نشطة قد تلجأ الإدارة إلى تقدير القيمة العادلة لتوريق الأصول المالية من خلال نماذج كمية ملائمة وفي هذه الحالة يتعين على مراقب الحسابات ما يلي:

- ١ -التحقق من ملائمة النموذج المستخدم في تقدير القيمة العادلة لتوريق الأصول المالية.
- ٢ -مقارنة القيمة الناتجة من النموذج مع أسعار البيع الفعلية التي تم بها بيع الأصول خلال الفترة إن وجد.
- ٣ -تحديد مدى الحاجة إلى خبير متخصص للتحقق من صلاحية النموذج المستخدم.
- ٤ -التحقق من دقة ومصادقية البيانات التي استخدمتها الإدارة لتقدير القيمة العادلة لتوريق الأصول المالية.
- ٥ -التحقق من ملائمة الافتراضات الجوهرية التي تبنتها الإدارة في تحديد القيمة العادلة لتوريق الأصول المالية ومدى توافقها مع المعلومات المتاحة في السوق.
- ٦ -التحقق من الثبات في القياس والإفصاح عن القيمة العادلة.

التحدي الثاني: دور مراقب الحسابات في التحقق من المعلومات المالية المستقبلية لعمليات توريق الأصول المالية:

ورد بالفقرة رقم (3) من معيار المراجعة المصري رقم (3400) بأن المعلومات المالية المستقبلية هي المعلومات المبنية على افتراضات عن الأحداث التي تقع في المستقبل ورد فعل المنشأة المحتمل تجاهها، وهي تخضع بطبيعتها للحكم الشخصي بدرجة عالية وقد تكون هذه المعلومات في صورة تنبؤات أو تقديرات مستقبلية أو خليط من كليهما وعند تحقق مراقب الحسابات من المعلومات المالية المستقبلية لعمليات توريق الأصول المالية، يرى الباحث ضرورة التحقق مما يلي:

- ١ -التحقق من معقولية الافتراضات التي استخدمتها الإدارة في تقدير المعلومات المالية المستقبلية لعمليات توريق الأصول المالية، من خلال

اختبار دقة العمليات الحسابية مثل إعادة الحساب ومراجعة مدى الاتساق الداخلي.

٢ -تم عرض المعلومات المالية المستقبلية عن عمليات توريق الأصول المالية بشكل مناسب والإفصاح الكافي عن الافتراضات المستخدمة في إعداد هذه المعلومات.

٣ -الالتزام بالمبادئ المحاسبية في إعداد المعلومات المالية المستقبلية من عمليات توريق الأصول المالية.

٤ -التحقق من ملاءمة الفترة التي تغطيها المعلومات المالية المستقبلية عن عمليات توريق الأصول المالية، حيث كلما زادت الفترة التي تغطيها هذه المعلومات كلما كانت غير واقعية وكانت الافتراضات التي وضعتها الإدارة غير دقيقة.

٥ -التحقق من درجة الثقة والمصادقية في البيانات التي تستخدمها الإدارة في المعلومات المالية المستقبلية.

٦ -التحقق من أن الإفصاح عن السياسات المحاسبية وأية تغيرات فيها قد تم بشكل كاف في الإيضاحات المرفقة مع المعلومات المالية المستقبلية.

٧ -التحقق من أنه تم عرض المعلومات المالية المستقبلية بطريقة مناسبة وغير مضللة للقارئ.

التحدي الثالث: التحقق من ملاءمة التقديرات المحاسبية المرتبطة بعمليات توريق الأصول المالية:

يتحقق مراقب الحسابات من سلامة التقديرات المحاسبية لعمليات توريق

الأصول المالية من خلال الآتي: (معيان المراجعة المصري رقم 540)

١ -فحص واختبار كافة الإجراءات المستخدمة بمعرفة الإدارة في التقديرات المحاسبية المرتبطة بتوريق الأصول المالية.

٢ -استخدام تقدير محايد لمقارنته مع التقدير المعد بمعرفة الإدارة.

٣ - فحص الأحداث اللاحقة التي توفر أدلة مراجعة عن مدى معقولية التقديرات المحاسبية المرتبطة بتوريق الأصول المالية.

المرحلة الثالثة: تحقق مراقب الحسابات من جوانب الإفصاح عن عمليات توريق الأصول المالية:

يتحقق مراقب الحسابات من كفاية وملاءمة الإفصاح المحاسبي عن عمليات توريق الأصول المالية من خلال الآتي:

(عامر، 2008، ص ص 68-70، المعيار المحاسبي المصري رقم (25)، القرنشوي، 2009، ص ص 175-176)

١ - الإفصاح عن السياسات المحاسبية المتعلقة بالقياس الأولى واللاحق لعمليات توريق الأصول المالية.

٢ - الإفصاح عن مكاسب أو خسائر بيع الأصول المحولة بالقوائم المالية.

3/4/2/4 التحقق من سلامة استخدام عمل خبير في أمور المنشأة التي تخرج عن نطاق تأهيل وخبرة مراقب الحسابات:

يتحقق مراقب الحسابات من ملاءمة عمل الخبير - في الجوانب التي تخرج عن نطاق تأهيله العلمي - بوصفه دليل مراجعة من خلال الآتي: (معيار المراجعة المصري رقم (620)، ص ص 1-5)

١ - مصدر المعلومات المتعلقة بتوريق الأصول المالية والتي استخدمها الخبير في أداء مهمته.

٢ - الافتراضات والأساليب التي استخدمها الخبير ومدى تماشيها مع الفترات السابقة.

٣ - مقارنة نتائج عمل الخبير في ضوء معرفته بطبيعة النشاط ونتائج إجراءات المراجعة.

4/4/2/4 التحقق من سلامة استخدام مراقب الحسابات لعمل مراقب آخر:

ينبغي على المراقب الرئيسي عند الاستعانة بعمل مراقب آخر ليتمكن من التحقق من كافة جوانب عمليات توريق الأصول المالية وإبداء رأيه في القوائم المالية الخاصة بالمنشأة مراعاة الجوانب التالية: (معيان المراجعة المصري رقم (600) ، ص ص 1-4 ، ISA,600, 2008, PP. 547- 550)

- ١ -دراسة الكفاءة المهنية للمراقب الآخر في سياق المهمة المحددة.
- ٢ -أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة كافية وملائمة بأن عمل المراقب الآخر يكفي لتحقيق أهداف المراقب الرئيسي في سياق المهمة المحددة المكلف بها.
- ٣ -يجب على المراقب الرئيسي توجيه نظر المراقب الآخر إلى الأمور التالية:
 - أ) متطلبات الاستقلالية بكل من المنشأة ووحداتها.
 - ب) الاستفادة المتوقعة من عمل المراقب الآخر وتقاريره، وعمل ترتيبات لتنسيق الجهد المشترك في مرحلة التخطيط الأولى لعملية المراجعة.
 - ج) متطلبات المحاسبة والمراجعة وإعداد التقارير والحصول على إقرار مكتوب عن الالتزام بهما.

5/4/2/4 التحقق من كفاءة وجودة محفظة التوريق وتأكد الجدارة الائتمانية:

يتحقق مراقب الحسابات عند مراجعة محفظة التوريق من الجوانب التالية:

- ١ -مدى قابلية محفظة الأصول للتوريق من خلال تحققه من الآتي:

(Aschcyft A., 2008, PP. 40- 45)

- أ) قدرة الأصل محل التوريق على توليد تدفقات نقدية متتابعة.
 - ب) توافر ضمانات كافية بشأن التدفقات النقدية المتوقعة من توريق الأصول المالية.
 - ج) تجانس أصول محفظة التوريق مما يسهل معه وجودها في محفظة واحدة.
 - د) استقلالية الأصل عن الدائن الأصلي.
- ٢ -التحقق من الجدارة الائتمانية لمحفظة الأصول من خلال:

أ) التحقق من وجود تسهيلات ائتمانية من جانب البنك للوحدة ذات الغرض الخاص بإمكانية السحب في حالة وجود خسائر مديونية كبيرة.

ب) التحقق من توافر ضمانات كافية لتغطية عدم قدرة المصدر على سداد مديونيته.

6/4/2/4 إجراءات التحقق من القواعد القانونية لعمليات التوريق والاتفاقيات المرتبطة بها:

تشكل القواعد القانونية والشروط الواردة بالاتفاقيات المبرمة بين أطراف عملية توريق الأصول المالية، الإطار القانوني لعملية التوريق، ولإضفاء الثقة على مصداقية التقارير المالية المنشورة والحد من أية ممارسات محاسبية ابتكارية من جانب الإدارة يجب أن يتحقق مراقب الحسابات فيما يتعلق بهذه القواعد القانونية والاتفاقيات مما يلي : (عبد الوهاب، 2008، ص ص 239 - 241).

- ١ -درجة التزام أطراف التوريق بالشروط الواردة في العقود والاتفاقيات المبرمة.
- ٢ -التحقق من عدم وجود تجاوزات أو تصرفات غير قانونية من جانب الإدارة، وما قد يترتب عليها من خسائر وأزمات مالية مستقبلية.
- ٣ -التوافق بين شروط الاتفاقيات التي أبرمتها المنشأة وطريقة الاعتراف بتوريق الأصول المالية كعملية بيع أو تمويل.
- ٤ -النتائج المترتبة على الاتفاقيات من أصول والتزامات مالية.
- ٥ -الشروط التي تنظم طبيعة العلاقة بين المحول والأصول المحولة.
- ٦ -التحقق من قابلية الأصول المالية للتوريق وفقاً للقواعد القانونية والمحاسبية.
- ٧ -التحقق من عدم وجود قيود تحد من قدرة البائع الأصلي على بيع الأصول.

7/4/2/4 إجراءات التحقق من سلامة التأكيدات عن كل بند من البنود الجوهرية للقوائم المالية:

في إطار تحسين جودة التقارير المالية أشار معيار المراجعة المصري رقم (500) إلى ضرورة تحقق مراقب الحسابات من مقترحات الإدارة بشأن التأكيدات عن بنود القوائم المالية، ويشمل ذلك ما يلي: (معيار المراجعة المصري رقم (500)-فقرة 16، 4- 428, 2008, PP. ISA, 500).

1- تأكيدات بشأن فئات من المعاملات وأحداث الفترة محل المراجعة مثل:

- **الحدوث:** التحقق من أن عمليات التوريق التي تم تسجيلها خلال الفترة وقعت فعلاً وتخص المنشأة.
- **الاكتمال:** تسجيل جميع عمليات التوريق التي تمت بالمنشأة.
- **الدقة:** تسجيل جميع عمليات التوريق بطريقة ملائمة.
- **إجراءات القطع :** تسجيل جميع عمليات التوريق في الفترة المحاسبية الصحيحة.
- **التبويب:** عمليات التوريق سجلت في الحسابات المناسبة.

2- التأكيدات المتعلقة بأرصدة الحسابات في نهاية المدة:

وتشير إلى التحقق من وجود تسجيل واكتمال الأصول والالتزامات المرتبطة بعمليات التوريق، فضلاً عن التحقق من تسجيلها بقيم مناسبة.

3- التأكيد المتعلقة بالعرض والإفصاح:

يشير إلى التحقق من الإفصاح عن جميع عمليات التوريق التي تخص المنشأة، فضلاً عن التحقق من شمولية هذا الإفصاح.

5/2/4 تقييم نتائج مراجعة توريق الأصول المالية:

حتى يستطيع مراقب الحسابات إبداء رأيه في مدى عدالة القوائم المالية يقوم بإبداء رأيه في نتائج اختبارات عمليات التوريق في إطار تقييم نتائج اختبار القوائم المالية ككل. ومن أهم الجوانب التي يشملها تقييم المراقب لاختبارات عمليات التوريق ما يلي:

(معيار المراجعة المصري رقم (700) ص3، 564- 565, 2008, PP. ISA, 700)

١ -التحقق من ملاءمة ومصداقية المعلومات التي تم عرضها في القوائم المالية.

٢ -التحقق من ملاءمة التقديرات المحاسبية لعمليات التوريق التي قامت بها الإدارة للظروف.

٣ -التحقق من مدى كفاية الإفصاح عن عمليات التوريق في القوائم المالية لتلبية احتياجات المستخدمين.

٤ -التحقق من كفاية أدلة المراجعة لتكوين رأي عن القوائم المالية.

6/2/4 إصدار تقرير المراجعة:

تتحدد نوعية تقرير مراقب الحسابات في ضوء الهدف من مراجعة عمليات توريق الأصول، حيث قد يتم مراجعتها ضمن مراجعة القوائم المالية ككل أو مراجعتها لأغراض خاصة، ويوضح الباحث ذلك كما يلي : (معيار المراجعة المصري رقم (800)، ص ص 2- 6، 609- 611، ISA, 800, 2008, PP.

أولاً: التقرير عن مراجعة عمليات توريق الأصول المالية ككل:

في هذه الحالة لا يتم الإشارة إلى عمليات توريق الأصول المالية، إلا إذا كانت هناك تحريفات جوهرية مرتبطة بها، مما يضطر معه مراقب الحسابات إلى التحفظ أو الامتناع عن إبداء الرأي أو إبداء رأي عكسي حسب تأثيرها على القوائم المالية، وقد يقدم المراقب تقرير لمجلس الإدارة يناقش فيه الجوانب التالية:

١ -الأهداف المنشودة من توريق الأصول المالية ومدى إنجاز هذه الأهداف.

٢ -المخاطر المرتبطة بتوريق الأصول المالية ودرجة تأثيرها على التدفقات النقدية والطرق المتبعة لإدارتها.

٣ -كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية على عمليات توريق الأصول المالية.

٤ -مدى كفاية الإفصاح المحاسبي عن عمليات التوريق في التقارير المالية المنشورة.

ثانياً: التقرير عن مراجعة عمليات التوريق لأغراض خاصة:

قد يتأخذ التقرير عن مراجعة عمليات توريق الأصول المالية لأغراض خاصة أحد الأشكال التالية:

1- التقرير عن مراجعة توريق الأصول المالية كعنصر من عناصر القوائم المالية:

قد يُطلب من مراقب الحسابات أن يصدر تقريراً يوضح رأيه في أرصدة الحسابات المرتبطة بعمليات توريق الأصول المالية التي قامت بها المنشأة خلال الفترة باعتبارها كأحد مكونات عناصر القوائم المالية، وقد يعد هذا التقرير لتلبية احتياجات فئة معينة من مستخدمي القوائم المالية أو لتلبية احتياجات كافة المستخدمين.

ويرى الباحث ضرورة أن يتضمن التقرير السياسات المحاسبية المستخدمة في عمليات التوريق ومدى اتساقها مع المعايير المحاسبية ذات الصلة ومستوى المخاطر المرتبطة بها.

2- التقرير عن مدى الالتزام بالاتفاقات التعاقدية لعمليات توريق الأصول المالية:

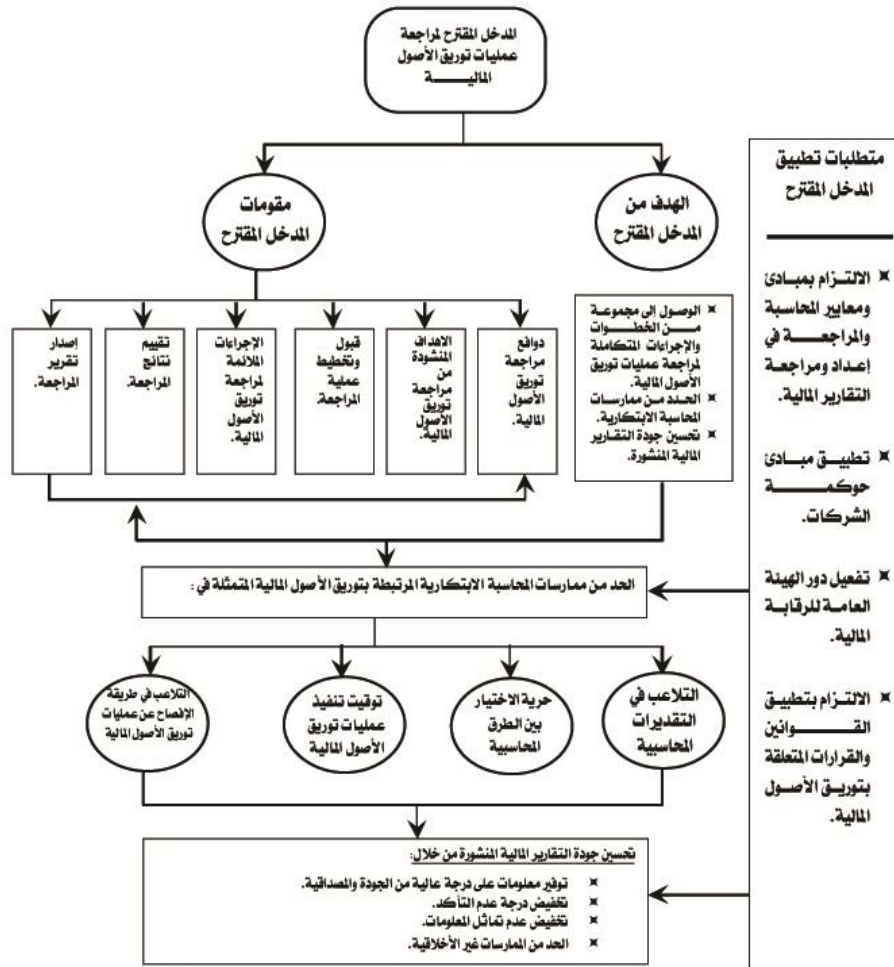
قد يطلب من مراقب الحسابات أن يصدر تقريراً يوضح به رأيه بشأن مدى التزام المنشأة بالشروط الواردة في الاتفاقيات التعاقدية لعمليات توريق الأصول المالية مثل مدى التزام المنشأة بسداد الأقساط والفوائد، شروط الاعتراف بعملية التوريق كعملية بيع أم تمويل، خدمات الأصول محل التوريق، وجود قيود على استخدام عائد بيع ممتلكات المنشأة بصفقتها ضامنة لتلك العمليات.

ويرى الباحث أن هذا التقرير له آثاره الإيجابية على دعم ثقة المستثمرين في التقارير المالية المنشورة، حيث يظهر مدى الالتزام الفعلي للمنشأة بشروط الاتفاقات.

في نهاية هذا المبحث يخلص الباحث إلى مجموعة من النتائج من أهمها

ما يلي:

- ١ -شمول المدخل المقترح المقدم من الباحث لمراجعة توريق الأصول المالية، حيث جاء شاملاً من بداية تحديد دوافع مراجعة توريق الأصول المالية وحتى تقديم مراقب الحسابات لتقريره، كما حدد الباحث الإجراءات الملائمة لتوريق الأصول المالية وما تشمله من مراحل لجمع أدلة إثبات كافية ومناسبة لتحديد مدى عدالة معلومات التوريق بالقوائم المالية.
 - ٢ -حاجة المدخل المقترح من جانب الباحث لاختباره لتحديد مدى قبوله من عينة البحث في الممارسة المهنية وهو ما سيتناوله الباحث في المبحث الخامس.
 - ٣ -حاجة مراقبي الحسابات إلى مهارات متنوعة وتأهيل خاص لأداء إجراءات مراجعة توريق الأصول المالية بشكل فعال.
- وفي ضوء العرض السابق للمدخل المقترح لمراجعة توريق الأصول المالية يمكن للباحث توضيح دوره في الحد من ممارسات المحاسب الابتكارية وتحسين جودة التقارير المالية المنشورة من خلال الشكل التالي:



شكل رقم (5)

يوضح المدخل المقترح لمراجعة توريث الأصول المالية ودوره في الحد من الممارسات المحاسبية الابتكارية وتحسين جودة التقارير المالية المنشورة

5- المبحث الخامس

الدراسة الاختبارية

بعد أن تناول الباحث في الأجزاء السابقة من البحث الإطار الفكري والفلسفي لعمليات التوريق من خلال تحليل مشكلات القياس والإفصاح المحاسبي لعمليات التوريق كأحدى التحديات التي تواجه مراقب الحسابات، وكذلك ما يرتبط بها من ممارسات محاسبية ابتكارية ومسئولية ودور مراقب الحسابات في الحد منها، وأثر ذلك على تحسين جودة التقارير المالية المنشورة للشركة، ومدى وفاء معايير المراجعة في توفير الإرشادات اللازمة لمراقب الحسابات، ومدى وفاء تقرير المراجعة في توفير المعلومات اللازمة للمستثمرين، فسوف يركز الباحث في هذا المبحث على اختبار فروض البحث من خلال التعرف على مدى قبول عينة البحث للإطار المقترح من حيث صلاحيته للتطبيق من جهة، وفعاليته في التغلب على بعض التحديات التي تواجه مراقبي الحسابات من جهة أخرى.

ويمكن للباحث أن يعرض الدراسة الاختبارية على النحو التالي:

1/5 الهدف من الدراسة الاختبارية:

تهدف الدراسة الاختبارية إلى اختبار فروض البحث وتحديد مدى قبول هذه الفروض من عدمه، سواء فيما يتعلق بدور مراقب الحسابات في الحد من ممارسات المحاسبة الابتكارية لعمليات التوريق لجذب ثقة المستثمرين في التقارير المالية المنشورة، وتأثير مشكلات القياس والإفصاح المحاسبي عن التوريق على إجراءات مراجعتها من جهة، واختبار مدى قبول عينة البحث للمدخل المقترح ودوره في تفعيل إجراءات مراجعة التوريق من جهة أخرى.

2/5 فروض الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة سوف يتم اختبار الفروض التالية:

- الفرض الأول :** قصور الدور الحالي لمراقب الحسابات في الحد من ممارسات المحاسبة الابتكارية لعمليات توريق الأصول المالية يؤثر على جودة التقارير المالية المنشورة لشركات التوريق.
- الفرض الثاني:** تتأثر إجراءات مراجعة توريق الأصول المالية بالتحديات التي تواجه مراقب الحسابات بشأن القياس والإفصاح المحاسبي.
- الفرض الثالث :** المدخل المقترح لمراجعة توريق الأصول المالية يحد من ممارسات المحاسبة الابتكارية ويحسن من جودة التقارير المالية المنشورة لشركات التوريق.

3/5 أسلوب الدراسة:

اعتمد الباحث في الدراسة الاختبارية على أسلوب قائمة الاستقصاء، حيث قام الباحث بإعداد هذه القائمة في شكل أسئلة تم صياغتها في ضوء فروض وأهداف الدراسة، وقد تم توزيع القائمة على عينة من مراقبي الحسابات، شركات التوريق، الهيئة العامة للرقابة المالية، وأعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية من ذوي تخصص المحاسبة والمراجعة، كما تم عمل مقابلات شخصية مع بعض مفردات العينة وذلك للتحقق من مدى ملائمة أسئلة الاستقصاء من ناحية، وفهم المستقصين لمعنى ومضمون الأسئلة من ناحية أخرى، بالإضافة إلى الاستفسار المباشر عن الممارسات الفعلية لمراقبي الحسابات وشركات التوريق بشأن إجراءات مراجعة التوريق ودورها في بث ثقة المستثمرين في تقاريرها المالية المنشورة في ضوء الممارسات المحاسبية الابتكارية.

4/5 مجتمع الدراسة وتحديد حجم العينة:

تم تحديد مجتمع وعينة الدراسة كالآتي:

١ -مراقبو حسابات الشركات المصدرة والعاملة في مجال الأوراق المالية والمسجلين لدى الهيئة العامة للرقابة المالية حتى نهاية عام 2010 وذلك لاعتبارهم من ذوي الخبرة والأكثر إدراكًا لأبعاد المشكلة.

وقد حدد الباحث عينة مراقبي الحسابات في (40) مفردة تم اختيارها من مكاتب المحاسبة والمراجعة بمحافظة القاهرة والجيزة وذلك لما يلي:

أ) صعوبة استقصاء كل مفردات مكاتب المحاسبة والمراجعة في جميع محافظات جمهورية مصر العربية.

ب) وجود معظم مكاتب المحاسبة والمراجعة الكبيرة بها.

ج) يتوافر لدى مراقبي هذه المكاتب الكفاءة والمهارة والخبرة عادة، والاطلاع على الجديد في معايير المراجعة، ومراجعتهم لحسابات شركات التوريد.

٢ -مديرو الإدارات بشركات التوريد، وشركات المساهمة من غير التوريد المرخص لها بإصدار سندات مقابل محفظة توريد، طبقاً لأحكام المادة (41) مكرر من قانون سوق رأس المال رقم 95 لسنة 1992 والقرار رقم 697 لسنة 2001 بإضافة نشاط توريد الحقوق المالية إلى أنشطة الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية.

وقد حدد الباحث عينة شركات التوريد، وشركات المساهمة من غير التوريد في (30) مفردة وهما من تتوافر فيهم الخبرة والمهارة والممارسة الفعلية لعمليات التوريد.

٣ -أعضاء هيئة التدريس تخصص المحاسبة والمراجعة في بعض الجامعات المصرية مثل جامعة القاهرة، جامعة عين شمس، جامعة بنها، جامعة المنصورة، جامعة الإسكندرية، جامعة طنطا، وقد حدد الباحث عينة أعضاء

هيئة التدريس في (35) عضواً ما بين أستاذ، أستاذ مساعد، مدرس. وقد ركز الباحث على هذه الجامعات نظراً لوجود عدد كبير من أعضاء هيئة التدريس بها من مزاولي مهنة المحاسبة والمراجعة، وبالتالي يتوافر لديهم الخبرة العلمية والممارسة العملية وهو ما قد يساعد في تحديد مدى ملائمة وصلاحيّة المدخل المقترح للتطبيق.

٤ - الهيئة العامة للرقابة المالية باعتبارها الجهة المسؤولة عن الإشراف والرقابة على شركات التوريق فضلاً عن إصدارها للتعليمات والقرارات المنظمة للتعامل في عمليات التوريق، وقد حدد الباحث عينة الهيئة العامة للرقابة المالية في (25) مفردة.

5/5 التوزيع النسبي لعينة الدراسة:

بلغ حجم العينة من فئات الدراسة 130 مفردة ويمكن للباحث توضيح التوزيع النسبي لإجمالي العينة على المجموعات المكونة لمجتمع الدراسة من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (4)

يوضح التوزيع النسبي لإجمالي العينة على مجموعات الدراسة الاختبارية

النسبة	العدد	البيان
30,77%	40	مراقبي الحسابات مديري الإدارات بشركات التوريق وشركات المساهمة من غير التوريق
23,08%	30	أعضاء هيئة التدريس
26,92%	35	الهيئة العامة للرقابة المالية
19,23%	25	
100%	130	الإجمالي

6/5 توزيع قوائم الاستقصاء وتلقي الردود:

وزع الباحث 130 قائمة استقصاء من خلال التسليم باليد، الفاكس أو البريد الإلكتروني، ويوضح الجدول التالي القوائم الموزعة والمستلمة لفئات الدراسة المختلفة:

جدول رقم (5)

يوضح عدد القوائم الموزعة والصالحة للتحليل الإحصائي

البيان	القوائم الموزعة	القوائم المرتدة والصالحة للتحليل الإحصائي	القوائم المرتدة وغير صالحة للتحليل الإحصائي	القوائم غير المرتدة	نسبة المرتد والصالح للتحليل الإحصائي لإجمالي الموزع لكل فئة
مراقبي الحسابات مديري الإدارات بشركات التوريد وشركات المساهمة من غير التوريد	40	28	5	7	70%
أعضاء هيئة التدريس	30	20	4	6	66,67%
الهيئة العامة للرقابة المالية	35	25	-	10	71,43%
	25	17	7	1	68%
الإجمالي	130	90	16	24	

وفي ضوء الجدول السابق يتضح أن معدل القوائم الصالحة للتحليل الإحصائي لكل فئة من فئات الدراسة يعد معدل مرتفع، وهو ما يمكن الاعتماد عليه في اختبار فعالية المدخل المقترح لعمليات التوريد ودوره في تحسين جودة التقارير المالية المنشورة في ضوء ممارسات المحاسبة الابتكارية.

7/5 تصميم قائمة الاستقصاء:

تم تصميم أسئلة قائمة الاستقصاء بحيث تشمل على ما يلي:

- أ) بيانات شخصية عن المستقضي منهم (الصفات الديموجرافية) لاستخدامها في تحليل العلاقة بين إجابات المستقضي منهم وخبرتهم العملية والعلمية.
- ب) أسئلة تم صياغتها حسب مقياس ليكرت الخماسي، وقد اعتمد عليه الباحث بدلاً من المقياس الثنائي الذي يتضمن خيارين والمقياس الثلاثي الذي يتضمن ثلاثة خيارات وذلك لتوسيع الإجابة حول قوة الموافقة وتحقيق المرونة في تقييم الوزن النسبي لكل متغير وتم صياغته كآتي:

الإجابة الوصفية	موافق تماماً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق على الإطلاق
الترجيح الرقمي	(5)	(4)	(3)	(2)	(1)

8/5 اختبار مدى ثبات صدق الاستقصاء:

أولاً: لبيان مدى ثبات قائمة الاستقصاء تم حساب معامل الثبات Alpha أو ما يسمى بمعامل الاعتمادية لأسئلة الاستقصاء وذلك لتحديد مصداقية ومدى درجة الاعتماد على المقاييس المستخدمة في الدراسة وقوة الاتساق الداخلي بين أسئلة الاستقصاء، ويمكن عرض معاملي الثبات والصدق للأسئلة الواردة بالمجموعات الثلاثة من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (6) يوضح معاملي الثبات والصدق لأسئلة قائمة الاستقصاء

"اختبار ألفا كرونباخ" Cronbach's Alpha

البيان	عدد العبارات	معامل الصدق	معامل الثبات*
المجموعة الأولى (خاصة باختبار الفرض الأول)	15	0,968	0,983
المجموعة الثانية (خاصة باختبار الفرض الثاني)	21	0,922	0,960
المجموعة الثالثة (خاصة باختبار الفرض الثالث)	52	0,985	0,992

* تم حساب معامل الثبات عن طريق جذر معامل الصدق.

حيث أن معامل الثبات والصدق يقتريا من الواحد الصحيح مما يشير إلى أن التناسق الداخلي للعبارات المستخدمة في البحث يعد قوياً ومقبولاً بدرجة كبيرة.

9/5 تحليل البيانات التي تم تفرغها:

قام الباحث بإجراء التحليل الإحصائي للإجابات التي وردت بقوائم الاستقصاء باستخدام حقيقة التحليلات الإحصائية تحت نظام النوافذ SPSS واشتمل التحليل الإحصائي على الأساليب التالية:

أولاً: الإحصاءات الوصفية:

- ١ - التوزيعات التكرارية والنسبية البسيطة والمزدوجة.
- ٢ - الوسط الحسابي.
- ٣ - نسبة الأهمية.
- ٤ - الانحراف المعياري.
- ٥ - معامل الاختلاف.

ثانياً: الاختبارات الإحصائية:

تشير هذه الاختبارات إلى الإحصاءات الاستدلالية Inferential Statistics وتختص بطرق تحليل وتفسير واستخلاص الاستنتاجات من عينة البحث للتوصل إلى قرارات تخص المجتمع ومن هذه الأساليب التي استخدمها الباحث ما يلي:

- ١ - اختبار Kruskal- Wallis Test.
- ٢ - اختبار T. Test.
- ٣ - اختبار المصداقية والاعتمادية Reliability Analysis.

10/5 نتائج الدراسة الاختبارية:

المجموعة الأولى:

استهدفت هذه المجموعة استطلاع رأي عينة البحث حول أسباب القصور في الأداء الحالي لمراقب الحسابات في الحد من ممارسات المحاسبة الابتكارية

لعمليات توريق الأصول المالية، وتأثير ذلك على جودة التقارير المالية المنشورة لشركات التوريق، واشتملت هذه المجموعة على الأسئلة التالية:

السؤال الأول:

استهدفت هذا السؤال الوقوف على رأي عينة البحث بشأن أسباب القصور في الأداء الحالي لمراقب الحسابات تجاه مراجعة عمليات توريق الأصول المالية خاصة بعد الأزمات المالية الأخيرة، وتزايد الدعاوى القضائية المرفوعة على مراقبي الحسابات.

ويمكن للباحث توضيح أهم أسباب القصور في الأداء الحالي لمراقب الحسابات مرتبة حسب أهميتها النسبية وفقاً لرأي عينة البحث من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (7)

يوضح توصيف الآراء من خلال المقاييس الإحصائية لأسباب القصور في أداء مراقب الحسابات تجاه مراجعة عمليات توريق الأصول المالية

ترتيب العناصر	درجة الموافقة	مستوى المعنوية لاختبار "ت"	معامل الاختلاف %	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	المقاييس الإحصائية أسباب القصور
الثاني	موافق	**0.000	27.70	1.147	4.14	عدم وجود معيار مراجعة مصري لمراجعة عمليات التوريق فضلاً عن عدم كفاية معايير المراجعة الدولية والأمريكية ذات الصلة.
الثالث	موافق	**0.000	27.85	1.142	4.1	تزايد المخاطر المصاحبة لعمليات التوريق (مخاطر المحيل/ المخاطر المرتبطة بإدارة محفظة التوريق المخاطر العامة).
الاول	موافق	**0.000	26.24	1.097	4.18	تزايد ممارسات المحاسبة الابتكارية من جانب الإدارة لتحقيق مكاسب كبيرة من عمليات التوريق وعدم اكتشافها بسهولة من جانب مراقب الحسابات.

ترتيب العناصر	درجة الموافقة	مستوى المعنوية لاختبار "ت"	معامل الاختلاف %	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	المقاييس الإحصائية
						أسباب القصور
الخامس	موافق	**0.000	32.68	1.327	4.06	حدثة عمليات التوريد بالبيئة المصرية وعدم توافر الخبرة والمهارة الكافية لدى مراقب الحسابات لمراجعتها.
الرابع	موافق	**0.000	30.19	1.247	4.13	عدم استقرار المعالجة المحاسبية لبعض جوانب عمليات التوريد مثل الاعتراف بالأصول والالتزامات الناتجة عنها وعدم تحديد المعايير المحاسبية لتفاصيل الإفصاح عنها في التقارير المالية يؤدي إلى تزايد العبء على مراقب الحسابات للتحقق من الآثار المالية المترتبة عليها.
			28.93	1.192	4.122	مؤشر عام

دال احصائيا عند مستوى معنوية 0.05 **

وفي ضوء الجدول السابق يتضح للباحث اتجاه الوسط الحسابي العام إلى الموافقة على أسباب القصور في أداء مراقب الحسابات (4,122)، كما أن الانحراف المعياري لجميع المتغيرات أكبر من الواحد الصحيح مما يشير إلى وجود تباينات بين عينة البحث بشأن ترتيب أسباب القصور حسب أهميتها. إلا أنه يأتي في مقدمتها تزايد ممارسات المحاسبة الابتكارية المرتبطة بعمليات التوريد حيث تحقق أقل معامل اختلاف 26,24%.

وقد أكد النتيجة السابقة اختبار Kruskal- Wallis Test وكانت نتيجة هذا الاختبار كالاتي:

جدول رقم (8) يوضح قياس التباين في آراء مجموعات العينة
(اختبار كروسكال ويلز (Kruskal-Wallis Test)

أسباب القصور	مجموعات العينة	العدد	متوسط الرتب	مستوى المعنوية p-value
عدم وجود معيار مراجعة مصري لمراجعة عمليات التوريق فضلاً عن عدم كفاية معايير المراجعة الدولية والأمريكية ذات الصلة.	مراقبي الحسابات	28	49.36	.569
	شركات التوريق	20	45.78	
	اعضاء هيئة التدريس	25	45.42	
	الهيئة العامة للرقابة المالية	17	38.94	
	الإجمالي	90		
تزايد المخاطر المصاحبة لعمليات التوريق (مخاطر المحيل/ المخاطر المرتبطة بإدارة محفظة التوريق المخاطر العامة).	مراقبي الحسابات	28	44.75	.792
	شركات التوريق	20	41.43	
	اعضاء هيئة التدريس	25	47.66	
	الهيئة العامة للرقابة المالية	17	48.35	
	الإجمالي	90		
تزايد ممارسات المحاسبة الابتكارية من جانب الإدارة لتحقيق مكاسب كبيرة من عمليات التوريق وعدم اكتشافها بسهولة من جانب مراقب الحسابات.	مراقبي الحسابات	28	42.63	.845
	شركات التوريق	20	45.55	
	اعضاء هيئة التدريس	25	46.22	
	الهيئة العامة للرقابة المالية	17	49.12	
	الإجمالي	90		
حدثة عمليات التوريق بالبيئة المصرية وعدم توافر الخبرة والمهارة الكافية لدى مراقب الحسابات لمراجعتها.	مراقبي الحسابات	28	51.13	.428
	شركات التوريق	20	40.05	
	اعضاء هيئة التدريس	25	44.66	
	الهيئة العامة للرقابة المالية	17	43.88	
	الإجمالي	90		
عدم استقرار المعالجة المحاسبية لبعض جوانب عمليات التوريق مثل الاعتراف بالأصول والالتزامات الناتجة عنها وعدم تحديد المعايير المحاسبية لتفاصيل الإفصاح عنها في التقارير المالية يؤدي إلى تزايد العبء على مراقب الحسابات للتحقق من الآثار المالية المترتبة علىها	مراقبي الحسابات	28	40.21	.180
	شركات التوريق	20	53.05	
	اعضاء هيئة التدريس	25	41.88	
	الهيئة العامة للرقابة المالية	17	50.65	
	الإجمالي	90		

**دال احصائيا عند مستوى معنوية 0.05

وفي ضوء الجدول السابق يتضح للباحث أن مستوى المعنوية أكبر من 0,05 مما يدل على اتفاق عينة البحث على أسباب القصور في الأداء الحالي لمراقب الحسابات تجاه مراجعة عمليات توريق الأصول المالية.

السؤال الثاني:

استهدف هذا السؤال استطلاع رأي عينة البحث بشأن العوامل المحددة لمستوى الجودة بالتقارير المالية المنشورة لشركات التوريق، وقد اتضح للباحث بتحليل الردود لعينة البحث أن من أهم هذه العوامل هو جودة المحتوى المعلوماتي لهذه التقارير حيث تحقق معامل اختلاف (20,44%) يليها كفاية وشمول الإفصاح المحاسبي بالتقارير المالية لشركات التوريق بمعامل اختلاف (23,9%). ويوضح الجدول التالي هذه العوامل مرتبة حسب درجة أهميتها وفقاً لآراء عينة البحث. جدول رقم (9) يوضح توصيف الآراء من خلال المقاييس الإحصائية للعوامل المحددة لمستوى الجودة بالتقارير المالية المنشورة

ترتيب العناصر	درجة الموافقة	مستوى المعنوية لاختبار "ت"	معامل الاختلاف %	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	المقاييس الإحصائية العوامل المحددة لمستوى الجودة
الاول	موافق	**0.000	20.44	0.877	4.29	مدى توافر خصائص الجودة في المحتوى المعلوماتي لهذه التقارير (الملاءمة- الموثوقية- القابلية للمقارنة- الوضوح).
الرابع	موافق	**0.000	23.50	1.013	4.31	مراجعة عمليات التوريق للتحقق من صحة وسلامة أرصدة الحسابات ومدى الالتزامات بمعايير المحاسبة والمراجعة ذات الصلة.
الخامس	موافق	**0.000	25.05	1.055	4.21	مدى تلبية تقرير مراقب الحسابات عن عمليات التوريق لاحتياجات مستخدميها وإفصاحه عن أية ممارسات ابتكارية من جانب

ترتيب العناصر	درجة الموافقة	مستوى المعنوية لاختبار "ت"	معامل الاختلاف %	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	المقاييس الإحصائية العوامل المحددة لمستوى الجودة
						الإدارة.
السادس	موافق	**0.000	25.16	0.999	3.97	دقة التقديرات المحاسبية المرتبطة بعمليات التوريق مثل تقدير القيمة العادلة للأصول المالية المحولة لشركة التوريق.
الثاني	موافق	**0.000	23.09	0.963	4.17	كفاية وشمولية الإفصاح المحاسبي بالتقارير المالية لشركات التوريق مثل: (مخاطر عمليات التوريق - السياسات المحاسبية المتبعة - التدفقات النقدية بين المحول والمصدر - التنبؤ بالأزمات المالية المحتمل أن تتعرض لها الشركة مستقبلاً).
الثالث	موافق	**0.000	23.4	1.096	4.11	الالتزام بتطبيق المبادئ الدولية لحوكمة الشركات.
	موافق		23.4	1.0	4.17	مؤشر عام

دال احصائيا عند مستوى معنوية 0.05 **

وعلى ضوء الجدول السابق يتضح للباحث اتجاه الوسط الحسابي العام إلى الموافقة على العوامل المحددة للجودة بالتقارير المالية المنشورة، ويشير اختبار T. Test إلى وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية حول تأثير هذه العوامل على جودة التقارير المالية المنشورة.

السؤال الثالث:

استهدف هذا السؤال استطلاع رأي عينة البحث بشأن مدى تأثير خصائص عمليات توريق الأصول المالية على إجراءات مراجعتها ومدى حاجتها إلى

تحسين الأداء المهني لمراقب الحسابات للحد من ممارسات المحاسبة الابتكارية المرتبطة بعمليات توريق الأصول المالية. وقد أكدت الردود على هذا السؤال على اتجاه الوسط الحالي العام (3,89) إلى الموافقة على تأثير هذه الخصائص على إجراءات مراجعة عمليات التوريق، كما أن الانحراف المعياري أكبر من الواحد الصحيح (1,15) مما يشير إلى وجود تباينات بين فئات عينة البحث بشأن درجة تأثير هذه الخصائص على إجراءات مراجعة عمليات التوريق، ويمكن للباحث توضيح هذه الخصائص حسب درجة أهميتها من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (10)

يوضح توصيف الآراء من خلال المقاييس الإحصائية لخصائص عمليات توريق الأصول المالية

المقاييس الإحصائية الخصائص	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف %	مستوى المعنوية لاختبار "ت"	درجة الموافقة	ترتيب العناصر
تعقد عمليات التوريق وتعدد الأطراف المرتبطة بها.	3.93	1.14	29.0	**0.000	موافق	الثاني
تزايد حجم التدفقات النقدية المرتبطة بأنشطة التوريق.	3.78	1.234	32.64	**0.000	موافق	الرابع
انخفاض تكلفة تمويل عمليات التوريق.	3.9	1.142	29.28	**0.000	موافق	الثالث
ارتباط عمليات التوريق بالعديد من المخاطر الملازمة.	3.96	1.101	27.80	**0.000	موافق	الاول
مؤشر عام	3.89	1.15	29.68			

دال احصائيا عند مستوى معنوية 0.05 **

وقد أكد النتيجة السابقة اختبار Kruskal- Wallis Test وكانت نتيجة كالاتي:

جدول رقم (11)

يوضح قياس التباين في آراء مجموعات العينة
(اختبار كروسكال ويلز Kruskal-Wallis Test)

الخصائص	مجموعات العينة	العدد	متوسط الرتب	مستوى المعنوية p-value
تعقد عمليات التوريد وتعدد الأطراف المرتبطة بها.	مراقبي الحسابات	28	39.27	.288
	شركات التوريد	20	43.93	
	اعضاء هيئة التدريس	25	51.74	
	الهيئة العامة للرقابة المالية	17	48.44	
	الاجمالى	90		
تزايد حجم التدفقات النقدية المرتبطة بأنشطة التوريد.	مراقبي الحسابات	28	40.86	**0.044
	شركات التوريد	20	39.90	
	اعضاء هيئة التدريس	25	45.42	
	الهيئة العامة للرقابة المالية	17	59.85	
	الاجمالى	90		
انخفاض تكلفة تمويل عمليات التوريد.	مراقبي الحسابات	28	41.36	.289
	شركات التوريد	20	40.30	
	اعضاء هيئة التدريس	25	52.12	
	الهيئة العامة للرقابة المالية	17	48.71	
	الاجمالى	90		
إرتباط عمليات التوريد بالعديد من المخاطر الملازمة.	مراقبي الحسابات	28	40.00	.146
	شركات التوريد	20	39.90	
	اعضاء هيئة التدريس	25	52.22	
	الهيئة العامة للرقابة المالية	17	51.26	
	الاجمالى	90		

**دال احصائيا عند مستوى معنوية 0.05

وفي ضوء هذا الاختبار يتضح للباحث عدم وجود تباين في إجابة فئات
عينة البحث حيث أن مستوى المعنوية لمعظم العناصر أكبر من 0,05 وهو ما يدل
على اتفاقهم على تأثير هذه الخصائص على إجراءات مراجعة عمليات توريد

الأصول المالية باستثناء خاصية تزايد حجم التدفقات النقدية المرتبطة بأنشطة التوريق، حيث جاء مستوى معنويتها أقل من 0,05 مما يشير إلى اختلاف آراء فئات عينة البحث بشأنها.

ومن التحليل السابق يتضح للباحث صحة الفرض الأول وهو "قصور الأداء الحالي لمراقب الحسابات في الحد من ممارسات المحاسبة الابتكارية لعمليات توريق الأصول المالية يؤثر على جودة التقارير المالية المنشورة لشركات التوريق".

المجموعة الثانية:

استهدفت هذه المجموعة استطلاع رأي عينة البحث بشأن مشكلات القياس والإفصاح المحاسبي عن عمليات توريق الأصول المالية باعتبارها تحديات تواجه مراقبي الحسابات عند مراجعتها، ومن التحليل الإحصائي لإجابات عينة البحث اتضح للباحث أن من أهم هذه التحديات ما يلي:

- ١ - مشكلات عدم توافر معايير محاسبية مصرية خاصة بالتوريق يؤثر على جودة المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية ويسمح بممارسات ابتكارية من جانب الإدارة، ويوضح الجدول التالي ارتفاع معامل الاختلاف حيث بلغ (30,17)، كما أن الانحراف المعياري أكبر من الواحد الصحيح، مما يدل على تباين الآراء تجاه تأثير هذه المشكلة على إجراءات مراجعة عملية توريق الأصول المالية.

جدول رقم (12)

يوضح توصيف الآراء من خلال المقاييس الإحصائية لمشكلة تأثير عدم توافر معايير محاسبية على جودة المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية

المقاييس الإحصائية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف %	مستوى المعنوية لاختبار "ت"	درجة الموافقة
مشكلات عدم توافر معايير محاسبية مصرية خاصة بالتوريق يؤثر على جودة المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية ويسمح بممارسات ابتكارية من جانب الإدارة.	3.92	1.183	30.17	**0.000	موافق

دال احصائيا عند مستوى معنوية 0.05 **

وقد أكد النتيجة السابقة اختبار Kruskal- Wallis Test وكانت نتيجة كالاتي:

جدول رقم (13)

يوضح قياس التباين في آراء مجموعات العينة

(اختبار كروسكال ويلز Kruskal-Wallis Test)

البيان	مجموعات العينة	العدد	متوسط الرتب	مسنوى المعنوية p-value
مشكلات عدم توافر معايير محاسبية مصرية خاصة بالتوريق يؤثر على جودة المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية ويسمح بممارسات ابتكارية من جانب الإدارة.	مراقبي الحسابات	28	50.38	.367
	شركات التوريق	20	37.95	
	اعضاء هيئة التدريس	25	46.90	
	الهيئة العامة للرقابة المالية	17	44.29	
	الاجمالى	90		

**دال احصائيا عند مستوى معنوية 0.05

في ضوء الجدول السابق يتضح أن مستوى المعنوية أكبر من 0,05 مما

يدل على وجود اتفاق بين آراء عينة البحث بشأن تأثير عدم توافر معايير محاسبية

مصرية على جودة المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية المنشورة، وما قد تقوم به الإدارة من ممارسات ابتكارية.

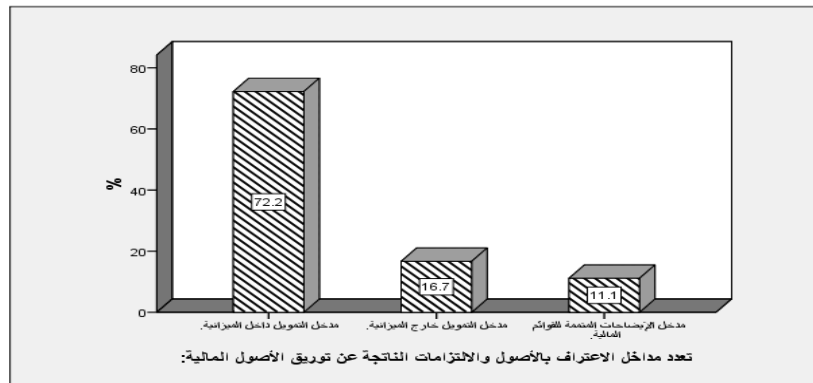
٢ - تعدد مداخل الاعتراف بالأصول والالتزامات الناتجة عن توريق الأصول المالية:

أكد 65 مفردة بنسبة 72,2% من إجمالي 90 مفردة تمثل مجتمع الدراسة أن أفضل مدخل للاعتراف بالأصول والالتزامات الناتجة عن توريق الأصول المالية هو مدخل التمويل داخل الميزانية ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول والشكل التاليين:

جدول رقم (14)

يوضح التوزيع التكراري والنسبي لمداخل الاعتراف بالأصول والالتزامات الناتجة عن توريق الأصول المالية

النسبة	التكرار	المداخل
16.7	15	مدخل التمويل خارج الميزانية.
72.2	65	مدخل التمويل داخل الميزانية.
11.1	10	مدخل الإيضاحات المتممة للقوائم المالية.
100.0	90	الإجمالي



شكل رقم (6)

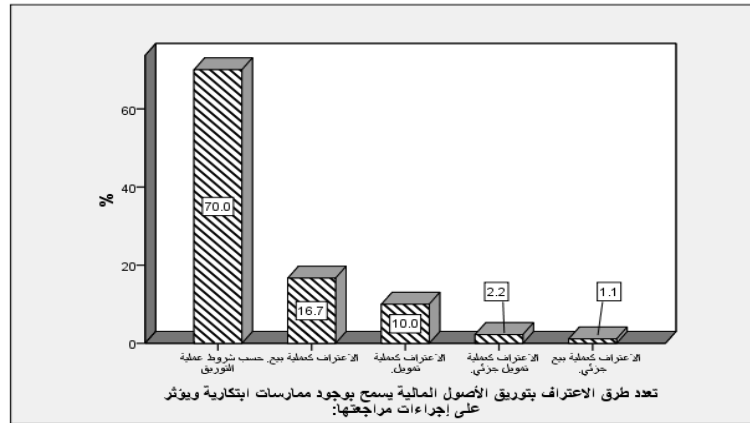
يوضح مداخل الاعتراف بالأصول والالتزامات الناتجة عن توريق الأصول المالي

٣ -تعدد طرق الاعتراف بتوريق الأصول المالية يسمح بوجود ممارسات ابتكارية ويؤثر على إجراءات مراجعتها:

تتوقف طريقة الاعتراف بتوريق الأصول المالية كعملية بيع أم كعملية تمويل أم غيرها على شروط عملية التوريق وهذا ما أكدته 63 مفردة بنسبة 70% من إجمالي 90 مفردة ويتضح ذلك من خلال الجدول والشكل التاليين:
جدول رقم (15)

يوضح التوزيع التكراري والنسبي لطرق الاعتراف بتوريق الأصول المالية

النسبة	التكرار	الطرق
16.7	15	الاعتراف كعملية بيع.
1.1	1	الاعتراف كعملية بيع جزئي.
10.0	9	الاعتراف كعملية تمويل.
2.2	2	الاعتراف كعملية تمويل جزئي.
70.0	63	حسب شروط عملية التوريق
100.0	90	الاجمالي



شكل رقم (7)

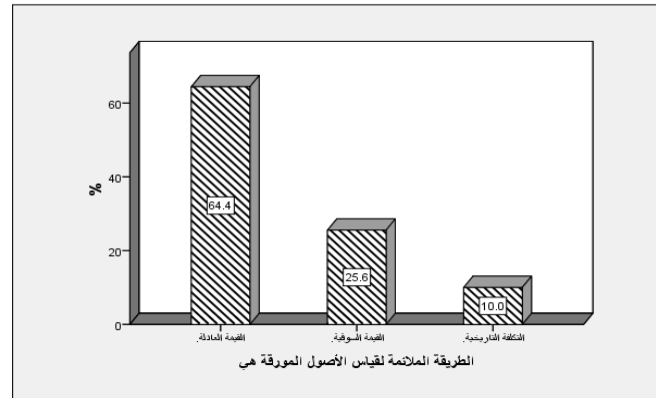
يوضح طرق الاعتراف بتوريق الأصول المالية

٤ -تعد الطريقة الملائمة لقياس الأصول المورقة هي طريقة القيمة العادلة وهو ما أكده 58 مفردة بنسبة 64,4% من إجمالي 90 مفردة. ويمكن توضيح ذلك من الجدول والشكل التاليين:

جدول رقم (16)

يوضح التوزيع التكراري والنسبي للطريقة الملائمة لقياس الأصول المورقة

النسبة	التكرار	الطريقة
25.6	23	القيمة السوقية.
64.4	58	القيمة العادلة.
10.0	9	التكلفة التاريخية.
100.0	90	الإجمالي



شكل رقم (8)

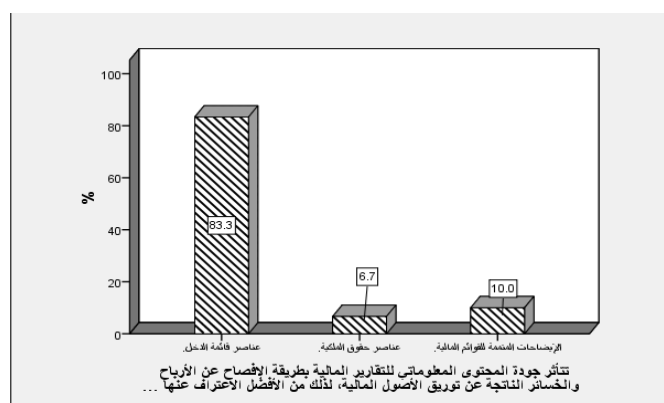
يوضح الطريقة الملائمة لقياس الأصول المورقة

٥ -تتأثر جودة المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية بطريقة الإفصاح عن الأرباح والخسائر الناتجة عن توريق الأصول المالية. ويتم الإفصاح عنها في قائمة الدخل وهو ما أكده 75 مفردة بنسبة 83,3% من إجمالي 90 مفردة ويتضح ذلك من خلال الجدول والشكل التاليين:

جدول رقم (17)

يوضح التوزيع التكراري والنسبي للطريقة الملائمة للإفصاح
عن الأرباح والخسائر الناتجة عن توريق الأصول المالية

النسبة	التكرار	طريقة الإفصاح
83.3	75	عناصر قائمة الدخل.
6.7	6	عناصر حقوق الملكية.
10.0	9	الإيضاحات المتممة للقوائم المالية.
100.0	90	الاجمالي



شكل رقم (9)

يوضح الطريقة الملائمة للإفصاح عن الأرباح والخسائر الناتجة
عن توريق الأصول المالية

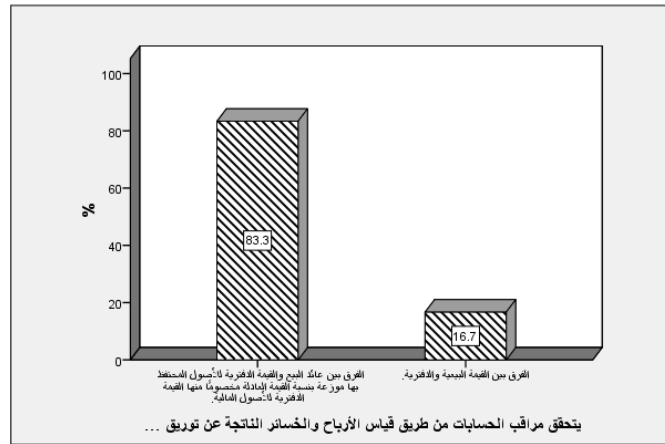
٦ - يتحقق مراقب الحسابات من طريقة قياس الأرباح والخسائر الناتجة عن
توريق الأصول المالية، وما يرتبط بها من ممارسات ابتكارية.

أكد 75 مفردة بنسبة 83,3% من إجمالي 90 مفردة على أن الطريقة
الملائمة لقياس الأرباح والخسائر هي الفرق بين عائد البيع والقيمة الدفترية للأصول
المحتفظ بها موزعة بنسبة القيمة العادلة مخصوماً منها القيمة الدفترية للأصول
المالية. ويتضح ذلك من خلال الجدول والشكل التاليين:

جدول رقم (18)

يوضح التوزيع التكراري والنسبي لطريقة قياس الأرباح والخسائر
الناجمة عن توريق الأصول المالية

النسبة	التكرار	طريقة قياس الأرباح
16.7	15	الفرق بين القيمة البيعية والدفترية.
83.3	75	الفرق بين عائد البيع والقيمة الدفترية للأصول المحتفظ بها موزعة بنسبة القيمة العادلة مخصصاً منها القيمة الدفترية للأصول المالية.
100.0	90	الإجمالي



شكل رقم (10)

يوضح طرق قياس الأرباح والخسائر الناتجة عن توريق الأصول المالية

٧ - يتحقق مراقبي الحسابات من صحة واكتمال الإفصاح المحاسبي عن عمليات
توريق الأصول المالية وتوفير التقارير المالية للمعلومات التي يحتاجها
المستثمرين.

أكدت آراء عينة البحث على ضرورة توسيع نطاق الإفصاح المحاسبي عن
عمليات توريق الأصول المالية بحيث يشتمل على عدة متطلبات
أهمها ما يلي:

الممارسات المحاسبية الابتكارية من جانب الإدارة، مدى التزام الشركة بتطبيق معايير المحاسبة في الإفصاح عن توريق الحقوق المالية، الإفصاح عن السياسات المحاسبية العامة والتغيرات فيها وغيرها من المتطلبات التي يمكن للباحث توضيحها من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (19)

يوضح توصيف الآراء من خلال المقاييس الإحصائية لمتطلبات الإفصاح المحاسبي عن عمليات توريق الأصول المالية

ترتيب العناصر	درجة الموافقة	مستوى المعنوية لاختبار "ت"	معامل الاختلاف %	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	المقاييس الإحصائية متطلبات الإفصاح
الأول	موافق	**0.000	19.50	0.796	4.08	الممارسات المحاسبية الابتكارية من جانب الإدارة
الرابع	موافق	**0.000	22.13	0.883	3.99	المخاطر اللازمة للتوريق وإمكانية الحد منها وتأثيرها المتوقع على الشركة مستقبلاً.
الخامس عشر	موافق	**0.000	27.10	1.057	3.9	مؤشرات عن المركز المالي للشركة وما قد يواجهها من أزمات مالية محتملة
السابع	موافق	**0.000	22.50	0.918	4.08	الإفصاح عن نوعية الأصول المالية المراد توريقها والضمانات اللازمة.
الثالث	موافق	**0.000	20.34	0.826	4.06	الإفصاح عن السياسات المحاسبية العامة والتغيرات فيها.
الرابع عشر	موافق	**0.000	26.72	1.061	3.97	الإفصاح عن التقديرات المحاسبية لتوريق الحقوق المالية.
الثالث عشر	موافق	**0.000	26.64	1.018	3.82	الإفصاح عن المكاسب أو الخسائر المحتملة.
الثامن	موافق	**0.000	23.61	0.94	3.98	الارتباطات المالية والأحداث اللاحقة لإعداد القوائم المالية.
التاسع	موافق	**0.000	24.07	0.975	4.05	الإفصاح عن التدفقات النقدية المرتبطة بالتوريق وكيفية توزيعها.
العاشر	موافق	**0.000	24.98	0.987	3.95	الإفصاح عن الأصول المالية المحتفظ بها وكيفية تقييمها.

ترتيب العناصر	درجة الموافقة	مستوى المعنوية لاختبار "ت"	معامل الاختلاف %	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	المقاييس الإحصائية / متطلبات الإفصاح
الثاني عشر	موافق	**0.000	26.55	1.025	3.86	الإفصاح عن طبيعة التوريق ومدخل الاعتراف به.
الحادي عشر	موافق	**0.000	26.43	1.044	3.95	الإفصاح عن عائد الناتج من خدمات الأصول المالية المورقة.
السادس	موافق	**0.000	22.05	0.922	4.18	الإفصاح عن طبيعة الاتفاق والتعاقدات بين المحول والمحول إليه.
الثاني	موافق	**0.000	20.07	0.855	4.26	مدى التزام شركة التوريق بتطبيق معايير المحاسبة في الإفصاح عن توريق الحقوق المالية.
الخامس	موافق	**0.000	21.29	0.905	4.25	الإفصاح عن المعلومات المتصلة بالموارد الاقتصادية للشركة والمطالبات على هذه الموارد.
	موافق		23.60	0.94	4.02	مؤشر عام

** دال إحصائياً عند مستوى معنوية 0.05

وقد أكد النتيجة السابقة اختبار Kruskal- Wallis Test حيث جاء مستوى المعنوية لمعظم العناصر أكبر من 0.05 وهذا يدل على اتفاق مجموعات العينة على هذه المتطلبات.

وفي ضوء التحليل السابق يتضح للباحث صحة الفرض الثاني وهو "تتأثر إجراءات مراجعة توريق الأصول المالية بالتحديات التي تواجه مراقب الحسابات بشأن القياس والإفصاح المحاسبي".
المجموعة الثالثة:

استهدفت هذه المجموعة استطلاع رأي عينة البحث في المدخل المقترح من قبل الباحث لمراجعة عمليات توريق الأصول المالية ودوره في الحد من ممارسات المحاسبة الابتكارية وتحسين جودة التقارير المالية المنشورة لشركات التوريق وقد تضمنت هذه المجموعة المدخل المقترح من خلال المراحل التالية:

المرحلة الأولى: دوافع مراجعة توريق الأصول المالية:

قد اتفقت المجموعة الأربعة لعينة البحث على مجموعة من الدوافع لمراجعة توريق الأصول المالية وقد تم اختبار ذلك من خلال اختبار Kruskal- Wallis Test.

جدول رقم (20)

يوضح قياس التباين في آراء مجموعات العينة (اختبار كروسكال ويلز -Kruskal Wallis Test) بشأن دوافع مراجعة عمليات توريق الأصول المالية

البيان	مجموعات العينة	العدد	متوسط الرتب	مسنوى المعنوية p-value
تزايد الممارسات الابتكارية من جانب الإدارة في عمليات التوريق وهو ما أدى إلى انهيار العديد من الشركات العالمية.	مراقبي الحسابات	28	38.82	**0.016
	شركات التوريق	20	58.50	
	اعضاء هيئة التدريس	25	40.04	
	الهيئة العامة للرقابة المالية	17	49.24	
	الإجمالي	90		
عدم توافر معايير محاسبية ومراجعة مصرفية عن عمليات التوريق بشكل مستقل.	مراقبي الحسابات	28	43.46	.342
	شركات التوريق	20	50.88	
	اعضاء هيئة التدريس	25	39.98	
	الهيئة العامة للرقابة المالية	17	50.65	
	الإجمالي	90		
فقد المستثمرين الثقة في المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية المنشورة لشركات التوريق لعدم قدرة مراقبي الحسابات على اكتشاف جوانب الغش المرتبطة بها.	مراقبي الحسابات	28	43.63	.661
	شركات التوريق	20	45.25	
	اعضاء هيئة التدريس	25	43.44	
	الهيئة العامة للرقابة المالية	17	51.91	
	الإجمالي	90		
تعقد عمليات التوريق وضخامة حجم الأموال المستثمرة فيها.	مراقبي الحسابات	28	43.04	.182
	شركات التوريق	20	47.40	
	اعضاء هيئة التدريس	25	39.80	
	الهيئة العامة للرقابة المالية	17	55.71	
	الإجمالي	90		
تزايد المخاطر المصاحبة لمراجعة توريق الأصول المالية مما يؤثر على جودة التقارير المالية المنشورة لشركات التوريق.	مراقبي الحسابات	28	45.89	.632

وعلى ضوء الجدول السابق يتضح للباحث أن مستوى المعنوية لمعظم العناصر أكبر من 0,05 وهذا يدل على أن هناك اتفاق حول دوافع مراجعة توريق الأصول المالية من جانب المجموعات الأربعة لعينة الباحث باستثناء دافع تزايد الممارسات الابتكارية من جانب الإدارة، حيث أيدته بشكل أكبر شركات التوريق يليها الهيئة العامة للرقابة المالية.

المرحلة الثانية: الأهداف المنشودة من مراجعة توريق الأصول المالية:

اتفقت المجموعات الأربعة لعينة البحث على أن هناك أهداف منشودة من مراجعة عمليات توريق الأصول المالية يأتي في مقدمتها إرساء حدود مسئولية مراقب الحسابات، ثم إضفاء المصادقية على التقارير المالية باعتبار مراقب الحسابات وكيل عن المساهمين في التحقق من صحة المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية فضلاً عن أن هناك مجموعة من الأهداف الأخرى يمكن للباحث توضيحها من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (21)

يوضح توصيف الآراء من خلال المقاييس الإحصائية الأهداف المنشورة من مراجعة توريق الأصول المالية

ترتيب العناصر	درجة الموافقة	مسنوى المعنوية لاختبار "ت"	معامل الاختلاف %	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	المقاييس الإحصائية
						الأهداف المنشودة
الاول	موافق	**0.000	20.16	0.867	4.3	إرساء حدود مسئولية مراقب الحسابات تجاه مراجعة توريق الأصول المالية.
الثاني	موافق	**0.000	22.06	0.887	4.02	إضفاء المصادقية على التقارير المالية باعتبار مراقب الحسابات وكيل عن المساهمين في التحقق من صحة المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية.

المقاييس الإحصائية الأهداف المنشودة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف %	مسنوى المعنوية لاختبار "ت"	درجة الموافقة	ترتيب العناصر
الحد من الممارسات المحاسبية الابتكارية المرتبطة بعمليات التوريق وما قد تلجأ إليه الإدارة من غش واستغلال للمرونة في المعايير المحاسبية.	4.09	1.013	24.76	**0.000	موافق	الرابع
التحقق من الإجراءات الإدارية والقانونية والفنية لعمليات التوريق وأنها تنفذ في الحدود المصرح بها دون أية تجاوزات.	4.03	0.999	24.78	**0.000	موافق	الخامس
التحقق من دقة قياس قيمة الأصول المحولة والضامنة باستخدام القيمة العادلة.	3.98	1.027	25.80	**0.000	موافق	السادس
التحقق من أن المكاسب والخسائر الناتجة عن توريق الأصول المالية قد تم الإفصاح عنها بشكل مناسب في القوائم المالية.	4	1.071	26.77	**0.000	موافق	السابع
التحقق من شفافية التقارير المالية لشركات التوريق وفقاً لمبدأ الأهمية النسبية.	4.2	0.95	22.61	**0.000	موافق	الثالث
التحقق من شروط الاعتراف بتوريق الأصول المالية وفقاً للمدخل المتبع.	3.96	1.141	28.81	**0.000	موافق	الثامن
مؤشر عام	4.07	0.99	24.47		موافق	

** دال احصائيا عند مستوى معنوية 0.05

وفي ضوء الجدول السابق يشير الوسط الحسابي العام (4.07) إلى موافقة عينة البحث على هذه الأهداف، كما يشير اختبار T Test إلى وجود فروق معنوية ذات دالة إحصائية على الأهداف المنشودة من مراجعة عمليات توريق الأصول المالية، وقد أكد النتيجة السابقة اختبار Kraskal- Wallis Test حيث جاء مستوى المعنوية لمعظم العناصر أكبر من 0,05 وهو ما يدل على اتفاق عينة البحث على هذه الأهداف.

المرحلة الثالثة: قبول وتخطيط مراجعة توريق الأصول:

اتفقت المجموعة الأربعة لعينة البحث على أن يتضمن قبول وتخطيط

مراجعة توريق الأصول المالية عدة جوانب من أهمها:

تحديد مراقب الحسابات في خطاب الارتباط عند قبوله مراجعة توريق

الأصول المالية مسئوليته ومسئولية الإدارة بشأن القوائم المالية يلي ذلك تقييم مراقب

الحسابات لطبيعة وبيئة المنشأة محل المراجعة ثم تقدير مراقب الحسابات لمخاطر

المراجعة اللازمة لتوريق الأصول المالية مع ضرورة حفاظ مراقب الحسابات على

أسلوب الشك المهني طوال عملية المراجعة حتى يستطيع وضع استراتيجية مراجعة

عامة وخطة تفصيلية يستطيع من خلالها تخفيض خطر المراجعة لمستوى مقبول

نسبياً.

ويمكن للباحث توضيح ما سبق من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (22)

يوضح توصيف الآراء من خلال المقاييس الإحصائية

لقبول وتخطيط مراجعة توريق الأصول المالية

المقاييس الإحصائية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف %	مسنوى المعنوية لاختبار "ت"	درجة الموافقة
جوانب قبول وتخطيط مراجعة توريق الأصول المالية	4.36	0.865	19.83	0.000**	موافق تماماً
يحدد مراقب الحسابات في خطاب الارتباط عند قبوله مراجعة توريق الأصول المالية مسئوليته ومسئولية الإدارة بشأن القوائم المالية					

المقاييس الإحصائية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف %	مسنوى المعنوية لاختبار "ت"	درجة الموافقة	ترتيب العناصر
جوانب قبول وتخطيط مراجعة توريق الأصول المالية	4.41	0.806	18.27	0.000**	موافق تماماً	الأول
تحديد الأهمية النسبية وتقييم درجة الحكم الشخصي في تقدير قيمة الأصول المورقة.						
تقييم مدى كفاية وملاءمة أدلة الإثبات التي تم الحصول عليها	4.51	0.864	19.15	0.000**	موافق تماماً	الثاني

ترتيب العناصر	درجة الموافقة	مسنوى المعنوية لاختبار "ت"	معامل الاختلاف %	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	المقاييس الإحصائية
						جوانب قبول وتخطيط مراجعة توريق الأصول المالية
الثالث	موافق	**0.000	21.00	0.853	4.06	تصميم وأداء إجراءات مراجعة إضافية لتخفيض مخاطر مراجعة توريق الأصول المالية لمستوى منخفض ومقبول نسبياً.
الرابع	موافق	**0.000	22.13	0.859	3.88	دراسة مدى ملاءمة تطبيق السياسات المحاسبية المتعلقة بالقياس والإفصاح المحاسبي عن عمليات التوريق ومدى كفاية الإفصاح عنها في القوائم المالية.
	موافق تماماً		20.14	0.84	4.3	مؤشر عام

ترتيب العناصر	درجة الموافقة	مسنوى المعنوية لاختبار "ت"	معامل الاختلاف %	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	المقاييس الإحصائية
						جوانب قبول وتخطيط مراجعة توريق الأصول المالية
الرابع	موافق	**0.000	24.00	0.965	4.02	استخدام بيانات غير ملائمة.
الثالث	موافق	**0.000	23.3	0.895	3.83	عوامل خطر مرتبطة بعدم كفاية معايير المحاسبة والمراجعة عن توريق الأصول المالية.
الثامن	موافق	**0.000	27.42	1.064	3.88	عوامل الخطر المرتبطة بطبيعة وخصائص التوريق.
السابع	موافق	**0.000	26.70	1.071	4.01	تطبيق سياسات محاسبية متعمدة بهدف التلاعب والغش في القوائم المالية.
الثاني	موافق	**0.000	22.43	0.884	3.94	عوامل الخطر المرتبطة بظروف السوق.
الخامس	موافق	**0.000	25.5	1.033	4.04	تعديل الافتراضات الهامة المستخدمة في القياس المحاسبي لقيمة الأصول المورقة.
السادس	موافق	**0.000	26.4	1.061	4.01	إخفاء أو عدم الإفصاح عن الحقائق التي تؤثر على المكاسب أو الخسائر للأصول المورقة.
الاول	موافق	**0.000	19.6	0.82	4.18	عوامل الخطر المرتبطة بعدم توافر المهارة والخبرة الكافية لدى القائمين على تحديد القيمة العادلة للأصول المورقة.
	موافق		24.4	0.97	3.99	مؤشر عام

المقاييس الإحصائية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف %	مسنوى المعنوية لاختبار "ت"	درجة الموافقة
جوانب قبول وتخطيط مراجعة توريق الأصول المالية	4.23	.937	22.15	**0.000	موافق
الحفاظ على أسلوب الشك المهني طوال عملية المراجعة وأن يدرك أن يكون هناك تحريف هام ومؤثر ناتج عن الغش.					

المقاييس الإحصائية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف %	مسنوى المعنوية لاختبار "ت"	درجة الموافقة
جوانب قبول وتخطيط مراجعة توريق الأصول المالية	4.34	.926	21.15	**0.000	موافق تماما
وضع استراتيجية مراجعة عامة وخطة تفصيلية يمكن من خلالها تخفيض خطر المراجعة لمستوى مقبول نسبيا.					

وفي ضوء الجدول السابق يتضح للباحث أن الانحراف المعياري لمعظم الجوانب أقل من الواحد الصحيح وهو ما يعني عدم وجود تشتت كبير بين قيم تلك المتغيرات وبالتالي وجود اتساق وتقارب في إجابات مفردات العينة.

كما أكد اختبار Kruskal- Wallis Test على اتفاق المجموعات الأربعة لعينة البحث على جوانب قبول وتخطيط مراجعة توريق الأصول المالية حيث جاء مستوى المعنوية لمعظم العناصر أكبر من 0,05 مما يدل على عدم وجود تباينات بين مجموعات العينة.

المرحلة الرابعة: الإجراءات الملائمة لمراجعة توريق الأصول المالية:

أكدت المجموعات الأربعة لعينة البحث على أن الإجراءات الملائمة لمراجعة توريق الأصول المالية تشتمل على عدة عناصر من أهمها حسب درجة أهميتها لعينة البحث فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية عن عمليات توريق الأصول حيث بلغ معامل اختلافها 17,32%، التحقق من مدى ملاءمة المحاسبة عن عمليات توريق الأصول المالية بمعامل اختلاف 18,98% ثم التحقق من كفاءة جودة محفظة التوريق وتأكيد الجدارة الائتمانية بمعامل اختلاف 21,88% وهكذا

تأتي باقي العناصر في المرحلة التالية في الأهمية، ويمكن توضيح المقاييس الإحصائية لهذه المرحلة من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (23)

يوضح توصيف الآراء من خلال المقاييس الإحصائية للإجراءات الملزمة لمراجعة تدقيق الأصول المالية

المقاييس الإحصائية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف %	مستوى المعنوية لاختبار "ت"	درجة الموافقة	ترتيب العناصر
الإجراءات الملزمة لمراجعة تدقيق الأصول المالية						
فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية عن عمليات تدقيق الأصول المالية.	4.03	0.698	17.32	***0.000	موافق	الأول
التحقق من مدى ملائمة المحاسبة عن عمليات تدقيق الأصول المالية.	3.96	0.752	18.98	***0.000	موافق	الثاني
التحقق من صحة تقديرات القيمة المعادلة للأصول المورقة والافتراضات التي بنيت عليها.	4.08	0.991	24.28	***0.000	موافق	الثامن
التحقق من صحة المعلومات المستقبلية (التنبؤات المالية).	3.88	0.951	24.51	***0.000	موافق	العاشر
التحقق من سلامة استخدام عمل خبير في أمور المنشأة التي تخرج عن نطاق تأهيل وخبرة مراقب الحسابات.	4.06	0.946	23.30	***0.000	موافق	الخامس
التحقق من سلامة استخدام مراقب الحسابات لعمل مراقب آخر.	4.19	0.952	22.72	***0.000	موافق	الرابع
التحقق من كفاءة وجودة محفظة التدقيق وتأكيد الجدارة الائتمانية.	4.2	0.919	21.88	***0.000	موافق	الثالث
إجراءات التحقق من القواعد القانونية لعمليات التدقيق والاتفاقيات المرتبطة بها.	4.15	0.995	23.97	***0.000	موافق	السابع
إجراءات التحقق من سلامة التأكيدات عن كل بند من البنود الجوهرية للقوائم المالية.	4.16	0.976	23.46	***0.000	موافق	السادس
التحقق من سلامة التقديرات المحاسبية المرتبطة بعمليات التدقيق.	4.24	1.034	24.38	***0.000	موافق	التاسع
مؤشر عام	4.09	0.92	22.48		موافق	

** دال إحصائياً عند مستوى معنوية 0.05

وفي ضوء الجدول السابق يتضح أن المؤشر العام لمعامل الاختلاف (0,92) وهو أقل من الواحد الصحيح، مما يدل على عدم وجود تشتت بين المجموعات الأربعة بشأن أهمية الإجراءات الملائمة لمراجعة عمليات توريق الأصول المالية، كما يشير المتوسط الحسابي بشكل عام إلى اتجاه الموافقة على هذه الإجراءات.

المرحلة الخامسة: تقييم نتائج مراجعة توريق الأصول المالية:

بتحليل الباحث للردود على هذه المرحلة تبين تأكيد عينة البحث على ضرورة أن يشمل تقييم نتائج مراجعة توريق الأصول المالية على التحقق من ملائمة ومصداقية المعلومات التي تم عرضها في القوائم المالية حيث تمثل أقل معامل اختلاف (19,54%) ثم التحقق من ملائمة التقديرات المحاسبية لعمليات التوريق بمعامل اختلاف (22,99%) ثم تلي ذلك باقي العناصر ويتضح ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (24)

يوضح المقاييس الإحصائية لآراء عينة البحث
على تقييم نتائج مراجعة توريق الأصول المالية

ترتيب العناصر	درجة الموافقة	مستوى المعنوية لاختبار "ت"	معامل الاختلاف %	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	المقاييس الإحصائية
						تقييم نتائج مراجعة توريق الأصول المالية
الاول	موافق	**0.000	19.54	0.854	4.37	التحقق من ملائمة ومصداقية المعلومات التي تم عرضها في القوائم المالية.
الثاني	موافق	**0.000	22.99	0.975	4.24	التحقق من ملائمة التقديرات المحاسبية لعمليات التوريق التي قامت بها الإدارة للظروف.
الرابع	موافق	**0.000	24.53	1.033	4.21	التحقق من مدى كفاية الإفصاح عن عمليات التوريق في القوائم المالية لتلبية احتياجات المستخدمين.
الثالث	موافق	**0.000	24.26	1.036	4.27	التحقق من كفاية أدلة المراجعة لتكوين رأي عن القوائم المالية.
	موافق		22.83	0.97	4.27	مؤشر عام

**دال إحصائياً عند مستوى معنوية 0.05

وفي ضوء الجدول السابق يشير اختبار T Test إلى وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية.

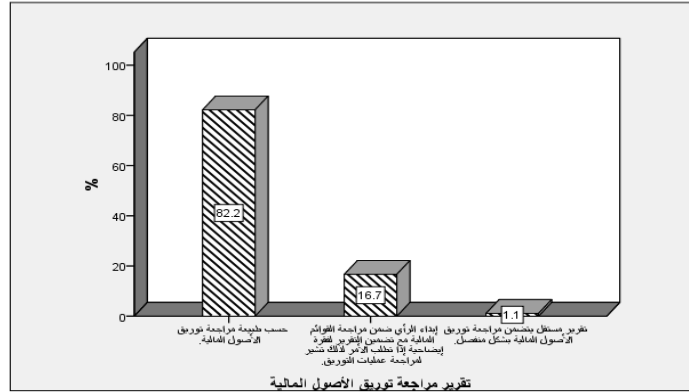
المرحلة السادسة: إصدار تقدير المراجعة:

١ - من خلال التوزيع التكراري والنسبي أكدت 74 مفردة بنسبة 82,2% من إجمالي 90 مفردة على أن تقرير مراجعة توريق الأصول المالية يصدر حسب طبيعة عملية المراجعة فقد يتم الاتفاق أن مراجعة عمليات التوريق تتم ضمن مراجعة القوائم المالية ككل، أو يتم مراجعتها لأغراض خاصة. ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول والشكل التاليين:

جدول رقم (25)

يوضح التوزيع التكراري والنسبي لتقرير مراجعة توريق الأصول المالية

النسبة	التكرار	المداخل
16.7	15	إبداء الرأي ضمن مراجعة القوائم المالية مع تضمين التقرير لفقرة إيضاحية إذا تطلب الأمر لذلك تشير لمراجعة عمليات التوريق.
1.1	1	تقرير مستقل يتضمن مراجعة توريق الأصول المالية بشكل منفصل.
82.2	74	حسب طبيعة مراجعة توريق الأصول المالية.
100.0	90	الإجمالي



شكل رقم (11)

يوضح إصدار تقرير المراجعة

٢ - إصدار رأي غير نظيف:

أكدت المجموعات الأربعة لعينة البحث على أن مراقب الحسابات يلجأ إلى إصدار رأي غير نظيف في حالة عدم الالتزام بمعايير المحاسبة في بعض جوانب القياس والإفصاح المحاسبي عن توريق الأصول المالية حيث كان معامل اختلافها 18,986% وكذلك في حالة شك مراقب الحسابات بعدم قدرة المنشأة على الاستمرار بمعامل اختلاف 21,9% وتأتي بقية العناصر في المرتبة التالية، ويمكن للباحث توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (26)

يوضح توصيف الآراء من خلال المقاييس الإحصائية لإصدار رأي غير نظيف

ترتيب العناصر	درجة الموافقة	مستوى المعنوية لاختبار "ت"	معامل الاختلاف %	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	المقاييس الإحصائية حالات إصدار رأي نظيف
الأول	موافق	**0.000	18.96	0.821	4.33	عدم الالتزام بمعايير المحاسبة في بعض جوانب القياس والإفصاح المحاسبي عن توريق الأصول المالية.
الثالث	موافق	**0.000	22.60	0.929	4.11	القصور في نطاق مراجعة عمليات التوريق نتيجة عدم إمكانية تقييم مراقب الحسابات لبعض الافتراضات الهامة في قياس قيمة الأصول المورقة.
الثاني	موافق	**0.000	21.94	0.915	4.17	وجود شك نتيجة عدم قدرة المنشأة على الاستمرار نظراً لتزايد مخاطر التوريق.
	موافق		21.16	0.88	4.20	مؤشر عام

** دال إحصائياً عند مستوى معنوية 0.05

وقد أكد اختبار Kruskal- Wallis Test على عدم وجود تباين في آراء مجموعات العينة حيث كان مستوى المعنوية لمعظم العناصر أكبر من 0,05%

جدول رقم (27)
يوضح قياس التباين في آراء مجموعات العينة
(اختبار كروسكال ويلز (Kruskal-Wallis Test)

البيان	مجموعات العينة	العدد	متوسط الرتب	مستوى المعنوية p-value
عدم الالتزام بمعايير المحاسبة في بعض جوانب القياس والإفصاح المحاسبي عن توريق الأصول المالية.	مراقبي الحسابات	28	43.18	.246
	شركات التوريق	20	50.00	
	اعضاء هيئة التدريس	25	39.60	
	الهيئة العامة للرقابة المالية	17	52.71	
	الاجمالي	90		
القصور في نطاق مراجعة عمليات التوريق نتيجة عدم إمكانية تقييم مراقب الحسابات لبعض الافتراضات الهامة في قياس قيمة الأصول المورقة.	مراقبي الحسابات	28	42.93	.559
	شركات التوريق	20	46.70	
	اعضاء هيئة التدريس	25	42.84	
	الهيئة العامة للرقابة المالية	17	52.24	
	الاجمالي	90		
وجود شك نتيجة عدم قدرة المنشأة على الاستمرار نظراً لتزايد مخاطر التوريق.	مراقبي الحسابات	28	42.95	.538
	شركات التوريق	20	52.43	
	اعضاء هيئة التدريس	25	43.40	
	الهيئة العامة للرقابة المالية	17	44.65	
	الاجمالي	90		

**دال احصائي عند مستوى معنوية 0.05

٣ - إصدار رأي معارض:

يتم إصدار رأي معارض في حالة وجود قصور في المعالجة المحاسبية لتوريق الأصول المالية لدرجة لا يستطيع معها مراقب الحسابات تحديد كيفية تأثر القوائم المالية بهذه المخالفات هو ما أكدته المقاييس الإحصائية، حيث كان الانحراف

المعياري 0,66 وهو يقترب من الواحد الصحيح مما يدل على عدم وجود تشتت في إجابة عينة البحث ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (28)

يوضح توصيف الآراء من خلال المقاييس الإحصائية لإصدار رأي معارض

المقاييس الإحصائية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف %	مستوى المعنوية لاختبار "ت"	درجة الموافقة
حالات إصدار رأي معارض	4.23	0.96	22.69	0.000**	موافق
يتم إصدار رأي معارض في حالة وجود قصور في المعالجة المحاسبية لتوريق الأصول المالية لدرجة لا يستطيع معها مراقب الحسابات تحديد كيفية تأثير القوائم المالية بهذه المخالفات.					

**دال احصائي عند مستوى معنوية 0.05

وقد أكد النتيجة السابقة اختبار Kruskal- Wallis Test حيث تبين أن مستوى المعنوية أكبر من 0,05 مما يدل على اتفاق عينة البحث على إصدار رأي معارض في حالة وجود قصور في المعالجة المحاسبية لعمليات توريق الأصول المالية. ويتضح ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (29)

يوضح قياس التباين في آراء مجموعات العينة
(اختبار كروسكال ويلز (Kruskal-Wallis Test)

البيان	مجموعات العينة	العدد	متوسط الرتب	مستوى المعنوية p-value
يتم إصدار رأي معارض في حالة وجود قصور في المعالجة المحاسبية لتوريق الأصول المالية لدرجة لا يستطيع معها مراقب الحسابات تحديد كيفية تأثير القوائم المالية بهذه المخالفات.	مراقبي الحسابات	28	43.21	.218
	شركات التوريق	20	50.50	
	اعضاء هيئة التدريس	25	39.18	
	الهيئة العامة للرقابة المالية	17	52.68	
	الاجمالي	90		

**دال احصائي عند مستوى معنوية 0.05

٤ يتم الامتناع عن إبداء الرأي في حالة عدم قدرة مراقب الحسابات على تحديد عدالة عرض القوائم المالية بسبب القصور الشامل في المراجعة وقد جاء الانحراف المعياري (0,995) وهو يقترب من الواحد الصحيح مما يشير إلى عدم وجود تباينات في إجابة عينة المجموعات الأربعة، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (30)

يوضح توصيف الآراء من خلال المقاييس الإحصائية للامتناع عن إبداء الرأي

المقاييس الإحصائية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف %	مسنوى المعنوية لاختبار "ت"	درجة الموافقة
حالات الامتناع عن إبداء الرأي					
يتم الامتناع عن إبداء الرأي في حالة عدم قدرة مراقب الحسابات على تحديد عدالة عرض القوائم المالية بسبب القصور الشامل في نطاق المراجعة	4.28	0.995	23.24	0.000**	موافق

**دال احصائيا عند مستوى معنوية 0.05

جدول رقم (31)

يوضح قياس التباين في آراء مجموعات العينة

(اختبار كروسكال ويلز (Kruskal-Wallis Test)

البيان	مجموعات العينة	العدد	متوسط الرتب	مسنوى المعنوية p-value
يتم الامتناع عن إبداء الرأي في حالة عدم قدرة مراقب الحسابات على تحديد عدالة عرض القوائم المالية بسبب القصور الشامل في نطاق المراجعة	مراقبي الحسابات	28	42.73	.066
	شركات التوريد	20	56.75	
	اعضاء هيئة التدريس	25	38.60	
	الهيئة العامة للرقابة المالية	17	46.97	
	الاجمالي	90		

**دال احصائيا عند مستوى معنوية 0.05

٥ -يتم إصدار رأي نظيف في حالة كفاية أدلة الإثبات واقتناع مراقب الحسابات بتعبير القوائم المالية عن المركز المالي الحقيقي للمنشأة، هذا ما أكدته عينة البحث حيث يشير الوسط الحسابي العام إلى الموافقة وكذلك أشار اختبار T. Test إلى وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية.

وقد توصل الباحث إلى النتيجة السابقة من خلال اختبار Kruskal-Wallis Test حيث كان مستوى المعنوية أقل من 0,05 مما يدل على أن هناك اختلاف بين مجموعات عينة البحث حول إصدار رأي نظيف في حالة كفاية أدلة الإثبات وإقناع مراقب الحسابات بتعبير القوائم المالية عن نتيجة النشاط والمركز المالي للمنشأة ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (32)

يوضح قياس التباين في آراء مجموعات العينة

(اختبار كروسكال ويلز (Kruskal-Wallis Test)

البيان	مجموعات العينة	العدد	متوسط الرتب	مسنوى المعنوية p-value
يتم إصدار رأي نظيف في حالة كفاية أدلة الإثبات واقتناع مراقب الحسابات بتعبير القوائم المالية عن المركز المالي الحقيقي للمنشأة	مراقبي الحسابات	28	42.77	**0.017
	شركات التوريد	20	59.70	
	اعضاء هيئة التدريس	25	38.00	
	الهيئة العامة للرقابة المالية	17	44.32	
	الإجمالي	90		

**دال احصائيا عند مستوى معنوية 0.05

6- الخلاصة والنتائج والتوصيات

1/6 الخلاصة:

تساهم مراجعة توريق الأصول المالية في تحسين جودة التقارير المالية المنشورة لشركات التوريق من خلال ما تقوم به من اكتشاف الممارسات المحاسبية الابتكارية وتخفيضها إلى أدنى مستوى مقبول، فضلاً عن دورها في إضفاء الثقة والمصادقية على المحتوى المعلومات للتقارير المالية المنشورة، لذلك حاول الباحث وضع مدخل مقترح يوضح إجراءات مراجعة توريق الأصول المالية ويستند على المقومات التالية:

- ١ -دوافع مراجعة توريق الأصول المالية.
- ٢ -الأهداف المنشودة من مراجعة توريق الأصول المالية.
- ٣ -قبول وتخطيط مراجعة توريق الأصول المالية.
- ٤ -الإجراءات الملائمة لمراجعة توريق الأصول المالية.
- ٥ -نتائج مراجعة توريق الأصول المالية.
- ٦ -إصدار تقرير المراجعة.

هذا وقد أكدت الممارسة المهنية على قبول المدخل المقترح من خلال الدراسة الاختبارية التي قام بها الباحث على عينة من مراقبي الحسابات، شركات التوريق، الهيئة العامة للرقابة المالية وأعضاء هيئة التدريس، المتخصصين.

2/6 النتائج:

- ١ -أكدت الدراسة الاختبارية التي قام بها الباحث على ما يلي:
 - أ) قصور الدور الحالي لمراقب الحسابات في الحد من ممارسات المحاسبة الابتكارية لعمليات توريق الأصول المالية يؤثر على جودة التقارير المالية المنشورة لشركات التوريق (مما يثبت صحة الفرض الأول).

ب) تتأثر إجراءات مراجعة عمليات توريق الأصول المالية بالتحديات التي تواجه مراقب الحسابات بشأن القياس والإفصاح المحاسبي (مما يثبت صحة الفرض الثاني).

ج) المدخل المقترح لمراجعة توريق الأصول المالية يحد من ممارسات المحاسبة الابتكارية ويحسن من جودة التقارير المالية المنشورة لشركات التوريق (مما يثبت صحة الفرض الثالث).

٢ - وجود تحديات تواجه مراقب الحسابات عند مراجعة عمليات توريق الأصول المالية وترجع هذه التحديات في معظمها إلى عدم استقرار المعالجة المحاسبية لهذه العمليات وعدم وجود معايير مراجعة خاصة بها، فضلاً عن المرونة المتاحة في المعايير المحاسبية والتي تتيح للإدارة حرية الاختيار بين السياسات المحاسبية، مما يؤدي إلى تزايد الممارسات المحاسبية الابتكارية لعمليات التوريق ويؤثر على جودة التقارير المالية المنشورة.

٣ - تعدد المفاهيم والمصطلحات المحاسبية التي يتضمنها الفكر المحاسبي والمعبرة عن ممارسات المحاسبة الابتكارية في شركات التوريق فقد يطلق عليها المحاسبة الاحتياطية، وهو ما يشير إلى أهميتها وتأثيرها على التدفقات النقدية المتوقعة من عمليات التوريق ويؤثر على استمرارية الشركة مستقبلاً من ناحية وعلى سوق الأوراق المالية من ناحية أخرى.

٤ - الأبحاث والدراسات التي تهتم بمراجعة عمليات توريق الأصول المالية قد تنسم بالندرة، مما قد يزيد من أهمية المدخل المقترح التي توصلت إليه الدراسة.

٥ - مع تعدد مداخل القياس والإفصاح المحاسبي عن عمليات توريق الأصول المالية وارتباطها في بعض جوانبها بالتقديرات الشخصية خاصة عند بناء الافتراضات الهامة المستخدمة في قياس قيمتها، فضلاً عن تعدد المخاطر المرتبطة بها زادت فرصة الممارسات المحاسبية الابتكارية والتحريرات الجوهرية

في هذه العمليات وهو ما يلقي بمزيد من العبء على مراقب الحسابات.

3/6 التوصيات:

يوصي الباحث بما يلي:

- ١ - إصدار معيار مراجعة مصري خاص بمراجعة عمليات توريق الأصول المالية بحيث يوفر الإرشادات اللازمة لمراقبي الحسابات بشأن مراجعتها ومسئوليته تجاهها، ويكون ملزماً في جميع الوحدات الاقتصادية المختلفة التي تتعامل في عمليات التوريق.
- ٢ - التوسع في عمليات توريق الأصول المالية في السوق المصري مع ضرورة توفير البيئة الملائمة للتعامل فيها سواء أكانت بيئة قانونية، أم رقابية أم ... غيرها. نظراً لما قد ينتج عن التعامل فيها من مزايا متعددة لجميع المتعاملين وينعكس على تنشيط سوق الأوراق المالية المصرية.
- ٣ - تخصيص فقرة من تقرير مراقب الحسابات للإفصاح عن ممارسات المحاسبة الابتكارية بشركات التوريق من عدمه، مع ذكر الدوافع في حالة وجودها، حتى يكون ذلك بمثابة أداة رقابية على الأداء الإداري بشركات التوريق.
- ٤ - استعانة مراقب الحسابات بالنماذج الرياضية تمكنه من اكتشاف ممارسات المحاسبة الابتكارية المرتبطة بعمليات توريق الأصول المالية، وتقلل من اعتماده على الاجتهادات الشخصية والذاتية.
- ٥ - الاستعانة بالمدخل المقترح في هذا البحث حيث قد يساهم في توفير إرشاد كافٍ لمراقبي الحسابات عند مراجعة عمليات توريق الأصول المالية في ظل غياب معيار مراجعة مصري ينظم إجراءات مراجعة هذه العمليات، خاصة وأنه تم اختبار هذا المدخل في واقع الممارسة المهنية وأكدت عينة البحث على قبوله ودوره في تحسين جودة التقارير المالية المنشورة لشركات التوريق والحد من الممارسات المحاسبية الابتكارية.

٦ -تفعيل الرقابة على الأداء الإداري بشركات التوريق لضمان جودة التقارير المالية المنشورة، من خلال تفعيل دور كل من لجان المراجعة، إدارة الحوكمة، المراجع الداخلي والخارجي، حيث يساهم ذلك في الحد من ممارسات المحاسبة الابتكارية ويضيف الثقة في المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية المنشورة.

7- دراسات مستقبلية مقترحة

- ١ -مدخل مقترح لدور المراجع الداخلي تجاه مراجعة عمليات توريق الأصول المالية- دراسة ميدانية.
- ٢ -أثر مراجعة عمليات توريق الأصول المالية على الحد من الأزمات المالية في منشآت الأعمال- دراسة مقارنة.
- ٣ -تطوير القياس والإفصاح المحاسبي عن عمليات توريق الأصول المالية كمدخل لتحسين جودة المحتوى الإخباري للتقارير المالية المنشورة- دراسة ميدانية.

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية:

(أ) الكتب:

- (١) د/ جلال الشافعي ، الموسوعة الحديثة في المحاسبة الضريبية ، الجزء السادس، دراسات متقدمة في المحاسبة الضريبية ، بدون ناشر، 2010.
- (٢) د/ طارق عبد العال حماد، التقارير المالية ، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.
- (٣) —، المدخل الحديث في المحاسبة عن القيمة العادلة ، بدون ناشر، 2003.
- (٤) د/ محمد عبد الحافظ حسن، المراجعة وتحديات الأزمة المالية العالمية ، بدون ناشر، 2010.
- (٥) د/ منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في إدارة المخاطر - الهندسة المالية باستخدام التوريق والمشتقات، الجزء الأول - التوريق ، منشأة دار المعارف، الإسكندرية، 2001.
- (٦) د/ نظير رياض محمد الشحات، إدارة لمحافظ الأوراق المالية في ظل حوكمة الشركات، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع ، المنصورة، 2007.

(ب) الدوريات:

- (١) د/ أحمد حسن علي عامر، مشكلات القياس والإفصاح عن الأصول المالية المحولة في شركات التمويل العقاري وشركات التوريق، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثاني، 2008.

- (٢) د/ أسامة علي عبد الخالق، المعاملة الضريبية لنشاط توريق الأصول في ظل أحكام التشريع الضريبي المصري (المشكلات والحلول) Asset Securitization (التوريق - التسعير - التحويل)، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، العدد الثاني، يوليو، 2006.
- (٣) د/ جمال سعد السيد أحمد خطاب، تأثير قياس القيمة العادلة للأصول المستحوذ عليها والالتزامات المحتملة عن نشاط توريق الديون على المعلومات المحاسبية المرتبطة بالمخاطر الائتمانية (دراسة ميدانية)، مجلة آفاق جديدة للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنوفية، العدد الثالث والرابع، يوليو، أكتوبر، 2007.
- (٤) د/ حسن سيد عويس، إطار مقترح للمعاملة الضريبية للتوريق، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، جامعة الأزهر، العدد الثاني، 2008.
- (٥) د/ خالد حسين أحمد، إطار مقترح لتفسير العلاقة بين المحاسبة والأزمات المالية - دراسة ميدانية، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة جامعة عين شمس، العدد الأول، الجزء الثاني، السنة الثالثة عشر، يونيو، 2009.
- (٦) أ/ سهى السيد حسن فرج، خطر ممارسات المحاسبة الإبداعية وإخفاقات المراجعة في مواجهته، مجلة البحوث المالية والتجارية، العدد الثاني، يوليو/ ديسمبر، 2009.
- (٧) د/ سيد عبد الفتاح صالح حسن، أثر تطبيق مبادئ الحوكمة على تخفيض عدم تماثل المعلومات المحاسبية لترشيد قرارات المستثمرين في سوق الأوراق المالية، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، كلية التجارة، جامعة القاهرة، العدد الرابع والسبعون، 2009.

- ٨) د/ شحاته السيد شحاته، إطار مقترح للمحاسبة عن عمليات توريق الأصول المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية والدولية في ضوء تداعيات الأزمة المالية العالمية (دراسة نظرية وميدانية)، **المجلة العلمية للتجارة والتمويل** ، كلية التجارة، جامعة طنطا، المجلد الثالث، 2008.
- ٩) د/ عادل محمد القطاونة، د/ هيثم ممدوح العبادي، مدى تأثير السياسات المحاسبية وهيكلة التدقيق الخارجي في الأزمة المالية العالمية **للمجلة العلمية للاقتصاد والتجارة** ، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الأول، 2010.
- ١٠) د/ عاطف محمد العوام، المحاسبة عن تحويلات الأصول المالية وأثرها على نتائج الأعمال وعلى التخلص من الخصوم- دراسة انتقادية لتقرير لجنة معايير المحاسبة المالية، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة** ، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثاني، 1997.
- ١١) د/ ليلي عزيز صليب، دراسة انتقادية لقرار إنشاء لجان المراجعة، **المجلة المصرية للدراسات التجارية** ، كلية التجارة، جامعة المنصورة، العدد الثاني، 2004.
- ١٢) د/ محمد أحمد إبراهيم خليل، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سوق الأوراق المالية- دراسة نظرية تطبيقية، **مجلة الدراسات والبحوث التجارية** ، كلية التجارة، جامعة بنها، العدد الأول، 2005.
- ١٣) —، مؤشرات إدارة الأرباح في الوحدة الاقتصادية وكيفية الحد من سلبياتها- دراسة نظرية تطبيقية، **مجلة الدراسات والبحوث التجارية** ، كلية التجارة، جامعة بنها، السنة الخامسة والعشرون، العدد الثاني، 2005.

- ١٤) —، تطوير أداء لجان المراجعة وأثره على عملية المراجعة في شركات المساهمة المصرية، **مجلة الدراسات والبحوث التجارية**، كلية التجارة جامعة بنها، السنة السادسة والعشرون، العدد الأول، 2006.
- ١٥) د/ محمد زيدان إبراهيم، القياس والإفصاح المحاسبي عن عمليات التوريق في ضوء المعايير المحاسبية بالبنوك التجارية- دراسة تطبيقية، **مجلة آفاق جديدة للدراسات التجارية** ، جامعة المنوفية، السنة السادسة عشر، العدد الثالث والرابع، يوليو، أكتوبر، 2004.
- ١٦) د/ محمد محمود عبد ربه محمد، إطار مقترح لزيادة فعالية الإفصاح المحاسبي بهدف تخفيض مخاطر الاستثمار في سوق الأوراق المالية، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثاني، الجزء الثاني، 2008.
- ١٧) د/ مدثر طه أبو الخير، التقرير المحاسبي عن القيمة العادلة للأصول غير المتداولة- دراسة ميدانية مقارنة للشركات العقارية المقيدة في أسواق المال العربية، **المجلة العلمية للتجارة والتمويل** ، كلية التجارة، جامعة طنطا، المجلد الأول، العدد الثاني، 2009.
- ١٨) د/ مصطفى راشد العبادي، حدود مسئولية مراجعي الحسابات عن الاستجابة لمخاطر تحريفات القوائم المالية الناتجة عن ممارسات إدارة الأرباح- دراسة اختبارية **مجلة البحوث التجارية** كلية التجارة، جامعة بنها، العدد الثاني 2008.
- ١٩) —، إطار مقترح لمراجعة القياس والإفصاح على أساس القيمة العادلة بالقوائم المالية- دراسة اختبارية، **المجلة العلمية للتجارة والتمويل**، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الأول، 2010.

٢٠) د/ نجوى محمود أحمد أبو جبل، دور المراجعة في الحد من ممارسات إدارة الريج باستخدام التوريق المالي - دراسة نظرية وميدانية، **المجلة العلمية للتجارة والتمويل** كلية التجارة جامعة طنطا، المجلد الأول، العدد الثاني 2009.

٢١) د/ هشام فاروق الإبياري، نحو إطار مقترح للشفافية في القوائم المالية - دراسة تحليلية وتطبيقية، **المجلة العلمية للتجارة والتمويل** ، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الثاني، 2009.

٢٢) د/ وائل محمد عبد الوهاب، الإطار العلمي لمراجعة عمليات التوريق كمدخل لمعيار مراجعة مقترح، **مجلة الدراسات المالية والتجارية** ، كلية التجارة، جامعة بني سويف، العدد الثاني، 2008.

٢٣) د/ ياسر السيد كساب، د/ عبد الرحمن الرزين، دور آليات الحوكمة في تعزيز جودة التقارير المالية بالتطبيق على الشركات المساهمة السعودية - دراسة ميدانية، **مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين** ، كلية التجارة، جامعة القاهرة، العدد الثالث والسبعون، 2009.

(ج) الرسائل العلمية:

١) أ/ السيد عبد النبي السيد القرنشاوي، مدخل مقترح لتفعيل دور مراقب الحسابات في مراجعة عمليات توريق الحقوق المالية في ضوء المعايير الدولية المرتبطة، رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة ، كلية التجارة بالإسماعيلية، جامعة قناة السويس، 2009.

(٢) أ/ عبد الكريم حسن الصايغ، دور الإفصاح عن عمليات التوريق بالبنوك الإسلامية الكويتية في تنشيط سوق المال الكويتي (دراسة تطبيقية)، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة ، 2009.

(د) المؤتمرات:

- (١) د/ أحمد عبد المولى الصباغ، الإطار العام لرقابة جودة عملية المراجعة، ورقة بحثية مقدمة إلى مؤتمر مستقبل مهنة المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة القاهرة، 2003.
- (٢) د/ أحمد محمد صلاح عطية، الأدوات المالية المشتقة: تحد جديد للمراجعين، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الثالث بعنوان ما بعد الإصلاح المالي في مصر - رؤية مستقبلية في ضوء تحديات القرن الحادي والعشرين ، كلية التجارة، جامعة الزقازيق - فرع بنها، 10- 11 نوفمبر، 1998.

(هـ) معايير المحاسبة والمراجعة:

- (١) المعايير المصرية للمراجعة والفحص المحدود ومهام التأكد الأخرى، المعيار رقم (315) بعنوان: تفهم المنشأة وبيئتها وتقييم مخاطر التحريف الهام، قرار رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات رقم (1300) لسنة 2008، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، 2009.
- (٢) —، المعيار رقم (250) بعنوان: مراعاة القوانين واللوائح عند مراجعة قوائم مالية، قرار رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات رقم (1300) لسنة 2008، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، 2009.

- ٣) المعايير المصرية للمراجعة والفحص المحدود ومهام التأكد الأخرى ، المعيار رقم (520) بعنوان "الإجراءات التحليلية"، قرار رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات رقم (1300) لسنة 2008، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، 2009.
- ٤) ———، المعيار رقم (545) بعنوان "مراجعة قياس القيمة العادلة والإفصاح عنها"، قرار رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات رقم (1300) لسنة 2008، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، 2009.
- ٥) ———، المعيار رقم (610) بعنوان "دراسة عمل المراجعة الداخلية"، قرار رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات رقم (1300) لسنة 2008، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، 2009.
- ٦) ———، المعيار رقم (540) بعنوان "مراجعة التقديرات المحاسبية"، قرار رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات رقم (1300) لسنة 2008، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، 2009.
- ٧) ———، المعيار رقم (700) بعنوان "تقرير مراقب الحسابات على مجموعة كاملة من القوائم المالية ذات الأغراض العامة"، قرار رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات رقم (1300) لسنة 2008، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، 2009.
- ٨) المعايير المصرية للمراجعة والفحص المحدود ومهام التأكد الأخرى ، المعيار رقم (240) بعنوان مسئولية المراقب بشأن الغش والتدليس عند مراجعة قوائم مالية، قرار رئيس الجهاز للمحاسبات رقم (1300) لسنة 2008، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، 2009.

- ٩) —، المعيار رقم (300) بعنوان: تخطيط عملية مراجعة قوائم مالية، قرار رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات رقم (1300) لسنة 2008، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، 2009.
- ١٠) —، المعيار رقم (3400) بعنوان: اختبار المعلومات المالية المستقبلية، قرار رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات رقم (1300) لسنة 2008، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، 2009.
- ١١) —، المعيار رقم (620) بعنوان، استخدام عمل خبير، قرار رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات رقم (1300)، لسنة 2008، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، 2009.
- ١٢) —، المعيار رقم (600) بعنوان استخدام عمل مراقب آخر، قرار رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات رقم (1300) لسنة 2008، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، 2009.
- ١٣) المعايير المصرية للمراجعة والفحص المحدود ومهام التأكد الأخرى، المعيار رقم (500) بعنوان أدلة المراجعة، قرار رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات رقم (1300) لسنة 2008، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، 2009.
- ١٤) —، والمعيار رقم (800) بعنوان: تقرير المراجع عن مهام المراجعة ذات الأغراض الخاصة، قرار رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات رقم (1300) لسنة 2008، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، 2009.
- ١٥) المعيار المحاسبي المصري رقم (25) الأدوات المالية: الإفصاح والعرض، قرار وزير الاستثمار رقم 243 لسنة 2006.
- ١٦) —، رقم (26): الأدوات المالية: الاعتراف والقياس، قرار وزير الاستثمار رقم 243، لسنة 2006.

(و) القوانين والمصادر الأخرى:

- (١) د/ مدثر طه أبو الخير، التمويل خارج الميزانية- دراسة تحليلية وانتقادية، ورقة عمل غير منشورة.
- (٢) قانون (148) لسنة 2001 بإصدار قانون التمويل العقاري، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، الطبعة الأولى، 2001، المادة رقم (11).
- (٣) اللائحة التنفيذية لقانون التمويل العقاري رقم (148) لسنة 2001، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، 2001، المواد أرقام (14، 15، 16).
- (٤) قانون سوق رأس المال رقم (95) لسنة 1992 الفصل الثالث، شركات التوريق، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، الطبعة الثالثة عشر، المعدلة، 2005.
- (٥) قرار وزير الاستثمار رقم 139 لسنة 2006 بشأن تعديل الباب العاشر من اللائحة التنفيذية رقم 95 لسنة 1992 والمعدل بقرار وزير الاستثمار رقم 46 لسنة 2004.
- (٦) قرار وزير الاستثمار رقم 46 لسنة 2004 بإضافة باب جديد إلى اللائحة التنفيذية للقانون رقم 95 لسنة 1992 بعنوان "الباب العاشر، نشاط التوريق".
- (٧) قرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم 697 لسنة 2001 بإضافة نشاط توريق الحقوق المالية إلى أنشطة الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية المادة رقم (41).
- (٨) اللائحة التنفيذية للقانون رقم (95) لسنة 1992 الباب العاشر: نشاط التوريق، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، الطبعة الثالثة ، المعدلة، 2005.
- (٩) مركز البحوث والدراسات التجارية والإحصائية، برنامج التوريق والتسديد ، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 2006.
- (١٠) الهيئة العامة لسوق المال، دليل الشركات لتوريق محافظ الحقوق المالية الآجلة، 2006، ص 26.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

(A) Periodicals:

- 1) Adhikari, A Jay, Luis Betancourt, "Accounting for Securitizations: A Comparison of SFAS 140 and IASB 39", **Journal of International Financial Management and Accounting**, 2008.
- 2) Benston, G. J. and Hartgraves, L., "Enron What Happened and What we can Learn from", **Journal of Accounting and Public Policy**, 21.
- 3) C. E. Rabin, "Determinants of Auditors Attitude Towards Creative Accounting", **Meditari Accountancy Research**, Vol. 13, No.2, 2005.
- 4) Cagin Pabuccu, "Securitization Litigation: Classification of Theories of Liability", **Journal of Structured Finance**, New York, Vol. 16, Iss.1.
- 5) Chokshi M., "Audit of Investment and Securitization Transactions", **The Chartered Accountant**, Vol. 55, No. 8, February, 2007.
- 6) Jurgen Von Hagen, Guntram B. Wolff, "What do Deficits Tell us about Debt? Empirical Evidence on Creative Accounting with Fiscal Rules in the EU", **Journal of Banking & Finance**, Vol. 30, iss. 12, Dec, 2006.
- 7) Landsman, Wayne R.; Kenneth Peasnell and Catherine Shakespeare, "Are Asset Securitizations Sales or Loans?", **The Accounting Review**, Vol. 83, No. 5, 2008, Available at: <http://www.ssrn.com>
- 8) Laura Phillips and Richard L. Brezorec, "FASB and the Eitf-Sec Staff Addresses Market- Risk Disclosure, Securitizations, and Business Combinations", **Bank Accounting and Finance**, 1998, 11, 3.
- 9) Martin F. Hellwig, "Systemic Risk in the Financial Sector: An Analysis of the Subprime- Mortgage Financial Crisis", **De Economist**, Vol. 157, No. 2, 2009, PP. 129- 207.

- 10) Mei Cheng, Dan S. Dhaliwal and Manica Neamtiu, "Asset Securitization, Securitization Recourse, and Information Uncertainty", **The Accounting Review**, Vol. 86, No. 2, 2010.
 - 11) Mills L. F. and K. J. Neuberry, "Firms off Balance Sheet and Hybrid Debt Financing: Evidence from their Book Tax Reporting Differences", **Journal of Accounting Research**, No. 43, May, 2006.
 - 12) Nashwa, g., "Audit committee: The Solution to Quality Financial Reporting?", **The CPA Journal**, December, 2003.
 - 13) Nelson, M. w.; J: A. Elliott, and R. L., Tarpley, "Evidence form Auditors Earnings Management Decisions", **The Accounting Review**, Vol. 77, Supplement, 2002.
 - 14) Patricia M. DeChaw, Catherine Shakespeare, "Do Manger Time Securitization Transactions to Obtain Accounting Benefits", **The Accounting Review**, Vol. 84, No. 1, 2009.
 - 15) Patricia M., Dechow, Linda Amyers, Catherine Shakespeare, "Fair Value Accounting and Gains from Asset Securitizations: A Convenient Earning Management Tool with Compensations Side- Benefits"; **Journal of Accounting & Economics**, Vol. 49, ISS 1/2, Feb 2010.
 - 16) Spyros Baralexis, "Creative Accounting in Small Advancing Countries: The Greek Case", **Managerial Auditing Journal**, Vol. 19, iss. 3, 2004.
 - 17) Thomas R. Robinson & Paul Munter, "Financial Reporting Quality: Red Flags and Accounting Warning Signs", **Commercial Lending Review**, River Woods, Jan., 2004, Vol. 19, iss.
 - 18) Tim Krumwiede, Ryan M. Scadding and Craig D. Stevens, "Mortgage- Backed Securities and Fair-Value Accounting", **The CPA Journal**, May, 2008.
- (B) Accounting and Auditing Standards:
- 1) International Federation of Accountants (IFAC), International Standards on Auditing (ISA) 545: "Auditing

Faire Value Measurements and Disclosures" www.ifac.org,2008.

- 2) ———, International Standard on Auditing (ISA) 500, "Audit Evidence Estimates", www.IFAC.org, 2008.
- 3) ———, IAPS 1012 "Auditing Derivative Financial Instruments", March, Handbook of International Auditing, Assurance and Ethics Pronouncements 2008, Edition Part I, 2001, www.ifac.org
- 4) International Federation of Accountants (IFAC), ISA, 210, "Terms of Audit Engagements, December, Handbook of International Auditing, assurance, and Ethics Pronouncement 2008, Edition Part I, 2006, www.ifac.org
- 5) ———, International Standard on Auditing (ISA) 240, "The Auditor's Responsibilities Relating to Fraud an Audit of Financial Statements", Handbook of International Auditing, assurance, and Ethics Pronouncement 2008, Edition Part I, 2006, www.ifac.org.
- 6) ———, International Standard on Auditing (ISA) 315, "Obtaining an Understanding of the Entity and its Environment and Assessing the Risks of Material Misstatements", www.ifac.org,2008
- 7) ———, International Standard on Auditing (ISA) 600, "Using the Work of Another Auditor", www.IFAC.org, 2008.
- 8) ———, International Standard on Auditing (ISA) 800: The Auditor's Report on Special Purpose Audit Engagements", www.IFAC.org, 2008.
- 9) International Accounting Standards Board (IASB), IAS 39, "Financial Instrument: Recognition and Measurement", Exposure Draft of Revised, June, 2002, Available at: www.iasb.org
- 10) Financial Accounting Standards Board, (FASB), Statement No. 140", Accounting for Transfers and Servicing of

Financial Assets and Extinguishments of Liabilities", 2000, Available at: www.Fasb.org.

- 11) International Accounting Standards Board (IAS). No. 32, Financial Instruments: Presentation, International Financial Reporting Standards, London, UK, January, 2009, www.IAsb.org
- 12) ———, International Standard on Auditing (ISA) 700, The Independent Auditor's Report on A Complete Set of General Purpose Financial Statements", www.ifac.org, 2008.
- 13) Financial Accounting Standards Board, (FASB), Statement No. 156, "Accounting for Servicing of Financial Assets- an Amendment of FASB Statement No. 140", 2006, Par. 3, Available at: www.Fasb.org
- 14) ———, Statement No. 125, "Accounting for Transfers and Servicing of Financial assets and Extinguishments of Liabilities", June, 1996, Available at: www.Fasb.org.
- 15) ———, Statement No. 5, "Accounting for Contingencies", March, 1975, Available at: www.Fasb.org.

(C) Others:

- 1) Ashcraft A., "Understanding the Securitization of Subprime Mortgage Credit", **Federal Reserve Bank of New York Staff Reports No. 318, March, 2008.**
- 2) Jay Lorche, "The Cure for Creative Accounting", **Financial Times**, April 10, 2002.
- 3) Joseph R. Mason, Eric James Higgins and Adi Mordel, "Asset Sales, Recoures, and Investor Reactors to Initial Securitizations: Evidence Why off-Balance Sheet Accounting Treatment Does not Remove on- Balance Sheet Financial Risk ", **Working Paper**, May, 2009, www.ssrn.com
- 4) Gorton, Gary and Nicholas S. Souleles, "Special Purpose Yehicle and Securitization", 2005, Available at: <http://www.ssrn.com>

- 5) Jane D, Arista, "Simplifying Securitization", **The American Prospect**; June, 2010.
- 6) Howell E. Jackson, "Loan- Level Disclosure in Securitization Transactions: A Problem with Three Dimensions", Harvard Law School, 2010, Available at: <http://ssrn.com>
- 7) Zain, Subramaniam and Goodwin- Stewart, "Internal Auditors, Assessment of Their Internal Audit Function Characteristics, Discussion Paper. No. 5, Vol. 1, Griffith Business School, 2000, Available at: <http://www.griffith.ed.au/school>
- 8) Caycells, Joseph V. and Torry L. Neel, "Audit Committee Independence and Disclosure Choice for Financially Distressed Firms", October, 2003, Available at: <http://www.blackwell-synergy.com>
- 9) Jacquelyn Lumb, "SEC Reminds Registrants of Mortgage-Related Disclosure Obligations", **PCAOB Reporter**, New York, Nov. 9, Vol. 8. Iss. 21, 2010.